فلسطين اليوم

العدد مائة وخمسة عشر - فبراير 2023

مؤتمر القدس

صمود وتنمية

رأينا

كلمة معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية في مؤتمر القدس صمود وتنمية

فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين
جلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية
فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية

أصحاب المعالي والسعادة
الضيوف الكرام - السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أرحب بحضراتكم جميعاً في الجامعة العربية.. بيت العرب.. العرب الذين جمعتهم قضية فلسطين والقدس مثلما لم تجمعهم قضية أخري.. القدس الحاضرة في الوجدان العربي والإسلامي، حتى وهي تحت الاحتلال.. فقد شهد التاريخ احتلالها من قبل، ثم ما لبث وجهها التعددي الحضاري المتسامح أن عاد مُجدداً، ناصعاً جلياً، وشاهداً على ما تمثله هذه البوابة بين الأرض والسماء من مكانة خاصة لدى أتباع الديانات السماوية جميعاً.

ولكن القدس اليوم تئن تحت الوطأة الثقيلة لاحتلال غاشم لا يكتفي بالاستيلاء على الأرض، وإنما يسعى أيضاً لتبديل الهوية وسرقة الذاكرة، وطمس التاريخ.

إن مؤتمرنا هذا يُعقد تنفيذا لقرار اتخذته القمة العربية في الجزائر في نوفمبر الماضي... بدعم صمود أهل المدينة المقدسة.. أهلنا المرابطين في القدس، والصامدين بكرامة في مواجهة سياسات وإجراءات إسرائيلية بالغة التطرف تهدف إلى القضاء على الهوية الفلسطينية.. وطمس الوجه التعددي للمدينة.. وتهويدها، بشراً وحجراً..

فلسطين
مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)

رئيس التحرير
أ. د. سعيد أبو علي
مدير التحرير
د. دعاء الشريف
إخراج فني
محمد المتولي
للمقترحات و الآراء
02-25777217

الموقع الإلكتروني
www.lasportal.org
البريد الإلكتروني الخاص
بمجلة فلسطين في شهر
palestine.inmonth@las.int
طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادى

وإفراغها من سكانها الفلسطينيين، عبر القمع وتضييق الخناق وهدم المنازل وغير ذلك من الإجراءات المنافية للقانون الدولي الإنساني.

أقول إن هدفنا هو تعزيز صمود المقدسيين على أرضهم.. لأنهم أصحاب هذه الأرض.. تلك بيوتهم التي يُراد إخراجهم منها على مرأى من العالم كله.. وهذا هو تاريخهم الذي يُراد محوه.. تاريخهم وتاريخنا جميعاً.. نحن العرب، مسلمين ومسيحيين، الذين نتطلع إلى المدينة المقدسة بخشوع بالغ ومحبة راسخة في القلوب.. لأنها جزء من ذاتنا وهويتنا الدينية والحضارية والقومية.

إننا، ومن خلال هذا المؤتمر، نخاطب العالم كله.. ونسمعه صوتنا: القدس مدينة تحت الاحتلال بواقع القانون الدولي.. لا مجال للجدل في هذا.. ولا يُمكن تغيير وضعها التاريخي أو مركزها القانوني بإجراءات أحادية.. أو باستعراضات سياسية لا هدف لها سوى مكاسب داخلية يسعى لها أعضاء في حكومة يمينية متطرفة يهدفون لتسجيل النقاط مع ناخبيهم.

نريد من العالم أن يرى الواقع على حقيقته، المخجلة والمُفزعة.. وأن يُدرك خطورة ما يسعى الاحتلال إلى تكريسه في القدس الشرقية، وفي البلدة القديمة، وفي الأقصى المبارك.. وهنا أقول إن التطرف لا يولِد إلا تطرفاً مضاداً.. والسعي إلى "تقسيم" الأقصى وطمس وجهه الإسلامي والعربي.. لن يقود سوى إلى إذكاء الاضطرابات والعنف بلا نهاية.

إننا نخاطب العالم كله من خلال هذا المؤتمر.. بمحاوره الثلاث؛ السياسي والقانوني والتنموي... لكي نسمعه صوت الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال.. والعرب الذين يدعمون صمودهم النبيل.. ونقول إن تعزيز هذا الصمود هو واجب ومسئولية على كل العرب.. بل هو واجب على محبي السلام وداعمي التسامح والانفتاح في العالم على اتساعه.. فالقدس جزء عزيز من تراث الإنسانية وإرثها الحضاري... وضمان استمرار الوضع التاريخي والقانوني فيها دون تغيير لحين التوصل الي سلام دائم ونهائي هو صمام أمن للاستقرار الإقليمي والعالمي.

إن هذا الحضور الكثيف.. وتلك المشاركة على أعلى مستوى من القيادات العربية وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية.. لابد أن توصل رسالة للعالم أجمع بأن القدس، بأهلها وتراثها ومقدساتها، تتعرض للخطر.. وأن استمرار الأوضاع الحالية، واستمرار السياسات القمعية التي يتبعها الاحتلال، سيفضي إلى مزيد من التوتر والعنف والكراهية.

إن حل الدولتين، وهو البديل العقلاني الوحيد لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، يتعرض لتقويض ممنهج ومستمر على يد الاحتلال الإسرائيلي.. ومن دون أفق لإنهاء الصراع وتحقيق السلام الدائم والشامل في منطقتنا، فإننا لا نترك للفلسطينيين سوى الإحباط واليأس.. وعلى محبي السلام في العالم السعي والعمل بجدية من أجل إنقاذ حل الدولتين من أيدي المتطرفين وكارهي السلام.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

صـ 4 مؤتمر القدس: "صمود وتنمية" 2023
صـ 42 القدس في شهر
صـ 46 الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون
صـ 52 إسرائيليات
صـ 56 انتهاكات وعنصرية
صـ 59 الاستيطان والجدار
صـ 68 حكاية صورة - علا بركات.. فنانة فلسطينية تجسد حياة الأطفال بطريقة مبتكرة

مؤتمر القدس: "صمود وتنمية" 2023
القضية الفلسطينية العادلة ستبقى القضية المركزية للأمة العربية وللأحرار

انطلق بمقر جامعة الدول العربية بتاريخ 12 فبراير 2023 مؤتمر دعم القدس تحت عنوان "صمود وتنمية"، بمشاركة الرئيس عبدالفتاح السيسي، والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وحضور الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط وممثلين رفيعي المستوى عن ملوك ورؤساء وقادة الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

كما شارك في المؤتمر نواب للرؤساء ورؤساء حكومات ووزراء خارجية وممثلين رفيعي المستوى عن منظمات دولية وإقليمية وعربية، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومجلس التعاون الخليجي، ومشيخة الأزهر، ورجال دين ونواب ووكالات وصناديق واتحادات وشخصيات اعتبارية ومنظمات أهلية وشركات خاصة.

وأكدت جامعة الدول العربية على لسان المتحدث باسم الأمين العام للجامعة المستشار جمال رشدي، أن اختيار عنوان مؤتمر القدس "صمود وتنمية" بتمثيل عالي المستوى؛ يهدف إلى دعم وتعزيز صمود أهل القدس باعتبارهم خط الدفاع الأول عن القدس.

وتضمن المؤتمر ثلاثة محاور رئيسية، الأول المحور السياسي الذي سلط الضوء على الواقع السياسي في مدينة القدس والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها حكومة الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة للأراضي وبناء المستوطنات وهدم المنازل وتهجير المواطنين قسرا من منازلهم ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى، إضافة إلى الجرائم المرتكبة في مجال حقوق الإنسان.

وهدف المحور الثاني خاص بالشأن الاقتصادي إلى تحديد الأولويات التنموية والاستثمار في مدينة القدس وخاصة في القطاعات الرئيسية ذات الأولوية وهي (الإسكان، التعليم، الصحة، السياحة، الثقافة، المرأة، والشباب).

أما المحور الثالث للمؤتمر هو المحور القانوني، حيث يواجه المقدسيون العديد من القوانين والإجراءات الإسرائيلية العنصرية، والتي تسعى بالدرجة الأولى

إلى تضييق الخناق عليهم وتعتبر من العوامل الطاردة لتهجير المقدسيين من مدينتهم وإفراغ المدينة المقدسة من مكونها الفلسطيني، كما يتضمن هذا المحور محاولات تغيير الوضع التاريخي القائم في المسجد الأقصى والمقدسات في القدس، والمشاريع الاستيطانية والتهجير القسري وهدم المنازل واستهداف مناهج التعليم العربي في القدس وقضية الأسرى.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية في المؤتمر الذي يهدف إلى دعم وتعزيز صمود أهل القدس، باعتبارهم خط الدفاع الأول عن المدينة، رئيس دولة فلسطين محمود عباس، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ورئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط.

كلمة فخامة الرئيس محمود عباس
رئيس دولة فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم: "يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون" صدق الله العظيم.

أود في بداية حديثي إليكم، أن أعبر باسم دولة فلسطين وعاصمتها المقدسة وشعبها المرابط، عن بالغ التقدير لأخي صاحب الفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، لمشاركته الهامة في هذا المؤتمر، وهي فرصة لتقديم الشكر لفخامته وحكومته والشعب المصري الشقيق على دعم مصر المتواصل للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في جميع مراحل نضاله، ورعايتها للمصالحة الوطنية، ودعمها لإعادة إعمار قطاع غزة، كما أعبر عن بالغ الشكر لأخي جلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية على مواقفه ودعمه وحكومته والشعب الأردني الشقيق للشعب الفلسطيني دفاعا ونصرة لقضيته العادلة ودولته المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية، والشكر موصول على الجهود المبذولة في إطار الوصاية الهاشمية للمقدسات

الإسلامية والمسيحية في القدس.

كما نتوجه لأصحاب الدولة والمعالي رؤساء الوفود ولجميع المشاركين ممثلي المنظمات والمؤسسات والصناديق والشخصيات لحضراتكم جميعًا، على استجابتكم وحضوركم معنا اليوم في هذا المؤتمر الهام الذي ينعقد تحت سقف جامعتنا العربية، تنفيذا لقرار القمة العربية الحادية والثلاثين في الجزائر مطلع شهر نوفمبر من العام الماضي، واستجابة لنداء القدس والمسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم، ومولد ورفعة المسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام، في هذا الوقت الذي نواجه فيه أبشع أشكال الاضطهاد والعدوان، وبالذات في مدينة القدس المحتلة، عاصمة فلسطين الأبدية.

وكلنا ثقة أيها الإخوة والأخوات، أن مؤتمرًا يخصص قضية القدس، سوف يكون بمستوى هذه القضية الكبيرة التي يتناولها، وعلى قدر التحديات الجسام التي تواجهها عاصمتنا الفلسطينية المقدسة، بفعل الاحتلال الإسرائيلي المتواصل لها ولأرض دولة فلسطين منذ خمس وخمسين سنة، وبفعل المخططات والإجراءات التي ينفذها هذا الاحتلال، والتي تستهدف تاريخ المدينة ومقدساتها وأهلها وهويتها الحضارية الفلسطينية العربية والإسلامية المسيحية.

أيها الإخوة والأخوات

إن المعركة المحتدمة في القدس وعليها، وفي كل أرض فلسطين وعليها، لم تبدأ فقط يوم احتلال مدينتنا المقدسة عام 1967، ولكنها بدأت قبل ذلك بعقود عدة، وحتى قبل وعد بلفور الذي تآمرت على إصداره الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا وأميركا، بهدف التخلص من اليهود في أوروبا من جهة، وإقامة ما سمي بالوطن القومي لهم في فلسطين من

جهة أخرى، ليكون مخفرا أماميا لتأمين مصالح هذه الدول الاستعمارية. ولقد رفض شعبنا المرابط في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس، وعد بلفور الاستعماري العدواني الظالم، وقاوم بكل الوسائل الاعتداءات على أرضنا ومقدساتنا، كما تصدى لموجات الهجرة اليهودية التي راحت دول الغرب تدفعها نحو فلسطين، حيث بدأت الثورات والمقاومة الفلسطينية منذ الأيام الأولى ضد تنفيذ الوعد المشؤوم، فكانت انتفاضة إبريل 1920 وثورة البراق في أغسطس 1929 وثورة عام 1936 والإضراب الكبير الذي استمر ستة أشهر وكلها كانت ضد الاستعمار البريطاني والهجرة اليهودية، وضد الاعتداءات الصهيونية على المقدسات الإسلامية في مدينة القدس، وبالذات حائط البراق.

أيها الإخوة والأخوات

نغتنم فرصة انعقاد مؤتمر القدس اليوم، لتقدم رواية حقيقية موثقة حول المسجد الأقصى المبارك، بما فيه حائط البراق، وهي رواية تدحض الرواية المزورة التي يستند إليها الاحتلال، فنحن أصحاب الحق في فلسطين وفي القدس وفي المسجد الأقصى المبارك، ونحن أيضا أصحاب الحق الديني والتاريخي والقانوني الحصري في حائط البراق، الذي هو كما أسلفنا جزء من المسجد الأقصى، ووقف إسلامي صحيح، وحقنا هذا قد قرره القرآن العظيم الذي أعطى المكان اسمه وهويته، "سبحان الذي أسرى بعبده ليلًا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى باركنا حوله"، وهو حق أقرته لنا أيضًا الشرعية الدولية ممثلة بعصبة الأمم عام 1930، في أعقاب ثورة البراق التي تحدثنا عنها آنفًا، بل واعترف به حتى كبار رجال الدين اليهود آنذاك، الذين شهدوا بملكية المسلمين الحصرية للحرم القدسي الشريف، بما في ذلك حائط البراق.

ذلك أنه بسبب تلك الثورة؛ ثورة البراق، أرسل مجلس عصبة الأمم، لجنة خاصة مكونة من ثلاث دول أوروبية غربية هي السويد وسويسرا وهولندا، للبحث في خلفيات وأسباب اندلاع الثورة، ولتحديد الحقوق في حائط البراق. فعقدت هذه اللجنة 23 اجتماعا استمعت خلالها إلى شهادات العشرات من المسلمين واليهود والشخصيات الدولية؛ 52 شاهدا أدلوا بشهاداتهم أمام اللجنة؛ 21 من اليهود، وثلاثون من المسلمين، وشاهد واحد من سلطة الانتداب البريطاني، كما اطلعت على عشرات الوثائق المقدمة من الطرفين، قبل أن تصدر تقريرها في شهر ديسمبر 1930.

وقد خلصت اللجنة في تقريرها إلى أن السبب المباشر في اندلاع ثورة البراق كان الاستفزازات اليهودية عند حائط البراق وادعاء ملكيته، وإلى أن الحائط الغربي كله، الذي يمثل حائط البراق جزءا منه تعود ملكيته للمسلمين وحدهم، وأن للمسلمين وحدهم أيضا الحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءا لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف الإسلامي؛ وهذا ما ورد نصا في تقرير اللجنة.

كذلك قررت اللجنة أنه للمسلمين أيضا تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط، لكونه موقوفا حسب أحكام الشرع الإسلامي لجهات البر والخير، وفيها الوقف الإسلامي المشهور بوقف أبي مدين الغوث.

وقد ذكرت اللجنة في تقريرها أن الجانب اليهودي لم يدّع في أي مرحلة من مراحل التحقيق الذي قامت به، أن له أي حق ملكية، لا في حائط البراق، ولا في حي المغاربة المجاور له، ولا يطالب بأي حق ملكية كهذا.

ونظرا للأهمية الفائقة لقرار عصبة الأمم هذا، فإننا نضعه أمامكم كوثيقة تاريخية وقانونية.

وكما رفض شعبنا وعد بلفور ونتائجه، فقد رفضنا أيضا كل محاولات تصفية قضيتنا أو اختزالها أو تزييف وطمس حقائقها؛ رفضنا صفقة القرن، ورفضنا -ولا نزال نرفض- نقل السفارة الأميركية أو أي سفارة أخرى إلى القدس، كما رفضنا في شهر يوليو 2017 محاولات إسرائيل لوضع بوابات إلكترونية تتحكم في الدخول والخروج إلى المسجد الأقصى، وضرب أهلنا في القدس أروع أمثلة البطولة والوحدة، بمسلميهم ومسيحييهم، في التصدي لهذه المؤامرة وإفشالها، وما زلنا وسنظل متمسكين بثوابتنا الوطنية، مدافعين عن حقوقنا، مهما كانت الظروف، وسوف نتصدى اليوم، وكل يوم، وبكل ما نملك من إرادة وقوة لمخططات الحكومة الإسرائيلية الأكثر عنصرية وتطرفا، التي تستهدف المسجد الأقصى ومقدساتنا كافة؛ ولا يمكن أن ننسى، في هذا السياق، جريمة إحراق المسجد الأقصى عام 1969، ولا مذبحة المسجد الإبراهيمي بالخليل عام 1994، فضلا عن الاعتداء على المساجد والكنائس والمقابر الإسلامية والمسيحية، ما يفرض علينا جميعا

واجبات دينية وسياسية وإنسانية لحمايتها وصون هويتها ووجودها.

أيها الإخوة والأخوات

لقد تعرضنا في الماضي، وما زلنا نتعرض لأكبر عملية تزوير لتاريخنا. لقد قالوا حين بدأت مؤامراتهم لاحتلال فلسطين، إنها أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، فهل كانت فلسطين عبر التاريخ أرضًا بلا شعب كما يزعمون حتى يأتي هؤلاء لكي يحتلوها؟؟

حقيقة الأمر هي أنهم أرادوها أن تصبح أرضًا بلا شعب عبر تهجير شعبها من خلال الجرائم والمذابح التي ارتكبوها بحق هذا الشعب، بعد أن كانت المدن الفلسطينية زاخرة بالحياة مزدهرة بشعبها الذي عمرها وعاش فيها آلاف السنين.

ولأن الحقيقة لا بد أن تظهر مهما طال ليل الكذب والتزوير، فقد قام مخرج إسرائيلي اعتمادا على مؤرخ إسرائيلي أيضا، بإنتاج فيلم وثائقي يسجل شهادات حية عن واحدة من هذه المذابح التي ارتكبتها إسرائيل عام 1948، وهي مذبحة قرية الطنطورة الفلسطينية جنوب مدينة حيفا، التي أعدمت فيها قوات الاحتلال ما يقارب مائتي إنسان فلسطيني من الرجال والنساء والأطفال، وقامت بتهجير باقي مواطني القرية قبل تدميرها. وهذا الفيلم أمامكم أيضاً.

واللافت أن هذا الفيلم يوثق أيضا شهادات عدد من الجنود الإسرائيليين الذي شاركوا في ارتكاب هذه المذبحة، التي هي مثال على إحدى وخمسين مذبحة أخرى ارتكبتها إسرائيل، إلى جانب هدم وتدمير أكثر من خمسمائة قرية فلسطينية عن بكرة أبيها.

أيها الإخوة والأخوات

كما قلت لكم في بداية الحديث عن القدس، كلي ثقة وأمل بأن نكون في أعمالنا أيضًا بمستوى هذه القضية الكبيرة، وأن نبذل كل جهودنا من أجل حمايتها بكل الأدوات السياسية والاقتصادية والقانونية.

نعم، القدس بحاجة اليوم إلى أمتيها العربية والإسلامية، بحاجة إلى من يشد إليها الرحال لكي يشارك أهلها رباطهم المقدس، ولو أيامًا أو حتى ساعات، كما أنها بحاجة إلى من يرسل إليها زيتا يسرج في قناديلها، ويعزز صمود المرابطين فيها وفي أكنافها المباركة، هذا ما أوصى به نبينا الكريم صلى الله عليه وسلم، وهو واجب ديني وضرورة إنسانية ووطنية لا بد من أدائها.

أيها الإخوة والأخوات

وأمام التعنت الإسرائيلي، وممارساته التي تخطت كل الخطوط الحمراء، سوف نتوجه في الأيام القليلة القادمة إلى الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي لنطالب باستصدار قرار يؤكد على حماية حل الدولتين من خلال منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ووقف الأعمال الأحادية، وعلى رأسها الاستيطان الذي يعتبر كله باطلا وغير قانوني، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية، والدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام.

وفي هذا السياق، فإن دولة فلسطين تحتفظ بحقها، بل ستواصل الذهاب إلى المحاكم والمنظمات الدولية حماية لحقوق شعبنا المشروعة.

أيها الإخوة والأخوات

لقد أقرت القمة العربية الأخيرة في الجزائر دعوة الدول الأعضاء لفرض ضريبة القدس بقيمة أصغر وحدة نقدية فيها، على فواتير الاتصالات التي يستخدمها المواطنون، ولقد بدأنا نحن في دولة فلسطين بأنفسنا في ذلك، وننتظر من أشقائنا، عربا ومسلمين، أن ينفذوا هذه الدعوة، كما ننتظر من المؤسسات والصناديق العربية أن تؤدي واجب الدفاع عن القدس وحماية هويتها التاريخية والدينية، من خلال دعم المشاريع التنموية في فلسطين، وفي مدينة القدس بخاصة؛ هذه المشاريع التي تضمنتها القرارات الصادرة عن الجهات المختصة في الجامعة العربية، في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والإسكان والسياحة والثقافة والشباب والمرأة.

ونشيد في هذا السياق، بالمبادرة التي أطلقتها مؤسسة قدسنا برعاية الشيخ الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن آل ثاني، وصندوق وقفية القدس وصندوق تمكين القدس، التي حشدت تمويلا بقيمة 70 مليون دولار أميركي، وتنوي رفعها إلى 200 مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة، لتمويل مشروعات وقفية في القدس وفلسطين.

وندعو في هذا الصدد، الجميع للمساهمة في تعزيز هذه المبادرة الهامة وأمثالها، دعما لصمود أهلنا في القدس وفلسطين.

وختامًا، أقول لكم القدس في العيون

وسوف تبقى في العيون..
وهي درة التاج وزهرة المدائن.. والعمل من أجلها والدفاع عن مقدساتها شرف ورفعة، فتحية لأهلها المرابطين فيها، المدافعين عن هويتها في وجه عدوان المحتلين الغاصبين.

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

--

كلمة جلالة الملك عبدالله الثاني
ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الهاشمي الأمين.

فخامة الأخ الرئيس عبدالفتاح السيسي،
سيادة الأخ الرئيس محمود عباس،
أصحاب المعالي والسعادة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
وبعد،

فأتقدم بالشكر لمعالي الأخ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكوادرها على جهودهم في الإعداد لهذا الاجتماع المهم، بالتنسيق مع الأشقاء الفلسطينيين، في وقت يستدعي منا جميعا تكثيف الجهود لدعم صمود أشقائنا في الأراضي الفلسطينية.

الحضور الكرام،
يرتبط محور اجتماعنا اليوم بوجدان كل عربي، فبيت المقدس، هو قبلة المسلمين الأولى، ولا يمكن لمنطقتنا أن تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار، والقضية الفلسطينية تراوح مكانها.

نجدد وقوفنا إلى جانب أشقائنا الفلسطينيين، ونطالب المجتمع الدولي بتلبية حقوقهم العادلة والمشروعة، بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة والقابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونعيد التأكيد على أن الحفاظ على فرص السلام على أساس حل الدولتين، يتطلب وقف كل الانتهاكات الإسرائيلية، والاقتحامات في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني التي تعيق فرص تحقيق السلام المنشود، فأي محاولة للمساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم، ستكون لها انعكاسات سلبية على أمن واستقرار المنطقة بأكملها.

والأردن مستمر في بذل كل الجهود لحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ومواصلة مشاريع الصيانة والإعمار في المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة، انطلاقا من الوصاية الهاشمية عليها، للحفاظ على هوية المدينة المقدسة وعروبتها، وتثبيت صمود المقدسيين، وحماية حقوق المسلمين والمسيحيين في ممارسة شعائرهم الدينية.

فهذا عهد الرسالة النبوية الهاشمية، كما ورثناه عن جدي الشريف الحسين بن علي، حين لبى نداء أبناء فلسطين، قبل أكثر من مئة عام.

وفي إطار هذه المسؤولية التاريخية، فإننا في المملكة الأردنية الهاشمية، نقف إلى جانب إخواننا وأخواتنا المسيحيين في القدس، في الحفاظ على كنائسهم وتصديهم للانتهاكات والاعتداءات عليها، ونؤكد على التزامنا بالعهدة العمرية، التي حفظت الوئام والعيش المشترك في القدس،

منذ أكثر من ألف وأربعمئة عام.

الحضور الكرام،

ستبقى القضية الفلسطينية، في مقدمة أولويات القضايا العربية، ونجدد تأكيدنا على ضرورة توحيد الجهود العربية، لدعم صمود الأشقاء الفلسطينيين على أرضهم.
أشكر الجامعة العربية مجددا، على تنظيم هذا الاجتماع، وأتمنى لكم التوفيق في جلساتكم ونقاشاتكم هذا اليوم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

--

كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين الشقيقة، والرئيس المشارك لمؤتمر "القدس.. صمود وتنمية"،
أخي جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة،
السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والرئيس المشارك للمؤتمر،

السادة الحضور،

يشرفني ويسعدني، أن أتواجد معكم اليوم، في جامعة الدول العربية "بيت العرب" لنؤكد معًا، دعمنا لصمود القدس عصب القضية الفلسطينية، والقلب النابض للدولة الفلسطينية مدينة السلام، ومهد الأديان التي يستدعي ذكرها صور التعايش والتسامح صور الصلاة بالمسجد الأقصى المبارك، مختلطة بمشاهد الحج بكنيسة القيامة المدينة التي امتزج فيها، طريق إسراء النبي الكريم "محمد صلى الله عليه وسلم"، مع درب السيد المسيح "عليه السلام".

لقد كانت القدس عبر التاريخ، عنوانا للصمود، الذي يحمله اسم مؤتمر اليوم وإنه لمن المؤسف، أن هذا "الصمود"، أصبح وكأنه قدر تلك المدينة فهي كما عانت في الماضي، ما زالت تعاني في الحاضر.

ولقد اختص القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة المحورية، وكما لم يختص مدينة من قبل، الوضع القانوني لمدينة القدس بدءًا من تأكيد مجلس الأمن: "أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وأن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية، التي اتخذت من قبل إسرائيل، باعتبارها قوة احتلال، والتي يمكن أن تغير من معالم أو وضع المدينة المقدسة ليس لها صلاحية قانونية، وتمثل انتهاكًا صارخًا، لاتفاقية جنيف الرابعة" وانتهاء بتأكيد مجلس الأمن الدولي: "عدم اعترافه بأية تغييرات على خطوط الرابع من يونيو لعام 1967 بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، إلا ما يتم الاتفاق عليه بالتفاوض".

في هذا السياق، تؤكد مصر مجددًا، موقفها الثابت، إزاء رفض وإدانة أية إجراءات إسرائيلية، لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم، لمدينة القدس ومقدساتها كما تؤكد على الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس بما في ذلك المسجد الأقصى بكامل مساحته باعتباره مكان عبادة خالصا للمسلمين.

وتعيد مصر التحذير، من العواقب الوخيمة، التي قد تترتب على الإخلال بذلك أو على محاولة استباق، أو فرض أمر واقع، يؤثر سلبًا على أفق مفاوضات الوضع النهائي، بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

السادة الحضور الكرام،

لقد بادرت مصر منذ أكثر من أربعة عقود بمد يد السلام لإسرائيل.. سلام قائم على العدل، وعلى أساس العمل على التوصل لتسوية شاملة وعادلة، تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة بما في ذلك، إقامة دولته المستقلة، على حدود الرابع من يونيو لعام 1967 وأؤكد هنا، أن عاصمة الدولة التي يرتضيها، ويتطلع إليها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، ستظل هي القدس الشرقية.

إنه لمن المؤسف أن يأتي اجتماعنا اليوم على خلفية ظروف طارئة ومتأزمة تواجه القضية الفلسطينية وظروف تهدد الأمن الإقليمي، وتهدد مفهوم التعايش بين شعوب المنطقة المفهوم الذي سعينا لتكريسه عبر السنوات الماضية حيث تستمر الإجراءات أحادية الجانب المخالفة للشرعية الدولية من استيطان وهدم للمنازل، وتهجير ومصادرة الأراضي، وعمليات تهويد ممنهجة للقدس، واقتحامات غير شرعية للمسجد الأقصى

فضلًا عن الاقتحامات المستمرة للمدن الفلسطينية، على نحو يزيد الاحتقان على الأرض، ويهدد بانفلات الأوضاع الأمنية كما يزيد من الأسف أن كل ما تقدم إنما يعوق حل الدولتين ويضع الطرفين، والشرق الأوسط بأكمله أمام خيارات صعبة وخطيرة.

لذلك، فإنني أغتنم هذه المناسبة لتجديد دعوتي للمجتمع الدولي، وشركاء السلام، لضرورة العمل معًا، على إنفاذ حل الدولتين وتهيئة الظروف الملائمة، لاستئناف عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل باعتباره حجر الزاوية لتطلعات شعوب المنطقة، لتحقيق الأمن الإقليمي، والاستقرار والتعايش السلمي.
كما أدعو الأطراف الدولية لعدم الاستسلام للجمود السياسي الذي يتراكم مع الزمن، ويزيد من تعقيد التسوية في المستقبل.

إن مصر ستستمر في الدعوة، لمعالجة جذور الأزمة المتمثلة في الاحتلال ولن تألو جهدًا، في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، الذي طالت معاناته وستواصل - من أجل هذا الهدف - العمل مع طرفي الصراع، لإعادة إحياء المسار السياسي كما سنواصل جهودنا، للتعامل مع التحديات الآنية، وسنعمل مع جميع الأطراف على التهدئة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وستستمر الجهود في دعم إعادة إعمار القطاع، ودعوة المجتمع الدولي لزيادة إسهامه، لتخفيف معاناة إخوتنا الفلسطينيين بغزة.

السادة الحضور،

أختتم كلمتي برسالتين أقول للشعب الفلسطيني في كافة بقاع الأرض: "نعم، لقد طالت معاناتكم، وتأخرت حقوقكم، وزادت أزمات المنطقة إلا أن قضيتكم، لازالت أولوية لدى مصر والعرب وتظل مكونًا رئيسيًا لعملنا المشترك وجزءًا لا يتجزأ في وجدان الشخصية العربية وإلى أن يتحقق طموحكم المشروع، في إقامة دولتكم بعاصمتها القدس الشرقية فإننا نظل داعمين لصمودكم بالقدس، وبجميع أركان فلسطين".

كما أتوجه لإسرائيل، حكومة وشعبًا، وأقول: "لقد حان الوقت لتكريس ثقافة السلام والتعايش، بل والاندماج بين شعوب المنطقة وإنه لهذا الغرض، فقد

مددنا أيدينا، بالمبادرة العربية للسلام، التي تضمن تحقيق ذلك، وفقًا لسياق عادل وشامل فدعونا نضعها معًا، موضع التنفيذ ولنطوي صفحة الآلام، من أجل الأجيال القادمة.. الفلسطينية والإسرائيلية على حد سواء".

أشكركم.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة معالي السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

فخامة السيد الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين
معالي السيد احمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية
أصحاب السمو والمعالي الوزراء
أصحاب الفضيلة والنيافة
أصحاب السعادة، السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني بداية أن أعرب عن بالغ الشكر لجامعة الدول العربية على الدعوة الكريمة وعن خالص التهنئة على حسن إعداد وتنظيم هذا المؤتمر، مثمنا عاليا دورها الرائد في مساندة الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه المشروعة، كما نعبر عن تقديرنا لجمهورية مصر العربية، قيادة وشعبا، على استضافة هذا الحدث الهام على أرض الكنانة، وعلى ما تقدمه من دعم ومناصرة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وأغتنم هذه الفرصة للتعبير عن اجلالنا وتقديرنا لأبناء الشعب الفلسطيني المرابط في أرضه، مجددين التأكيد على دعم منظمة التعاون الإسلامي الثابت لكفاحه العادل من أجل نيل حقوقه المشروعة، مجددين رفضنا المطلق وإدانتنا جميع الإجراءات غير القانونية التي تهدف الى تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي والهوية العربية لمدينة القدس المحتلة، باعتبارها إجراءات لاغية وباطلة بموجب القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ومؤكدين دعم منظمة التعاون الإسلامي المستمر لدولة فلسطين في ممارسة حقها في السيادة الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، عاصمة دولة فلسطين.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إننا نجدد في هذه المناسبة تحذيرنا من خطورة استمرار اجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة، مبرزين مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني فيها، لا سيما المسجد الأقصى المبارك، باعتباره مكان عبادة خالص للمسلمين وحدهم.

كما نعتبر أن الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، قوة الاحتلال، تشكل اعتداء على الحقوق الدينية الثابتة للأمة الإسلامية وتراثها، واستفزازاً لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، وانتهاكاً لحرية العبادة ولحرمة الأماكن المقدسة، وخرقا صارخا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف، مجددين التحذير من أن استمرارها يهدد السلام والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن ما تشهده مدينة القدس الشريف من اعتداءات وانتهاكات إسرائيلية ممنهجة، تستدعي تعزيز التعاون القائم بين منظمتينا وأجهزتها المختلفة لتوفير الدعم السياسي لها في المحافل الدولية. كما أدعو، في هذه المناسبة، الى تكاتف الجهود لدعم التدابير القانونية المناسبة لدى الهيئات

القانونية الدولية بما فيها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، من أجل محاسبة ومساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن انتهاكاته المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

السيدات والسادة،

إن ما نشهده من صمود وإصرار لدى أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس وحرصهم على تمكين مؤسساتهم من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية لأهلها المرابطين يعكس ما يحدوهم من إيمان بقضيتهم وتشبث بواجب الدفاع عن هذه المدينة وهويتها وتاريخها ومقدساتها نيابة عنا جميعا.

اننا نؤكد، في هذا الصدد، الحاجة الى تعزيز التعاون مع جميع الشركاء، لتقاسم المسؤولية وحشد ما أمكن من الموارد بالتنسيق المشترك بين منظمتينا، وتعزيز التعاون بين جميع الهيئات التابعة لهما، ووكالات التنمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الدول الأعضاء، من اجل المساهمة في حماية مدينة القدس وصون هويتها العربية، ودعم صمود أهلها وتثبيتهم في مواجهة مخططات التهويد الإسرائيلية، في إطار الجهود التي نبذلها سويا لضمان عودتها إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين.

وفي الختام، أجدد الشكر والتقدير للقائمين والمشاركين في هذا المؤتمر الذي أرجوا أن يحقق أهدافه النبيلة في التوصل الى قرارات وإجراءات تسهم في حماية مدينة القدس الشريف وتعزيز صمود أهلها المرابطين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

غوتيريش: موقف الأمم المتحدة واضح حول القدس ولا يمكن تغييرها من خلال إجراءات أحادية

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إن موقف الأمم المتحدة حول وضعية القدس واضح، ولا يمكن أن يتم تغييرها من خلال إجراءات أحادية بما في ذلك أنشطة الاستيطان، ويمكن تسويتها فقط من خلال المفاوضات بين الأطراف.

وأكد التزام الأمم المتحدة بالإجراءات التي يتخذها الفلسطينيون والإسرائيليون تجاه إنهاء الاحتلال، وحل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، مع القدس عاصمة للدولتين، لتعزيز الأمن والاستقرار والكرامة للجميع.

ودعا غوتيريش إلى ضرورة الابتعاد عن الإجراءات الأحادية والعمليات الاستفزازية والحفاظ على الوضع التاريخي والديمغرافي للمدينة، والاستمرار في الحفاظ على الأماكن المقدسة الواقعة تحت الوصاية الأردنية الهاشمية.

وزير خارجية أذربيجان: فلسطين تشكل أهمية بالنسبة لأعضاء دول عدم الانحياز

وحذّر وزير خارجية أذربيجان جيهون بيراموف، في كلمة دول عدم الانحياز، من خطورة الوضع في القدس والذي يشهد تدهورا.

وأكد أن قضية القدس أحد أهم القضايا المعقدة في القضية الفلسطينية، ويجب أن تكون في لب جهود تحقيق السلام العادل في المنطقة.

وقال بيراموف: **"إن فلسطين تشكل أهمية بالنسبة لأعضاء دول عدم الانحياز، خاصة أن الشعب الفلسطيني يعيش في ظروف صعبة".**

وتابع: **"إن رؤساء الحكومات والأعضاء في دول عدم الانحياز أعادت التأكيد في باكو 2019 على أن الإجراءات غير القانونية بما فيها توسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي وتدمير المنازل والتهجير القسري للفلسطينيين تتعارض مع أهداف السلام، وأكدت أن جميع الوثائق والإعلانات القانونية التي تم تبنيها في المؤتمر الوزاري في 2021 أن السلام العادل لأطراف القضية الفلسطينية يجب أن تكون وفقا لقرارات الأمم المتحدة".**

ولفت بيراموف أن حركة عدم الانحياز دعت إلى توفير الدعم والمساعدات إلى الشعب الفلسطيني خاصة اللاجئين، والتعاون مع الأونروا وغيرها من منظمات الأمم المتحدة في سبيل التخفيف عن معاناة الشعب الفلسطيني.

وأكد أن أذربيجان تدعم جهود التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، إضافة إلى مواصلة دعم بلاده تقديم المساعدة المالية لدعم جهود الإغاثة في الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وتأكيدا منها على التزامها تجاه القضية الفلسطينية وعلى ولائها مع التضامن الإسلامي.

كلمة فخامة الرئيس عبد المجيد تبون رئيس الجمهورى الجزائرية الديمقراطية الشعبية يلقيها نيابة عنه معالي السيد رمطان لعمامرة وزير الخارجية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على نبيه الكريم

يطيب لي في المستهل، أن أنقل لكم تحيات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وأن أتلو على مسامعكم الكلمة التي يوجهها إلى المؤتمر، بصفته الرئيس الحالي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

جلالة الملك وأخي العزيز عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة،
فخامة الرئيس وأخي العزيز محمود عباس، رئيس دولة فلسطين الشقيقة،
فخامة الرئيس وأخي العزيز عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة،
السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية،
أصحاب المعالي رؤساء الوفود المشاركة،
السيدات والسادة ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية،
الحضور الكرام،

أود بداية أن أثمن عاليا انعقاد هذا المؤتمر في سياق تفعيل أهم مخرجات القمة العربية المنعقدة بالجزائر في غرة نوفمبر من العام المنصرم. ذلك الموعد التاريخي الذي آثرنا بصفة جماعية أن نضعه تحت عنوان "لم الشمل" في ذكرى أم الثورات لتعزيز مركزية ومكانة القضية الفلسطينية أمام ما تتعرض له من تحديات.

وبهذه الروح، أكدنا تمسكنا بمبادرة السلام العربية كأساس لحل الصراع العربي - الإسرائيلي وفق مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وجددنا العزم على مواصلة وتكثيف جهودنا ومساعينا للدفاع عن القدس المحتلة في وجه القمع الصهيوني الممنهج الذي يستهدف المدينة وأهلها ومقدساتها.

إننا اليوم، وبمناسبة التئام هذا المؤتمر الهام، نؤكد أن السياسات العنصرية المدانة التي يسعى الاحتلال لفرضها في مدينة القدس ومحاولاته طمس هويتها العربية الإسلامية والمسيحية والمساس بالوضع القائم فيها أو تدنيس مقدساتها في سياق ما شهدناه مؤخرا من استفزازات، لن تحقق إلا مكاسب وهمية تجافي التاريخ والشرعية والديمغرافيا لترهن التعايش الذي ميز هذه المدينة على مدى قرون من الزمن وتقوض آفاق إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

من هذا المنطلق، وإذ نعبر عن إدانتنا الشديدة ورفضنا المطلق لمحاولات الاحتلال الصهيوني المتكررة فرض سياسة الأمر الواقع التي تجاوزت الحاضر لتمتد إلى الماضي عبر تزوير الحقائق وتغيير المسميات، فإننا في الجزائر نجدد تمسكنا التام بدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على خطوط الرابع حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

في هذا السياق، تثمن الجزائر الخطوات الإيجابية التي تم تحقيقها مؤخرا على الصعيد الدبلوماسي، لا سيما اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لتفعيل دور محكمة العدل الدولية في تكريس حقوق الشعب الفلسطيني، وتدعو لمواصلة الجهود مثلما تم الاتفاق عليه في قمة الجزائر لاسيما لتبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
وعلى الصعيد السياسي، تواصل الجزائر

بالتنسيق مع الجميع مساعيها الرامية للم الشمل وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار مسار المصالحة الذي كلل بتوقيع الأشقاء الفلسطينيين على "إعلان الجزائر" والتزامهم بالعمل على تجسيد الاستحقاقات المتضمنة فيه. فقناعتنا تبقى راسخة أنه أمام التحديات الوجودية التي تواجهها القضية الفلسطينية اليوم، لابد من الإسراع في إعادة توحيد الصف الفلسطيني للتعبير بصوت واحد عن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني الأبي وعن حقه الأكيد والراسخ في نيل حريته واستعادة سيادته.

السيدات والسادة،
الحضور الكرام،

إن تمسك الجزائر بالدفاع عن القدس الشريف بكل ما يحمله ذلك من معاني الانسجام والتلاحم مع تاريخها الوطني ومبادئ ثورتها التحريرية المجيدة ليمثل بالنسبة للأجيال الحاضرة امتدادا لجهود أسلافهم الميامين، اللذين نستذكر منهم العالم المجاهد والولي الصالح "سيدي أبي مدين شعيب الغوث التلمساني" الذي اقترن اسمه بالقدس الشريف وبالأوقاف التي تركها مع رفاقه المجاهدين لتشهد على روح الأخوة والتآزر بين أبناء الأمة الواحدة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أثني على المقترحات البناءة الموضوعة قيد الدراسة اليوم بأبعادها الاقتصادية والقانونية والدبلوماسية والي ترمي كلها لتفعيل جميع السبل الكفيلة بدعم وتعزيز صمود أهلنا في القدس الشريف وتوفير الحماية اللازمة لمقدساتنا.

وختاما، أجدد لكم دعم الجزائر المطلق واستعدادها التام للمساهمة بفعالية في هذا الجهد الجماعي خدمة لقضيتنا المركزية ووفاء لمسؤولياتنا التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق.

شكرا على كرم الإصغاء
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

كلمة جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية يلقيها نيابة عنه دولة السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين،
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،
أصحاب السمو والمعالي والفضيلة،
حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز، أن أخاطب هذا المؤتمر رفيع المستوى، لدعم مدينة القدس، الذي تنظمه جامعة الدول العربية بالقاهرة، تفعيلا لقرار القمة العربي بهذا الشأن.

وإن حضور نخبة من الشخصيات، السياسية والدينية والحقوقية والإعلامية المرموق لهذا الملتقى الهام، ليجسد الإرادة المشتركة، لرفع أحد تحديات السلام العالمي المزمنة، في منطقة الشرق الأوسط.

كما تعد مشاركة المملكة المغربية اليوم، تأكيدا لالتزامها المتجدد والثابت، بدعم القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكل خاص، والتي نوليها أهمية قصوى، من منطلق الأمانة التي نتقلدها، بصفتنا رئيسا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، حيث جعلناها في مستوى مكانة قضيتنا الوطنية الأولى، وأحد ثوابت سياستنا الخارجية، كما أكدنا على ذلك في مناسبات مختلفة.

ومما يضفي أهمية خاصة على هذا اللقاء الهام، كونه ينعقد في ظرفية

صعبة تمر منها القضية الفلسطينية، وقضية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك.

وهو ما يلقي على عاتقنا مسؤولية جماعية، في إطار أجندة العمل العربي المشترك، وتوحيد الموقف العربي، لمواجهة الانتهاكات إلى تتعرض لها المدينة المقدسة، ومحاولة طمس هويتها الحضارية الفريدة، وتغيير طابعها القانوني، الذي تعهدت قرارات مجلس الأمن الدولي بحمايته.

أجل، إن التدابير الأحادية، التي من شأنها إضفاء واقع غير شرعي على القدس ومحيطها، تعتبر تهديدا للوضع القانوني للمدينة، وتركيبتها الديمغرافية، وطابعها التاريخي القائم على تعدد الثقافات والأديان.

وإضافة إلى ذلك، فان الإجراءات الممنهجة والمتعارضة مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لا تساعد على بناء الثقة، بل تقوض كل أسس التوصل إلى حل دائم، يقوم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب، في أمن وسلام.

ومما لا شك فيه، أن الحديث عن الواقع الصعب للقدس الشريف، لا يمكن قراءته بمعزل عن سياقه العام، المرتبط بمسار القضية الفلسطينية. فتوقف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، واستمرار حال التعنت والجمود في العملية السلمية، يمنح الفرصة للجهات المتطرفة لتأجيج الصراع، واستثارة المشاعر الدينية، وزيادة حالة الاحتقان والتوتر داخل مدينة القدس، مما ينذر بتحول النزاع من صراع سياسي إلى صراع عقائدي، قد تكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها.

لذا، فإن حماية مدينة القدس من مخططات تغيير الوضع التاريخي والقانوني فيها، ينبغي أن يكون عملا صادقا ومخلصا، بعيدا عن نطاق الشعارات الفارغة، والمزايدات العقيمة، والحسابات الضيقة.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،
حضرات السيدات والسادة،

لقد أكدنا، أكثر من مرة، على أن مدينة القدس تحظى بمكانة متميزة في وجدان الشعوب العربية والإسلامية، مما يجعلها أمانة على عاتقنا جميعا،

ومسؤولية كبرى أمام الله والتاريخ. وبالتالي، فالدفاع عنها لا يجب أن يكون عملا ظرفيا أو مناسباتيا، وإنما ينبغي أن يشمل التحركات الدبلوماسية المؤثرة، والأعمال الميدانية الملموسة، داخل المدينة المقدسة.

إن العمل الميداني الملموس، الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، وهي الذراع الميدانية للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، منذ أزيد من 25 سنة، تحت إشرافنا الشخصي، يهدف إلى دعم المدينة المقدسة، والحفاظ على طابعها الحضاري، من خلال تنفيذ مشاريع اجتماعية وتنموية تهم جميع فئات المجتمع المقدسي.

وقد استطاعت الوكالة تنفيذ ما يزيد عن 200 مشروع، بكلفة تقدر بحوالي 65 مليون دولار، بتمويل مغربي مائة في المائة، من ميزانيتها في صنف تبرعات الدول، وحوالي 70 في المائة، في صنف تبرعات المؤسسات والأفراد.

وفي هذا الاطار، تشدد المملكة المغربية على ضرورة تضافر الجهود العربية والإسلامية، من أجل الانخراط في مسار حماية ودعم مدينة القدس الشريف، والدفع في اتجاه تحقيق انفراج سياسي، من شأنه أن يفتح آفاقا للتفاؤل بمستقبل يسوده السلم والأمن والازدهار بالمنطقة، من خلال احترام مبادئ العيش المشترك، واعتبار الاختلاف، سواء الثقافي أو الديني أو المذهبي، رصيدا وغنى ثقافيا ومجتمعيا مشتركا، يجمع ولا يفرق.

وهي نفس المقاربة التي تبناها "نداء القدس"، الذي وقعناه مع قداسة البابا فرنسيس، بابا الفاتيكان، في الرباط بتاريخ 30 مارس 2019، وأكدنا فيه على "أهمية المحافظة على مدينة القدس الشريف، باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، وبوصفها، قبل كل شيء، أرضا للقاء الحضارات، ورمزا للتعايش السلمي بالنسبة لأتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزا لقيم الاحترام المتبادل والحوار".

وفي هذا الصدد، نجدد الدعوة إلى إقامة تحالف عالمي يجمع كل القوى الحية، الملتزمة بالسلام، والمؤمنة بقيم التسامح والتعايش، لإنقاذ مدينة السلام والحفاظ على موروثها الحضاري والإنساني المشترك، انسجاما مع النداء الذي أطلقناه بالرباط سنن 2009، بمناسب المؤتمر الدولي حول القدس.

أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،
حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، من منطلق التزامه الراسخ، يظل مقتنعا بأن القضية الفلسطينية، هي قضية سياسية جوهرية، وهي مفتاح الحل الدائم والشامل من أجل إرساء السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. لذلك، يتعين إيجاد تسوية عادلة لها في إطار الشرعية الدولية، ووفق مبدأ حل الدولتين الذي توافق عليه المجتمع الدولي.

وإيمانا منا بأن السلام في منطقة الشرق الأوسط يبقى خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، ستواصل المملكة المغربية جهودها، مستثمرة كل إمكانياتها، والعلاقات المتميزة التي تجمعها بكل الأطراف والقوى الدولية الفاعلة، من أجل المساهمة في أي جهد دولي يهدف إلى إعادة إطلاق مسار الحوار والمفاوضات، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لوضع حد للنزاع، وتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء بمنطقة الشرق الأوسط.

ونغتنم هذه الفرصة، لنجدد التعبير عن دعمنا الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة أخينا فخام الرئيس محمود عباس، في جهودها لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق، إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال، ووحدة وازدهار.

وختاما، فإننا نتطلع إلى أن يشكل هذا الملتقى الرفيع، سندا قويا للقدس والمقدسيين، وتنويرا أعمق بعدالة ومركزية قضية مدينة القدس الشريف، سائلين الله تعالى أن يسدد خطانا، لتحقيق كل ما يخدم السلام، والحفاظ على هوية مدينة السلام، لتظل ملتقى للتعايش والوئام بين أتباع جميع الأديان السماوية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة معالي / خليفه شاهين المرر
وزير دولة ورئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة

فخامة/ محمود عباس، رئيس دولة فلسطين الشقيقة،
معالي/ رمطان لعمامرة، وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية الشقيقة، رئيس الدورة الحالية (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،،
أصحاب السمو والمعالي وزراء

الخارجية،،
معالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية،،
أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية الشقيقة،،
السيدات والسادة،،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي في البداية أن أنقل إليكم تحيات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمنياتي لهذا المؤتمر بالنجاح وأن نتقدم بالشكر الجزيل لمعالي د. رياض المالكي وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين الشقيقة ومعالي أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية على الجهود المبذولة للإعداد والتنظيم لهذا المؤتمر لدعم مدينة القدس المحتلة والذي يعقد في إطار متابعة تنفيذ القرار رقم 781 الصادر عن الدورة العادية (31) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

نجتمع اليوم في ضوء الأوضاع الحرجة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي وصلت إلى مرحلة بالغة الحساسية والخطورة بسبب الإجراءات الأحادية والممارسات غير الشرعية بحق الشعب الفلسطيني، وبحق مدينة القدس ومقدساتا على الخصوص.

وفي ظل هذه الأوضاع نرى:
أولا: أهمية إنهاء التوترات المستمرة في الأماكن المقدسة وحولها ووضع حد لتصاعد الخطاب التحريضي بشأنها. ونجدد هنا رفضنا وإدانتنا لأي انتهاكات أو إجراءات استفزازية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس، وكذلك للاقتحامات المتكررة لباحة المسجد الأقصى المبارك والتهديد بإعادة اقتحامه مجددا. ونؤكد مجددا على ضرورة احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في رعاية المقدسات والأوقاف في مدينة القدس. حيث لا بد من إعادة التأكيد على دعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وأنه يعود إليها الاختصاص القانوني في إدارة شئون المسجد الأقصى الشريف، وخاصة في ضوء المؤشرات المقلقة، وأخرها اعتراض طريق السفير الأردني أثناء دخوله إلى المسجد الأقصى.

ثانيا: ندعو إلى وقف عمليات هدم الممتلكات الفلسطينية والتهجير القسري للسكان الفلسطينيين من ديارهم.

ثالثا: ضرورة منع الأنشطة الاستيطانية التي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة. ونشدد على أن بناء وتوسيع المستوطنات والطرق التابعة لها يشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن الدولي.

رابعا: وإذ نؤكد على ضرورة وقف جميع هذه الانتهاكات، نحمل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسئولياتها وفقا للقانون الدولي.

خامسا: لا بد من إعادة الأمور إلى مسارها السلمي وخلق أفاق سياسية، تصاحبها عملية تحسين الوضع على أرض الواقع، وتمهد الطريق للعودة إلى إحياء مسار عملية السلام في الشرق الأوسط.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إذ نؤكد على موقف دولة الإمارات الثابت بضرورة توفير الحماية الكاملة للمسجد الأقصى المبارك ووقف الانتهاكات الخطيرة والاستفزازية فيه، ووقف كافة الإجراءات والممارسات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية؛ ندعم الدور الذي تضطلع

بـه كل مـن جمهوريـة مصـر العربية والمملكـة الأردنية الهاشـمية للوصول إلـى نتائـج تلبـي تطلعـات الشـعب الفلسطيني الشـقيق وتتجاوز التحديات القائمة في طريق الاستقرار والسلام.

كمـا نقدر جهود لجنة القدس، برئاسـة جلالـة الملـك محمـد السـادس، عاهل المملكـة المغربيـة الشـقيقة. وننـوه بالدور المهم الذي تقوم به لجنة القدس في حشـد الدعم العربي والإسـلامي في الدفاع عـن مدينة القدس، ونشـير إلى أهمية دعمهـا وتمكينها في لعب دورها الحيوي في هذا الصدد.

وتدعـم دولـة الإمـارات كافـة الجهود الإقليميـة والدوليـة المبذولـة للدفـع قدما بعملية السـلام في الشرق الأوسط على أسـاس حـل الدولتين، وصولا إلى إقامة الدولة الفلسـطينية المستقلة على حـدود الرابع من يونيو/حزيران 1967 وعاصمتهـا القـدس الشـرقية، وفقـا لقـرارات الشـرعية الدوليـة ومبـادرة السـلام العربيـة، وخلـق بيئة مناسـبة تتيح العودة إلى مفاوضات جدية تفضي إلى تحقيق سلام عادل وشامل.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

انطلاقا مـن التزام دولة الإمارات الدائم والتاريخـي والراسـخ تجـاه الشـعب الفلسـطيني ودعم متطلباتـه في تحقيق كافـة حقوقـه المشـروعة بمـا يكفلـه القانـون الدولـي، فإن دولـة الإمارات مسـتمرة في تقديم الدعم الـلازم لتلبية احتياجات الشـعب الفلسـطيني وتمكينه من بناء دولتـه وتحقيق أهداف التنمية المسـتدامة أسـوة بـكل الشـعوب، كما قامت دولة الإمارات في أكتوبر من عام 2022، بتوقيع اتفاقية تعاون بقيمة 25 مليـون دولار أمريكي لدعم مستشـفى المقاصد في القدس الشـرقية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبالتنسـيق مع مكتب منسـق الأمم المتحدة الخاص بعمليـة السـلام في الشـرق الأوسـط. وفـي ديسـمبر 2022 أرسـلت 85 طن مـن الأدويـة والمسـتلزمات الطبيـة لمستشـفيات قطـاع غـزة بقيمـة 10 ملاييـن دولار. هـذا فضـلا عـن الدعم المتعـدد وفـي مختلـف المجـالات، ومسـاهمات دولـة الإمـارات فـي دعم عمل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

مـن جانـب أخر تقـوم دولـة الإمارات بدورها فـي دعم الموقف الفلسـطيني، من خـلال عضويتهـا غيـر الدائمة في مجلس الأمن في عامي 2022 - 2023، وبالتنسـيق مـع البعثـة الدائمـة لدولة فلسـطين لدى الأمم المتحدة، والبعثات الدائمة للأشـقاء العرب وجامعة الدول العربية.

نتطلع بـأن يحقق هـذا المؤتمر النتائج المرجوة منه عبر إجـراءات وخطوات لدعـم الشـعب الفلسـطيني فـي هـذه الظروف الصعبة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة السيّد نبيل عمّار وزير الشؤون الخارجية والهجرة التونسيين بالخارج

فخامـة الرئيس محمـود عبّاس، رئيس دولة فلسطين،
أصحاب المعالي،
معالـي الأميـن العـامّ لجامعـة الـدّول العربية،
ضيوف المؤتمر الكرام،
السيدات والسادة،

نجتمـع اليـوم فـي "المؤتمـر رفيـع المسـتوى لدعـم مدينـة القـدس"، تحقيقـا لالتزام دُولنـا وقادتنا بضرورة الوقوف، صفّا واحدا، إلى جانب الشّعب الفلسـطيني الشـقيق في مواجهته لآلة الحرب الإسـرائيلية، وصدّ الممارسات العُدوانية والاسـتفزازية التّي تجاوزت الحدود وطالت المقدسات.

وكلُّنا حـرص على دعم صمـود أهالينا فـي الأراضـي الفلسـطينية المُحتلـة، ولاسـيّما فـي القدس، والمسـاهمة في تخفيف بعضٍ من معاناة طال أمدها.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إنّ التطـوّرات الخطيـرة فـي الأراضي الفلسـطينية المحتلّة، وخاصّة بالقُدس، تكشـف للعالـم مـدى إمعـان سـلطة الاحتلال،فـي اعتداءاتهـا على الشّـعب الفلسـطيني وتدنيـس مقدّسـاته،دونما رادع أو وازع، وفـي خَـرق فاضـح لكافّـة الأعراف وقواعد القانون الدّولي والاتفاقيات الدولية.

وإنّ استمرار سياسـات التهويد والميز العنصـري، والتوسـع الاسـتيطاني والاسـتخدام الممنهج للقـوة في عقاب جماعي يرقـى إلى جرائم حرب وجرائم ضـد الإنسـانية، يُحتّـمُ شـحذَ الجهـود لدعم صمود ونُصرة القدس، والتصدّي لمحاولات سلطة الاحتلال تغييرَ الوضع الدينـي والتاريخـي والقانونـي القائـم لمدينـة القدس والمقدّسـات فيها، وفي مقدّمتها المسجد الأقصى المبارك.

وإذ تُكبـرُ تونـس صمـود الشـعب الفلسـطيني الأبـي، وتُجـدّدُ تضامنهـا

الكامل وغير المشروط معه، في نضاله المشروع من أجل تحرير أراضيه، واسترداد حقوقه غير القابلة للتصرُّف، فإنها تدعو إلى ضرورة توحيد الجهود من أجل اتخاذ خطوات عملية للتحرّك الفاعل، إقليميا ودوليا، ووضع حدّ لهذه الاعتداءات السافرة، وحمل القوّة القائمة بالاحتلال، على احترام المواثيق الدولية وقرارات الشرعيّة الدولية، والكفّ عن سياساتها الاستفزازية البغيضة.

وتُؤكّد بلادي على ضرورة تدخّل، فوري وفاعل، للمجتمع الدّولي قصد الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف جرائمها ضدّ الشعب الفلسطيني الأعزل، ووضع حدّ لما تردّت إليه الأوضاع التّي باتت تهدّد السلم والاستقرار في المنطقة، في ظلّ انسداد أيّ أفق سياسيّ.

ومن هذا المنطلق، تدعو تونس إلى ضرورة تفعيل الجهود الدّولية من أجل إحياء عمليّة السّلام في الشّرق الأوسط، من خلال مفاوضات جادّة تضمن تحقيق التسوية العادلة والدّائمة والشاملة على أساس حلّ الدّولتين وإقامة الدّولة الفلسطينية الحرة المستقلّة وعاصمتها القدس الشريف. وإنّها لن تدّخر أيّ جهد لمواصلة نُصرة القضية الفلسطينية، والدّفاع عن حقوق أشقائنا في مختلف المحافل والندوات الإقليمية والدّولية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

تساند تونس مبادرات فخامة الرئيس محمود عباس، لإعلاء صوت الفلسطينيين على الساحة الدّولية، ولاسيّما المطالبة بعضوية كاملة في الأمم المتحدة، والتوسّل بالقانون لفضح الاعتداءات الإسرائيلية والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان ومُحاسبة مرتكبيها.

وانطلاقا من موقفها الثابت في دعم القضية الفلسطينية، واستمرارا للدّور الذّي تضطلع به في "لجنة القُدس"، فإنّها، وبتوجيه من سيادة رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيّد، تعلن تونس انضمامها إلى "لجنة خبراء القانون الدولي" التّي يعتزمُ مؤتمرنا إنشاءها، لمتابعة الأوضاع القانونية في مدينة القدس، وفضح انتهاكات قواعد القانون.

كما تُجدّد تونس دعوتها إلى المجتمع الدولي وخاصّة مجلس الأمن لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق على كامل أراضيه المحتلّة، وفرض احترام القانون الدولي والقانون الدّولي الإنساني ولاسيّما مقتضيات اتفاقية جينيف الرابعة بشأن حماية المدنيين زمن الحرب.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

إنّ صمود الشّعب الفلسطيني لن يتأتّى إلاّ من خلال دعم اقتصاده الذّي يتعرّض اليوم إلى تحديات جسام. وفي ظلّ مُضاعفة القيود المفروضة من سلطة الاحتلال، وتآكل الأراضي والموارد الطبيعية نتيجة التوسع الاستيطاني، تتأكّد ضرورة تضافر الجهود من أجل تعزيز الفرص المحلية والخارجية للتمويل والاستثمار.

وإننا نتطلّع إلى إيفاء جميع المانحين بالتزاماتهم ورفع القيود المادية والإدارية والأمنية الإسرائيلية التي تشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق النموّ وبناء "اقتصاد فلسطيني مقاوم".كما نأمل استمرار الدّعم لوكالة الأونروا حتّى تواصل تقديم خدماتها الضرورية للاجئين الفلسطينيين.

وانسجاما مع رؤيتها في أنّ التعليم دعامة رئيسية لبناء الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة للدّول، قرّر سيادة الرئيس قيس سعيّد، رئيس الجمهورية التونسية الترفيع في المنح الدراسية لأشقائنا الفلسطينيين لتبلغ 250 منحة جامعية سنويّة، من ضمنها حصّة

مُخصصة للطلبة المقدسيين.
كما تعمل بلادي على مزيد تمتين علاقات التعاون التّي تجمعها بالسلطة الفلسطينية، وهي على استعداد كامل لتقديم خبراتها لتدريب وتأهيل الإطارات الفلسطينية في مختلف المجالات.

وستظلّ تونس ثابتة على قيمها، وفيّة لثوابت سياستها الخارجية ولاسيّما في مُناصرتها لقضايا الحقّ والعدل وفي دعم الحقوق في مختلف المحافل الدّولية وفي الصّدارة منها القضية الفلسطينية.

شكرا لكم على الإصغاء

كلمة معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية والتضامن في جيبوتي السيدة [ألوفة إسماعيل عبده]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين الشقيقة.
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية.
أصحاب السمو والمعالي.
أصحاب السعادة.
الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

أود في البداية أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمندوبية الدائمة لدولة فلسطين الشقيقة على الإعداد الجيد لمؤتمرنا هذا، الذي يأتي تنفيذا لقرار الدورة الـ31 للقمة العربية التي عقدت بالجزائر مطلع نوفمبر 2022 بهدف حماية ودعم مدينة القدس المحتلة.

واسمحوا لي بأن أجدد التأكيد على موقف جمهورية جيبوتي الثابت من عدالة القضية الفلسطينية، قضية الأمة المركزية، وفي هذا الصدد، فإننا نشدد على دعم جيبوتي المطلق لنضال الشعب الفلسطيني المشروع في سبيل استرداد كافة حقوقه المغتصبة، وإقامة دولته المُستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

فخامة الرئيس،،
أصحاب المعالي والسعادة،،

تحظى مدينة القدس بمكانة متميزة في وجدان الشعوب العربية والإسلامية لما تنطوي عليه من بعد روحي وعقائدي، فهي مسرى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

ونحن أمام مسؤولية تاريخية إزاء ما يتعرض له أهلنا وأشقاؤنا في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام ومدينة القدس بشكل خاص، من انتهاكات جسيمة ترتكبها الدولة العبرية، القوة القائمة بالاحتلال، التي تستمر في ضربها عرض الحائط بجميع القرارات والمواثيق الدولية ذات الصلة بمدينة القدس.

وفي هذا السياق، فإننا ندعو إلى ضرورة تبني موقف عربي حازم حيال هذه الممارسات العدوانية وتبني إلتزامات سياسية عملية، لتعزيز صمود المقدسيين، في منازلهم وكافة أماكن تواجدهم في العاصمة المحتلة.

كما نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته والتحرك على نحو عاجل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل، ووقف جرائم الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة بحقه.

السيدات والسادة،،
الحضور الكريم،،

إننا نؤكد على أهمية تعزيز الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني الشقيق، كأحد روافد صموده في وجه الاحتلال الإسرائيلي وما يمارسه من تضييقٍ على سبل عيشه. ومن هذا المنظور، فإننا ندعو الحكومات والصناديق العربية ومؤسسات القطاع الخاص إلى الانخراط بشكل فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مدينة القدس الشريف.

ختاما أجدد التأكيد على ضرورة القيام بخطوات فعلية، وتبني آليات عملية على المستوى السياسي والقانوني والتنموي لحماية مدينة القدس ودعم صمود أهلها في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة التي تستهدف المدينة وأهلها المرابطين.

ولا يفوتني أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تضامن جمهورية جيبوتي ومواساتها وتعازيها للشعبين السوري والتركي في ضحايا الزلزال المدمر، متمنين الشفاء العاجل للمصابين.

وأتمنى لمؤتمرنا التوفيق والنجاح، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة نائب وزير الخارجية السعودي، وليد بن عبد الكريم الخريجي

معالي وزير خارجية دولة فلسطين
أصحاب السمو والمعالي
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر إل معالي الأمين العام السيد/ أحمد أبو الغيط ومعالي وزير خارجية دولة فلسطين الدكتور رياض المالكي على تنظيم هذا المؤتمر الذي يهدف إلي دعم وحماية مدينة القدس المحتلة لمواجهة التصعيد الإسرائيلي الخطير في المسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف، والسعي لوقف الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المتعمدة للمقدسات، ووقف العنف، واستعادة التهدئة الشاملة.

وأؤكد هنا على موقف المملكة الداعم للإسراع في إيجاد حلٍّ عادلٍ وشاملٍ للقضية الفلسطينية، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967 م، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتستمر المملكة في إدانة كافة الإجراءات الأحادية الإسرائيلية التي تقوّض حل الدولتين، وتدعو لوقفها الفوري والكامل. والمملكة لم تؤلي جهداً في دعم دولة فلسطين

والشعب الفلسطيني في مختلف المجالات الإنسانية والاقتصادية

والسياسية لاستعادة حقوقه المشروعة.

وقد أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -يحفظه الله- في قمة القدس المقامة في الظهران في مارس 2019م عن تبرع المملكة بمبلغ (150) مليون دولار لبرنامج دعم الأوقاف الإسلامية في القدس، كما بلغت مساهمة المملكة في صندوقي الأقصى والقدس واللذين يداران من قبل البنك الإسلامي للتنمية ما مجموعه (390) مليون دولار.

وفي الإطار الخليجي، تبرعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمة جدة للأمن والتنمية في يوليو 2022م بمبلغ (100) مليون دولار.

لدعم شبكة مستشفيات القدس الشرقية لتقديم الرعاية الصحية الضرورية والمنقذة للحياة للفلسطينيين.

كما تقدّم المملكة دعمها من خلال المنظمات الدولية والوكالات التابعة لها ومنها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، حيث أن المملكة تعد من أوائل الدول الداعمة للوكالة، ويتجاوز إجمالي الدعم المقدم للوكالة مليار ومائة مليون دولار، كما أن المملكة دعمت العديد من المشاريع التنموية للاجئين الفلسطينيين في مختلف المجالات ومنها الصحية والتعليمية والاجتماعية والإغاثية عبر الوكالة، ومن خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والصندوق السعودية للتنمية.

وكل ذلك يعكس الأهمية التي توليها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- للدفاع عن القضية الفلسطينية والمسجد الأقصى وتقديم الدعم والرعاية والمساندة لأشقائنا في فلسطين وذلك انطلاقاً من مبادئها الثابتة والمستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة.

الحضور الكريم،

يحمل المسجد الأقصى مكانة سامية في عمق وجدان الأمة الإسلامية، لذا فإن إقدام قوات الاحتلال الإسرائيلي على اقتحام المسجد، وإغلاق بواباته، والاعتداء على المصلين العزل داخله، وفي ساحاته الخارجية، إضافةً إلى الممارسات الاستفزازية التي قام بها أحد المسؤولين الإسرائيليين باقتحام باحات المسجد الأقصى الشريف، يعد تصعيداً مُمنهجاً واعتداءً صارخاً على حرمته.. ويتطلب أن يضطلع المجتمع الدولي بأدواره في تحميل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات استمرار مثل هذه الجرائم، والانتهاكات على الشعب الفلسطيني الأعزل وأرضه ومقدساته، وعلى تقويض فرص إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي الختام، أرجو من المولى عز وجل أن يُكلل جهود هذا المؤتمر بالنجاح، وأن تحقق مخرجاته النتائج المأمولة لحماية مدينة القدس المحتلة ودعم صمود أهلها، لحين الوصول إلى حلٍّ عادلٍ وشاملٍ يكفل للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه المشروعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة السيد علي الصادق علي
وزير خارجية السودان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وسبحان من أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بارك حوله وبث من الرحمة والضياء والسلام في أكتاف

بيت المقدس، وجعل القدس ومسجدها الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

معالي الأخ رئيس المؤتمر
الأخوة أصحاب السمو والفخامة والمعالي
الأخ الأمين العام لجامعة الدول العربية
الأخوات والأخوة ممثلو الدول الشقيقة والصديقة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نجتمع اليوم وفاءاً لقرارات مجلس جامعتنا العربية الموقرة في آخر اجتماعاته والقاضي بعقد هذا المؤتمر رفيع المستوى لدعم مدينة القدس في هذا التوقيت، والذي يهدف، ضمن حزمة أخرى من القرارات والتدابير، لتوفير الحماية والدعم لمدينة القدس المحتلة عاصمة دولة فلسطين، والذي نأمل ونعمل على أن تخرج قراراته وتوصياته على المستوى السياسي والقانوني والتنموي بحشد الآليات والإجراءات التي تُسهم في تعزيز صمود أهلنا في المدينة المقدسة في مواجهات السياسات والممارسات الإسرائيلية العدوانية الممنهجة التي تستهدف المدينة وأهلها وتراثها وتاريخها.

وأجد من الواجب علينا في فاتحة أعمال هذا المؤتمر أن نقدم التحية والمساندة لصمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس المحتلة، والتي تعمل بإخلاصٍ وشجاعةٍ فريدةٍ من أجل التصدي لسياسات الاحتلال الهادفة إلى تغيير الوضع الديموغرافي والقانوني والتاريخي للمدينة ومقدساتها.

وإذ تجدد بلادي دعمها لقرارات الجامعة العربية القاضية بأن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين ضمن حقوق شعبها غير القابلة للتصرف وضمن خيار حل الدولتين، ومع تأييدنا وتأكيدنا على أن السلامَ هو الخيارُ الاستراتيجيُ من أجلِ إقرارِ حقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق مرجعيات وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، ترفض بلادي وتدين تصاعد

وتيرة العدوان الإسرائيلي على مدينة القدس الشريف المحتلة والمتمثلة في سياسة هدم المنازل وتهجير السكان على نحو قسري يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان المقررة دولياً وبموجب المسؤولية الواجبة على سلطات الاحتلال في حماية السكان من الانتهاكات الجسيمة والمقررة كذلك في القانون الدولي الإنساني.

ولابد من التأكيد في هذه السانحة مجددا على أهمية الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية والمسيحية للقدس المحتلة، وعلى حق دولة فلسطين بالسيادة المطلقة على كافة أرضها المحتلة في العام 1967م بما في ذلك القدس الشرقية ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية، ومواردها الطبيعية ، وحدودها مع دول الجوار ضمن حقوق الشعب الفلسطيني الأخرى في العودة والتعويض بشكل عادل وفق قرار الأمم المتحدة رقم (194) لعام 1948م.

سيداتي وسادتي،

اسمحوا لي في ختام كلمتي، أن أوكد على دعم السودان لمقررات مؤتمركم هذا، والتي ستؤكد على توفير الحماية والصمود لمدينة القدس وأهلها، كما ستعزز من روح التعاون والتضامن العربي المشترك الذي هو صمام الأمان في انتزاع حقوقنا العربية وتحقيق الأمن والسلام لشعوبنا وبلداننا في رحاب عالم لن يحظى بالأمن والسلام إلا من خلال تعزيز قيم الحرية والسلام والعدالة لجميع الشعوب والبشر دون تمييز.

أشكركم وأتمنى لمؤتمركم التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة معالي الدكتور / علمي محمود نور
وزير المالية بجمهورية الصومال الفيدرالية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين و على آله وصحبه أجمعين

فخامة الرئيس / محمود عباس - رئيس دولة فلسطين الشقيقة
معالي السيد / أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية
أصحاب السمو والمعالي الوزراء
أصحاب السمو والمعالي رؤساء المنظمات الإقليمية والدولية
أصحاب السعادة السفراء والمندوبين الدائمين لدى جامعة الدول العربية
الحضور الكريم
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته،
وبعد،

يطيب لي في البداية أن أعرب عن سعادتي للمشاركة في هذا الاجتماع الهام .. حيث تجمعنا اليوم في بيت العرب قضيتنا الأولى ... القضية المركزية التي كانت ولا زالت وستظل قضية كل العرب والمسلمين وكل أحرار العالم.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن موقف بلادي الصومال ثابت تجاه القضية الفلسطينية، و نؤكد دائما على ضرورة التمسك بمبادرة السلام العربية كخيار استراتيجي والقرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن، ونقف إلى جانب أشقاءنا في دولة فلسطين، كما نؤيد حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.

أصحاب السمو والمعالى والسعادة،

إننا نؤكد أهمية عقد هذا المؤتمر الدولي رفيع المستوى، والذي أقرته القمة العربية في الجزائر، لدعم صمود الأشقاء في دولة فلسطين لكي تظل القدس على رأس أولويات أجندة العمل العربي المشترك.

وإننا نثمن وندعم المشروعات التنموية والاستثمارية المقترحة من قبل دولة فلسطين والتي تقدر ما بين 25-30 مشروعا في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان وتمكين المرأة، كما نؤيد مقترح إنشاء صندوق عربي تطوعي تساهم فيه الدول الأعضاء والصناديق العربية والقطاع الخاص ووكالات التنمية العربية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مدينة القدس.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إننا ندعم كذلك مقترح تشكيل لجنة خبراء عربية متخصصة في القانون الدولي، لتقديم الاستشارات القانونية في القضايا التي تنتهكها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بحيث تجتمع هذه اللجنة بشكل دوري، لبحث القضايا القانونية، والانتهاكات، التي تتعرض لها مدينة القدس.

كما نجدد التأكيد على ضرورة إيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتأكيد في هذا الإطار على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة، وبطلان ممارسات إسرائيل الأحادية الرامية إلى تغيير الوضع القائم في القدس والتأكيد على ضرورة الحفاظ على المكانة التاريخية والقانونية للقدس الشرقية المحتلة.

وفي الختام، ننوه على أهمية دور وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "UNRWA" وضرورة دعمها لتمكينها من الوفاء بولايتها الأممية، وعلى ضرورة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة باللاجئين وحماية المدنيين الفلسطينيين.

وأخيرا أكرر الشكر لجميع الحاضرين في هذا الاجتماع الهام.
ودمتم في عون الله و حفظه،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة وكيل وزارة الخارجية العراقية عمر البرزنجي

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
أصحاب المعالي والسعادة،
معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني ويسعدني أن أنقل إليكم تحيات فخامة رئيس جمهورية العراق الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد وتحيات معالي وزير الخارجية د. فؤاد حسين، واعتذاره عن عدم الحضور لالتزامه بمواعيد مسبقة حالت دون حضوره اليوم بيننا.

في البداية نود أن نؤكد على موقف العراق الثابت والداعم، للقضية الفلسطينية، قضية العرب والمسلمين الأولى، والتي لم يتخلى إخوانكم في العراق عن دعمها ولن يتخلوا حتى يعود الحق إلى أهله والأرض إلى أهلها وحتى يعود أبناء فلسطين معززين مكرمين إلى أرضهم.

أصحاب السيادة والمعالي والسعادة الحضور،

إن حضورنا اليوم بجامعة الدول العربية في مؤتمر القدس رفيع المستوى هو دليل لا يقبل الشك على وقوفنا جميعا مع أشقائنا في فلسطين وهو دليل لا يقبل الشك على إيماننا بأهمية العمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية البيت الجامع للعرب.

فللقدس مكانة خاصة في قلوبنا جميعا فهي أولى القبلتين وثالث الحرمين والمدينة التي لا يختلف اثنين على قدسيتها التي جعلتها رمزا لفلسطين وللعرب وللمسلمين ولجميع المنصفين والأحرار في العالم، والشرف والكرامة والفخر ابد الدهر لكل من يقف إلى جانبها ولكل من يصدح بالحق لا يخشى فيه لومة لائم.

أصحاب السيادة والمعالي والسعادة

الحضور الكرام

لطالما التزمت جمهورية العراق بموقفها الثابت والمبدأ تجاه القضية الفلسطينية، وحتى في أصعب الظروف وأحلكها بقت المواقف ثابتة لم تتزعزع ولم تتغير وذلك نابع من إيماننا بعدالة القضية، ونجد أنفسنا هنا ملزمين بدعوة الجميع بما فيهم المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني، والتحرك من أجل توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني ومواجهة عدوان الاحتلال المتواصل بكافة أشكاله، والتأكيد على حماية جميع المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين.

ختاما اسمحوا لي أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من سعى لعقد هذا المؤتمر وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة بمعالي السيد الأمين العام وفريق عمله ولكل أصحاب السيادة والسمو والمعالي الحضور الكرام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي وزير الخارجية العماني

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على نبينا الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين
اصحاب السمو والمعالي الوزراء ورؤساء الوفود
معالي أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية
الاخوة والاخوات ضيوف وحضور المؤتمر الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يطيب لي بداية وبكل إعتزاز وتشريف: أن أنقل إليكم تحيات حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم سلطان عُمان، وآماله الصادقة لهذا المؤتمر الرفيع المستوى لدعم مدينة القدس، هذه المدينة المباركة، التي تعلقت مقدساتها في مُهج البشرية، قدسيةً وقدراً، وسطرَ لها التاريخُ الإنسانيُ، مكانةً وذكراً، كيف لا وهي بها أولى القبلتين وثالثُ الحرمين الشريفين.

نجتمعُ اليوم في هذا المؤتمر الرفيع والعالمُ على يقينٍ بأن القدس قد عانت ما عانت "كمدينةٍ تحت وطأةِ الاحتلال" وتعرضت كثيراً ومراراً للإنتهاكات والإستفزازات الإسرائيلية لحُرمة المسجد الأقصى المبارك وأماكن العبادة والإعتداءات المستمرة على سكان المدينة العريقة والتعرض لممتلكاتهم وأحيائهم وإرثهم وأثارهم التاريخية.

ولا جدالَ في أن صمودَ القدسِ وأهلها وتضحياتِ سكانها، إنما هو حقٌ مشروعٌ يتسقُ تماماً مع قواعد القانونِ الدولي وقراراتِ الشرعيةِ الدوليةِ ومباديء العدلِ والحقِ والإنصافِ.

ذلك ما أقرته الأممُ والشعوبُ، درأً منها لعدم تكرارِ ما أصاب العالمَ من كوارث ونكبات خلال حربين عالميتين، مازال عالمُ اليومِ يتجرعُ من مرارتِهما.. إذ أرسى العالمُ مبدأ عدم جوازِ الاستيلاءِ على أراضي الغير بالقوةِ. وقد نطقَ

المجتمع الدولي بشأن أحقية أهل فلسطين في استعادة أراضيهم بما فيها القدسُ الشرقية وأثبتَ ذلك في العديد العديد من القرارات الأممية يكفي أن نذكر منها قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي طالبَ بصورة جلية قوات الاحتلال الاسرائيلي بالانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو 1967م.

إن مبدأ الأرض مقابل السلام هو مبدأ تضمنتهُ مبادرةُ السلام العربية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي العربي الاسرائيلي حلاً دائماً وعادلاً ونهائياً.

أصحابَ السمو والمعالي
الضيوف والحضور الكرام

إذ نُحيي كافةَ الجهود العربية والإسلامية والدولية التي بُذلت خلال العقود والفترات المنصرمة في هذا الشأن، فنستذكرُ الأدوارَ المهمة لجمهورية مصرَ العربية في دعم مسيرة صمود الشعب الفلسطيني، وكذلك المملكة الأردنية الهاشمية في الرعاية التي دأبت علي إيلائها للمقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس وإعمارها لها خاصةً المسجدُ الأقصى المبارك وقبةُ الصخرة المشرفة ولا يفوتنا أن نعربَ عن التقدير للمملكة المغربية من خلال إحتضانها للجنة القدس.

ومن هذا المنطلق فإن دعمنا جميعاً لمدينة القدس وإقامة مشاريع تنموية في القطاعات الأساسية : الإسكانية والتعليمية والصحية والثقافية وغيرها من المشاريع المستدامة، لهي أبلغ رسالةً ودلالةً للعالم أجمع بأننا أمةٌ عربيةٌ ما نزالُ نمدُ يدَ السلام ونسعى لإقامته وإرسائه بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدسُ الشرقية، لتهنأ شعوبُ المنطقة بأسرها بالعيش المشترك في أمانٍ وفي إطمئنانٍ وإستقرارٍ وإزدهارٍ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة سعادة السيد/ سلطان بن سعد المريخي وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر

فخامة الرئيس / محمود عباس - رئيس دولة فلسطين
معالي السيد أحمد أبو الغيط ـ الأمين العام لجامعة الدول العربية
أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكريم،

بداية يطيب لي أن أتقدمَ بالشكر والتقدير لفخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين ومعالي الأخ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، على الدعوة الكريمة لحضور هذا المؤتمر الهام من أجل دعم القدس، والذي يأتي ضمن الجهود العربية الرسمية والشعبية نحو إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ومعالجة ما أفرزته من واقع مأساوي على مدينة القدس الشريف التي باتت تئن تحت وطأة الممارسات العنصرية والانتهاكات الجسيمة تجاه المقدسيين، الأمر الذي استدعى أن تنهض أمتنا العربية بمسئولياتها تجاه ما حلّ بالمدينة من انتهاك للحقوق السياسية والقانونية وتجيير للموارد الاقتصادية والتنموية لصالح المشروع الصهيوني وما تبعه من انتهاكات لحقوق للشعب الفلسطيني في المأوى والتعليم والصحة، لذلك ليس من المستغرب أن تجد القضية اهتماما من قبل دولنا العربية في أعلى مستوياتها حينما قرر القادة العرب في قمتهم الحادية والثلاثين التي انعقدت في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مطلع نوفمبر 2022م الدعوة لإقامة مؤتمرنا هذا، والذي نأمل أن يكلل بالنجاح عبر إيجاد وسائل وآليات سياسية واقتصادية وتنموية وقانونية تدعم حماية مدينة القدس وصمود أهلها في مواجهة الممارسات الإسرائيلية، كما نأمل أن يخرج هذا

المؤتمر برؤى سياسية ثاقبة وخطط اقتصادية وتنموية محكمة وأطر قانونية نافذة تجاه ما يجري بشأن القدس من انتهاكات جسيمة وتعديات سافرة على المقدسيين، وإنا على يقين بأن مخرجات هذا المؤتمر ستتوج بقرارات نافذة وموجهات صارمة وخطط ناجحة من قبل قادة أمتنا العربية.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن دولة قطر تعيد التأكيد على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية والذي ينص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس ضمن إطار الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقائم على الرفض التام لأي إجراءات تفرض واقعا غير قانوني على الأرض في القدس، لأن من شأن مثل هذه الإجراءات تقويض الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين، وتؤكد دولة قطر دائما على رفض مخططات تهويد القدس وتغيير الأوضاع فيها أو نقل أي سفارة إلى هناك، كما ترفض الاستيطان الإسرائيلي بكافة أشكاله وصوره.

كما تعتبر أن تعزيز صمود أهل القدس هو أولوية من أجل الحفاظ على هوية المدينة ومعالمها ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وهذا يتطلب استثمارات واسعة من القطاع الخاص الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي بالمدينة، من أجل إيجاد فرص العمل وتعزيز الاقتصاد فيها خاصة في قطاعات الإسكان والسياحة والتعليم والصحة والثقافة والمرأة والشباب.

يواجه المقدسيين العديد من القوانين والإجراءات العنصرية من جانب حكومة الاحتلال التي تسعى لإجبارهم على ترك المدينة بهدف إفراغها من مكونها الفلسطيني وهذا يستدعي تحركاً عربياً عاجلاً وعلى كافة المستويات الحكومية والشعبية لدعم صمود المقدسيين قانونياً وسياسياً واقتصاديا في مواجهة مشاريع التهجير والطرد والاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والتضييق عليهم في معيشتهم.

كذلك ونحن نتحدث عن القدس، لا يجب أبداً إغفال قضية الاسرى في فلسطين بصفة عامة وفي مدينة القدس بصفة خاصة، لذلك فإن دولة قطر تدين في هذا الخصوص الانتهاكات الإسرائيلية بحق الاسرى وكذلك السياسات الإسرائيلية الأخرى غير القانونية كسياسة الحبس المنزلي، خاصة للأطفال، وسياسات الإبعاد عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة وتعتبرها سياسات استفزازية غير قانونية.

الحضور الكريم،

في الختام، أوجه تحية خاصة لصمود الشعب الفلسطيني المناضل في كافة أرجاء فلسطين المحتلة بصفة عامة وأبناء القدس بصفة خاصة، في مواجهة قوات الاحتلال الإسرائيلية، دفاعاً عن قضيتهم العادلة وسعيهم المشروع نحو إقامة دولتهم المستقلة على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشريف، كما إن دولة قطر لن تألو جهدا في تقديم ما تستطيعه من الدعم للتخفيف من معاناة الأشقاء الفلسطينيين وحتى يسترد الشعب الفلسطيني كافة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، متمنياً أن ترتقي مخرجات هذا المؤتمر إلى مستوى نضال وتضحيات الشعب الفلسطيني الشقيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة وزير خارجية دولة الكويت الشيخ سالم عبد الله الجابر الصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ /د. رياض المالكي - وزير الخارجية وشؤون المغتربين في دولة فلسطين
معالي الأخ / أحمد أبو الغيط - أمين عام جامعة الدول العربية،
أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية، أصحاب السعادة السيدات
والسادة الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بداية أود أن أعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع ضحايا الزلزال المدمر الذي وقع شمال ووسط الجمهورية العربية السورية وجنوب الجمهورية التركية معبرين عن خالص التعازي والمواساة إلى أسر الضحايا في هذه الكارثة الأليمة وتمنياتنا للمصابين بالشفاء العاجل.

أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية، أصحاب السعادة السيدات والسادة،

أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمعالي السيد / د. رياض المالكي/ وزير الخارجية وشؤون المغتربين في دولة فلسطين الشقيقة، على الجهود

المقدرة التي بذلت لإتمام هذا الاجتماع الهام، والشكر موصول كذلك للجهود المبذولة من معالي الأمين العام السيد/ أحمد أبو الغيط، ولجهاز الأمانة العامة وموظفيها على الإعداد والتنسيق الجيد لهذا المؤتمر الهام لدعم وحماية القدس من خلال مساراته الثلاث، السياسي والقانوني والتنموي، وتحقيق أهداف العمل العربي المشترك في دعم القضايا العربية وعلى سلم أولوياته قضية العرب الأولى والمركزية، القضية الفلسطينية العادلة، وبشكل خاص تعزيز صمود المقدسيين، متطلعين في هذا الصدد إلى نجاح أعمال مؤتمرنا والخروج بالنتائج المنشودة حماية لمدينة القدس من الممارسات الأحادية غير القانونية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ومحاولات طمس هويتها.

أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية،

تابعت دولة الكويت بقلق واهتمام بالغين، خلال الفترة القريبة الماضية، الأحداث المؤسفة والعدوان الوحشي الذي شرعت به قوات الاحتلال الإسرائيلي على مدينة جنين، والذي أسفر عن استشهاد وإصابة عدد من الأبرياء العزل، وما سبقه من انتهاكات متكررة واقتحامات لباحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، وإذ تعرب دولة الكويت عن إدانتها واستنكارها الشديدين لهذه الجرائم والاعتداءات الوحشية والانتهاكات غير المبررة، لتؤكد بذات الوقت على أن هذا العدوان يعد انتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وتدعو المجتمع الدولي إلى التحرك السريع والفاعل لوقف هذه الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، وتوفير الحماية الكاملة للشعب الفلسطيني الشقيق كما تحذر دولة الكويت من مغبة هذه الانتهاكات التي تنذر بالمزيد من التصعيد والقضاء على أي أفاق للسلام، محملة سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسئولية الكاملة لتداعيات هذه الاعتداءات المتكررة.

ومن هذا المقام تعرب دولة الكويت قيادة وشعباً عن تضامنها وتعازيها الحارة لذوي الشهداء وتمنياتها بالشفاء العاجل للمصابين من أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق.

أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية الدول العربية،

إن دولة الكويت كانت وما زالت وسوف تستمر انطلاقاً من إيمانها المطلق بشرعية القضية الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، بالتزامها الراسخ والثابت في دعم الحق العربي الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق، ودعم خياراته وتأييدها لكافة الجهود الهادفة للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يضمن إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين وإقامة دولتها المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو 1967 وفق قرارات الشرعية الدولية وبمبادرة السلام العربية وحل الدولتين.

وفيما يتعلق بالوضع القانوني للقدس، فإن دولة الكويت تعرب عن إدانتها لكل الإجراءات الأحادية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي والتي تمثل تهديدا ومساساً بالوضع التاريخي للقدس وللأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية وخاصة المحاولات الرامية لتغيير الوضع القانوني للمسجد الأقصى المبارك، في مخالفة صريحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما تطالب إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بوقف أي خطوات من شأنها تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى ومدينة القدس، وتؤكد لصمود الشعب الفلسطيني وقيادته ومؤسساته في الدفاع عن القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية، وحماية هويتها

العربيــة والإســلامية والمســيحية، كما تثمــن دور المملكة الأردنية الهاشــمية في إطار وصايتها للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

أصحــاب الســمو والمعالــي وزراء خارجية الدول العربية،

إن اتخــاذ قمة الجزائر القرار رقم 781 بشــأن عقد هذا المؤتمــر هو تأكيد على أهمية دعم وحمايــة مدينة القدس على جميــع المســتويات، وربمــا يكــون من أهمهــا الجانب التنموي لمــا يمثله ذلك مــن شــريان للحياة لدعم صمــود أهلها فــي مواجهة السياســات والممارســات الإســرائيلية العدوانيــة، حيث ســيمثل ذلك رسالة هامة لأشــقائنا الفلسطينيين بشــكل عام، المقدســيين بشــكل خاص نحو الهدف المنشود بتثبيت المقدسيين علــى أرضهم والخروج من إطار تقديم الخدمــات التقليديــة فقــط إلــى الإطــار التنموي الاســتراتيجي، كمــا ندعو من هنا إلى اســتمرار دعــم وكالة الأونروا للقيــام بدورهــا الحيــوي فــي تقديــم الخدمات الصحيــة والتعليمية والغوثية للشعب الفلسطيني الشقيق.

وفــي الختــام، نشــكركم علــى حســن الاســتماع، وندعــو الله عــز وجــل بأن يتكلــل أعمــال مؤتمرنــا هــذا النجــاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته،

كلمة معالي السيد عبد الله بوحبيب – وزير الخارجية والمغتربين – الجمهورية اللبنانية

معالي الأخ/ السيد رياض المالكي وزير خارجية دولة فلسطين،
معالــي الأخ الســيد/ أحمــد أبــو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية،
أصحاب السمو والمعالي،
الحضور الكريم،

اســمحوا لــي بداية أن انقــل إليكم تحية دولــة رئيــس مجلــس الــوزراء نجيب ميقاتــي الــذي حالــت الظــروف دون مشاركته.

إنه لمن دواعي الغبطة أن ينعقد مؤتمر دعم القدس الذي قررتــه القمة العربية التــي اســتضافتها مشــكورة الشــقيقة الجزائــر فــي نوفمبــر الماضــي، خلال هذا الوقــت القصير، وبهذه المشــاركة المميــزة والمعبــرة لهــذا الحشــد مــن المنظمــات الإقليميــة والدوليــة. لذلــك اســتهل كلمتي بتوجيه الشكر إلى معالي الأخ وزيــر خارجيــة فلســطين رياض المالكي وإلى الأمين العام لجامعة الدول العربيــة الأخ أحمــد أبو الغيــط وفريق الأمانة العامة على الجهود التي بذلوها مــن أجل انعقاد هــذا المؤتمــر، بأفضل شكل ممكن.

وإذ يتزامــن انعقاد مؤتمــر دعم القدس مــع تطــور جديــد وخطير في سياســة الاحتــلال الإســرائيلي ضــد أهلنــا فــي القــدس تنذر بالمزيد مــن الجرائم، فإن ذلك يؤكــد صوابية قرار القمة والحكمة في المسارعة إلى تنفيذه.

أصحــاب الســمو والمعالــي، الحضور الكريم

نجتمــع اليــوم فيمــا يتواصــل التصعيد الإســرائيلي ضــد الشــعب الفلســطيني بقيــادةِ وتحريــض معلنيــن مــن قبــل الــوزراء والمســؤولين فــي حكومــة الاحتــلال المتطرفــة، والتي تولى وزير الأمــن فيهــا اقتحــام الحــرم القدســي الشريف.

وان هــذه التطــورات والاعتــداءات الإســرائيلية الأخيــرة خيــر دليــل على طبيعــة السياســة العدوانية المســتمرة تجاه الشــعب الفلســطيني الــذي يكافح بشــكل يومي للدفاع عــن أرضه وحقه، وفــي طليعتهــا مقدســاته الإســلامية والمســيحية، حيــث تشــكل القــدس

القضيـة المركزية والأهـم في وجدانه، والتـي تعرضت لمحاولات شـتى تهدف إلـى تهويدهـا وإنـكار وتغييـر هويتها الفلسطينية التاريخية المتجذرة.

فيمـا كانـت القدس، فـي الواقع كما في الوجـدان العربـي والدولـي، عاصمـة تحتضـن الديانـات السـماوية كافـة ونموذجـا للتعدديـة والتنـوع، ينبغـي الحفاظ عليها، تسـعى إسـرائيل جاهدة لتغييـر طبيعة مجتمعها وتنوعه، بهدف تهويدهـا وتكريس أحاديتهـا من خلال تقويـض الوجود الفلسـطيني فيها. كما تقوم بتشـويه النمط العمراني التاريخي للقـدس العتيقـة، وسـحب الهويات من السـكان العرب في القدس، واستهداف مناهـج التعليـم العربيـة ضمـن خطـة للتأثيـر علـى الأجيـال الفلسـطينية الصاعـدة لدفعهـا إلـى الهجـرة وترك القدس.

أن المسـألة الأهم، اليـوم، في ما يتعلق بحمايـة القدس والحفـاظ عليها، تكمن خصوصـا في مضاعفة الجهود من أجل ضمان بقاء أهلها فيها وتشـجيعهم على عـدم مغادرتهـا رغـم كل الضغوطـات والتهديدات.

لذلـك، يجـب أن ينصـب دعـم الأخـوة الفلسـطينيين فـي فلسـطين ليس على المسـتوى السياسي فحسـب، بل أيضا مـن خـلال دعـم المشـاريع التنموية والحيويـة والاجتماعية فيها، خصوصا في القـدس، من المـدارس والجامعات والأندية وصولا إلى الاسـتثمارات التي تخلق فـرص عمل جديدة أمـام الأجيال الشابة.

كذلـك يرتـدي التمسـك بالوصايـة الهاشمية على الأماكن المقدسة، أهمية كبيرة كون احترام وتفعيل هذه الوصاية من شأنه تعزيز ثقة الشباب الفلسطيني بقدرته على حماية مقدساته وأرضه.

أصحـاب السـمو والمعالـي، الحضور الكريم

أن الحماية الدولية للشـعب الفلسطيني هـي القـادرة علـى ردع الاحتـلال من مواصلـة عمليـات قتلـه للفلسـطينيين وتدميـره لممتلكاتهم، وهـي ضرورية لمسـاعدة الشـعب الفلسـطيني علـى مواجهـة العـدوان الإسـرائيلي والاستيطان الاستعماري.

وتوفير هـذه الحماية هو أمر ممكن اذا قـام مجلس الأمن، وخصوصا الأعضاء الدائمـون فيـه، بتحمـل مسـؤوليته وتنفيـذ جميع قراراته المتعلقة بالقضية الفلسـطينية ذات الصلـة، والعمل على وقف الممارسـات الإسـرائيلية وإزالة المسـتوطنات وجدار الضم والتوسـع، والتـي تمثـل انتهـاكا للقانـون الدولي وقـرارات الأمـم المتحـدة واتفاقيـة جنيـف الرابعـة والـرأي الاستشـاري لمحكمـة العدل الدوليـة الصادر بتاريخ 9/7/2004.

أصحـاب السـمو والمعالـي، الحضور الكريم

إلى ما تمثله القـدس بذاتها، فإنها رمز القضية الفلسطينية الذي قد يُوازي حق العـودة، بالمكانة. وهذه القضية العادلة تمثـل التحـدي الأكبـر أمام دعـاة حق الشـعوب فـي تقرير مصيرهـا وحقوق الإنسـان واحتـرام القانـون الدولـي وقرارات الشرعية الدولية.

ومـا لم يتـم التوصـل إلى الحـل الدائم والعـادل لهـا، سـوف يبقـى الأمـن والاسـتقرار والازدهـار فـي الشـرق الأوسـط أمورا بعيدة المنال. لذلك لا بد مـن التأكيد دائما علـى مركزية القضية الفلسـطينية وعلـى الدعـم المطلـق لحقوق الشـعب الفلسـطيني في الحرية وتقرير المصير وتجسـيد دولة فلسطين المسـتقلة كاملـة السـيادة وعاصمتها القـدس، وحـق العـودة والتعويـض للاجئين الفلسـطينيين، وهو ما تجسـده مبـادرة السـلام العربية الصـادرة عن قمـة بيـروت 2002 بكامـل مندرجاتها والحافظـة للحقوق الشـرعية للشـعب الفلسـطيني، وقـرارات الأمـم المتحدة ذات الصلة.

أصحـاب السـمو والمعالـي، الحضور الكريم

إننا نأمـل أن يتوصل هذا المؤتمر رفيع المسـتوى إلى القرارات التـي تنتظرها شـعوبنا العربيـة فـي مجـال توفيـر الحماية الحقيقية للقدس والمقدسـيين، وخصوصـا لجهـة النجـاح فـي تعميق إدراك المجتمـع الدولـي بخصوصيـة وحساسـية وخطورة الوضـع التاريخي للمدينة المقدسـة وتحفيـزه على تحمل مسـؤولياته التاريخية فـي هذا الإطار، وخصوصا الإقلاع عن سياسة ازدواجية المعاييـر التي تمارسـها بعـض الدول الكبرى في معالجتها للقضايا الدولية.

كلمة فخامة الدكتور محمد المنفي
رئيس المجلس الرئاسي الليبي
ألقاها نيابة عنه معالي
السفير عبد المطلب ثابت
مندوب ليبيا الدائم لدى
جامعة الدول العربية

بسم الله الرحمن الرحيم
((سـبحانه الذي أسـرى بعبـده ليلا من

المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله))

فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين
معالي السيد: أحمد أبو الغيط.. الأمين العام
أصحاب الفخامة والمعالي:
السيدات والسادة:

بداية ننقل لحضراتكم تحيات فخامة السيد د. محمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي الليبي ونائبيه والذي يتمنوا كامل التوفيق لمؤتمركم الموقر.

كما لا يفوتنا أن نتقدم إلى الشعبين السوري والتركي بأحر التعازي والمواساة في ضحايا الزلزال المدمر الذي تعرض له البلدين.. داعين المجتمع الدولي إلى تقديم كل سبل الدعم الممكنة لهما دون توقف عند الاعتبارات السياسية المؤقتة.

تعجز الكلمات عن التعبير عن مدى تقديرنا واعتزازنا بالشعب الفلسطيني الكريم وما يقدمه من تضحيات جسام وصمود أسطوري من أجل الدفاع عن حقه في إقامة دولته الحرة المستقلة أسوة بكل شعوب العالم الحر، كما نقف إجلالا واحتراما أمام ما يسطره هذا الشعب الأبي من أمثلة رائعة في مقاومته لجبروت الاحتلال الذي لم يألو جهدا في محاول طمس الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس و دون مبالاة بقرارات الشرعية الدولية الرافضة للإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تستهدف تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس.

أصحاب الفخامة والمعالي، الحضور الكريم

إن التضامن العربي والدولي اليوم مع الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة يجب أن يوجه إلى تمكين الشعب الفلسطيني من امتلاك الآليات القانونية والاقتصادية التي تسند صموده ونضاله في مواجهة الترسانة الإسرائيلية الغاشمة التي انتهكت كل قواعد القانون الدولي الإنساني في مواجهة هذا الشعب الأعزل من كل شيء إلا من عزيمته وإيمانه بعدالة قضيته.

لذلك فإننا نرى انه قد آن الآوان لكل شعوب العالم التي تومن بقيم العدالة والإنسانية ان تقف صفا واحدا خلف الشعب الفلسطيني من أجل الإقرار بحقه في حصول دول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة على نحو يمكنه من طرح قضيته والدفاع عنها في هذا المحفل الدولي دون وساط أو وصاية من أحد.

أصحاب الفخامة والمعالي.. الحضور الكريم.

لا يخفى عليكم ما للاستقلال الاقتصادي من دور في تحرير إرادة الأمم وثباتها على مواقفها وعدم تفريطها في حقوقها الشرعية، لذلك فإن دعم الشعب الفلسطيني ومساندته في تحقيق تنمية مستقرة يمثل الصورة الحقيقية لترجمة دعوات التضامن معه إلى واقع ملموس يمكنه من تحقيق أهدافه المنشودة واستعادة كافة حقوقه المنهوبة.

السيدات والسادة..

إن دولة ليبيا وبالرغم من الظروف السياسية الخاصة التي تمر بها ستكون كما كانت دائما سباقة إلى كل ما من شأنه دعم الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده حتى تحقيق غايته في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وهي توكد في هذا الصدد أن تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني وتمكينه من استعادة كافة حقوقه هي السبيل الوحيد لوقف التصعيد في هذه المنطقة وتحقيق الاستقرار والأمن فيها، كما تدعو من هذا المنبر كل المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في حماية الشعب الفلسطيني وحماية مقدساته وتمكينه من استغلال وتنمية مقدراته والعمل على إيجاد برامج ومسارات تنموية دولية تساهم في خلق واقع مستقر للشعب الفلسطيني يعزز صموده في مواجهة ممارسات الاحتلال التي تستهدف هويته التاريخية

وتسعى إلى تقويض وجوده في القدس الشريف.

وختاما نود التأكيد على أن هذا المؤتمر هو اختبار علني أمام الشعوب العربية والإسلامية حول مدى الجدية إزاء تبني موقف موحد لحل القضية الفلسطينية وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. حفظ الله فلسطين وشعبها الكريم.

نشكر حسن استماعكم
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة الدكتور/ محمد سالم مرزوك – معالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين

فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين؛
معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛
معالي السيد الدكتور رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني؛
أصحاب السمو و المعالي الوزراء؛
أصحاب السعادة السفراء؛
أيها الحضور الكريم؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يطيب لي في البداية أن أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط على ما بذلته الأمانة العامة من جهد في سبيل الإعداد الجيد والتنظيم المُحكم لأشغال هذا المؤتمر الهام والشكر كذلك موصول لأخي معالي السيد الدكتور رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين بدولة فلسطين الشقيقة على مبادرته بعقد هذا المؤتمر في مثل هذه الظروف الحساسة التي تمر بها القضية الفلسطينية.

صاحب الفخامة
أصحاب السمو و المعالي
أصحاب السعادة

يواجه الشعب الفلسطيني اليوم ظروفا في غاية الدقة والصعوبة جراء استمرار سلطات الاحتلال في فرض سياسة الأمر الواقع من خلال تكثيف الاستيطان وسلب الأراضي و تهجير أصحابها و هدم بيوتهم و تدمير الحقول و إحراقها واحتجاز الأموال وإصدار القوانين العنصرية والحصار الجائر لقطاع غزة واقتحام المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وما يصاحب ذلك من إعدامات ميدانية.

وينال القدس الشريف، أولى القبلتين وثاني المسجدين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى نبينا محمد (ص)، نصيبه الوافر من هذا العدوان، انتهاكا للوضع التاريخي للمسجد الأقصى المبارك واستباحة لقدسيته؛ وهو بذلك بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى وقفة حاسمة لنصرته والدفاع عنه بكل الوسائل المتاحة. فلقد تجاوزت الحكومة الإسرائيلية الحالية بمخططاتها وخطواتها الأحادية كل الخطوط الحمراء بما يهدد بتدمير عملية السلام.

صاحب الفخامة
أصحاب السمو و المعالي
أصحاب السعادة

أمام هذا الوضع الخطير لا بد من اتخاذ موقف قوي يكون رسالة واضحة للعالم تعكس تصميمنا على الوقوف إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، من خلال الخروج بنتائج تتعلق أساسا بـ:

- التأكيد على أهمية احترام الوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي، والدور الهام للوصاية الأردنية

الهاشمية على الأماكن المقدسة في المدينة.

- حث المجتمع الدولي على التمسك بالتزاماته بموجب القانون الدولي وعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي تخلقه سياسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية.
- اتخاذ تدابير عملية لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني إلى أن يتمكن من ممارسة حقه في تقرير مصيره و نيل حريته و استقلاله على أرضه المحتلة منذ العام 1967 و عاصمتها القدس الشرقية.
- القبول بانضمام دولة فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة، لأن ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل وحماية الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.
- ضرورة إيجاد أفق سياسي عبر إطلاق جهد فعال لتحقيق حل الدولتين وفق المرجعيات المعتمدة ومبادرة السلام العربية.

صاحب الفخامة
أصحاب السمو و المعالي
أصحاب السعادة

إن الدعم السياسي الرسمي للقدس الشريف يجب أن يوازيه دعم شامل اقتصادي واجتماعي يراعي حاجة أهلنا في القدس الشريف ويعمل على تعزيز صمودهم؛ وذلك من خلال التفكير في مقاربات حديثة وشاملة تراعي الأولويات وآليات التنفيذ السريع، بما في ذلك دعم المؤسسات الفلسطينية العامة والخاصة لخلق المزيد من فرص العمل للفلسطينيين وتطوير اقتصادهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أحيي صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وتمسكه بعدالة قضيته الوطنية وبحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة معالي الدكتور أحمد عوض بن مبارك وزير الخارجية وشؤون المغتربين – الجمهورية اليمنية

فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين،
جلالة الملك عبدالله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية،
فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية،
اصحاب المعالي والسعادة،
معالي السيد احمد ابو الغيط أمين عام جامعة الدول العربية،

يشرفني في مستهل كلمتي أن انقل اليكم تحيات فخامة الرئيس الدكتور/ رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي وتمنياته لهذا المؤتمر الذي يأتي انعقاده تنفيذا لقرار القمة العربية في الجزائر في دورتها 31، بالنجاح والخروج بتوصيات من شانها حماية ودعم مدينة القدس على المستوى السياسي والقانوني والتنموي.

واتوجه بجزيل الشكر لمنظمي هذا المؤتمر: الأمانة العامة بالتنسيق مع دولة فلسطين على هذا التنظيم وقدرتهما على حشد مشاركات نوعية رفيعة على مستوى الحكومات والصناديق العربية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وعلى تركيز النقاش نحو انتاج آليات سياسية وقانونية وتنموية تهدف لحماية مدينة القدس المحتلة ودعم صمود أهلها في مواجهة السياسات والممارسات الإسرائيلية العدوانية الممنهجة التي تستهدف المدينة وأهلها، ويظهر ذلك جليا للعالم بالانتهاكات المستمرة والاعتقالات ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وهدم المنازل وتطبيق القوانين التمييزية وفرض القيود على وسائل الإعلام ورفض جميع القرارات الدولية ذات العلاقة بمدينة القدس.

ومما لا شك فيه أن هذا المؤتمر وما سيصدر عنه من قرارات سواء في الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي، يجب ان ترتكز على دعم صمود القدس وسكانها في وجه المخططات الإسرائيلية وعلى توفير فرص السكن والعمل لاهلها وبما يساعد على قيام كافة القطاعات فيها بمهامها وواجباتها على اكمل وجه، وبما يدعم الحفاظ على الهوية العربية لمدينة القدس.

اصحاب المعالي والسعادة،،

اسمحوا لي في الختام بان اجدد موقف الجمهورية اليمنية الثابت، في دعم فلسطين (قضية العرب المركزية الاولى) وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جزر القمر: السلام الشامل لا يتحقق إلا بالحفاظ على المكانة التاريخية للقدس

قال وزير الدولة المكلف بالتعاون مع العالم العربي في جمهورية جزر القمر قاسم لطفي: **"إن مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني والسلام الشامل في المنطقة لا يتحقق إلا بالحفاظ على المكانة التاريخية لمدينة القدس، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني".**

وأكد على ضرورة توحيد الجهود من أجل مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وبحث سبل تقديم كل وسائل دعم صمود المقدسيين.

وشدد على أن جزر القمر ستواصل دعم الشعب الفلسطيني، وتعزيز صموده على أرضه، حتى يحقق مطالبه المشروعة بإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس.

وكيل الأزهر: تحرير الأقصى وعودته للمسلمين وعد صادق في كتاب الله

قال الدكتور محمد الضويني، وكيل الأزهر، في كلمته بمؤتمر "دعم القدس"، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والذي يهدف إلى دعم وتعزيز صمود أهل القدس باعتبارهم خط الدفاع الأول عن القدس، إن الإسراء والمعراج ليست مجرد معجزة كسائر المعجزات، وإنما هي جزء أصيل من المكون العقدي للمسلم، أيا كان موطنه؛ لذا كان ارتباط المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها بالأقصى والقدس وفلسطين هو ارتباط عقدي إيماني، وليس ارتباطا انفعاليا عابرا ولا موسميا مؤقتا، فالقدس بقعة مباركة، من أقدس البلاد وأشرفها، وهي أرض النبوات، وتاريخها مرتبط بسير الرسل الكرام -عليهم الصلاة والسلام-؛ وهي عزيزة علينا، دينا ودنيا، قديما وحديثا، ولن نفرط فيها أبدا مهما كانت المغريات، ومهما عظمت التهديدات.

وأوضح وكيل الأزهر، أن معجزة الإسراء والمعراج التي كرم بها رب العالمين رسولنا محمدا – صلى الله عليه وسلم- ستبقى تفاصيلها خالدة في نفوس المسلمين، وستبقى آياتها يتعبد بتلاوتها إلى يوم القيامة، وإن من أعاجيب هذه الآيات أن تبدأ بالربط بين المسجدين الحرام والأقصى، ثم تتوالى الآيات في خبر فساد بني إسرائيل، وكأنما هي إشارة من وراء حجب الغيب لأهل هذه القبلة –وهم المسلمون- بضرورة المحافظة على المسجد الأقصى وصيانته مما يلقاه من فساد وإفساد، وأن التفريط في أحدهما تفريط في الآخر، ومن ثم فإن هذه الذكرى على ما تحمله من معان روحية سامية فإنها تنكأ فينا جراحا لم تلتئم بعد، فها هي أرض المسرى أسيرة، وها هي القدس مدينة السلام تغتال أبناءها رصاصات الغدر، وها هم الصهاينة يعتدون على المسجد الأقصى بالاقتحامات، وينتهكون فيه الحرمات،

وها هم يسعون لهيكل مزعوم مكذوب، فضحه علم التاريخ وأدلة الحفريات الأثرية.

وأكد الدكتور الضويني، أن تحرير المسجد الأقصى وعودته للمسلمين خالصا وعد صادق في كتاب ربنا لن يتخلف؛ حيث يقول الله تعالى: «فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا»، فعودة الأقصى للمسلمين قضية محسومة لا يخفى علينا إلا وقتها، ولعله قريب إن شاء الله!، وحتى يأتي هذا الوقت فإن الواجب على المسلمين ألا يخدعوا عن قضيتهم، وألا يصابوا في وعيهم، وأن يحسوا بالواقع الأليم الذي يعانيه أهل فلسطين، وأن يدركوا ما يحاك للقبلة الأولى التي لا تقل شرفا وتعظيما عن بيت الله الحرام.

وأوضح وكيل الأزهر، أن من أعاجيب زماننا ونحن في عصر يتغنى بالحرية والديمقراطية، أن تقر المؤسسات الدولية والهيئات الأممية وتشهد مواثيقها ومعاهداتها بأن المسجد الأقصى مسجد إسلامي عربي تحت الاحتلال، ثم لا يتحرك لهم ساكن وهم يرون هذه الانتهاكات، وما يجري من حفريات لتخريب بنيانه، ومحاولات لطمس هويته، وتغيير واقعه، وسعيهم لهدم حائط البراق الذي يسمونه كذبا حائط المبكي لتشييد الهيكل المزعوم، فضلا عن التضييق على من يريد الصلاة فيه، ومنع فئات عمرية معينة من دخوله، بل إغلاقه في وجه الجميع مرات متعددة، فضلا عن الاعتداء الآثم على المسلمين قتلا وجرحا واعتقالا، كل ذلك يحدث في صمت مخز من المجتمع الدولي الذي لم يكترث لكل هذه الانتهاكات ولم يصدر عنه سوى المطالبة بالتهدئة وضبط النفس!.

وأضاف وكيل الأزهر، لو أن ما يرتكبه الصهاينة كل يوم في القدس الشريف خاصة وفي الأراضي الفلسطينية عامة، قام بعشر معشاره بعض الفلسطينيين تجاه معبد يهودي ولو كان مهجورا؛ لقامت الدنيا ولم تقعد، ولتحركت الدول الكبرى والصغرى، ولشنت المؤسسات الدولية والهيئات الأممية ومنظمات حقوق الإنسان حملة لا هوادة فيها على المستوى الرسمي والإعلامي تتهم الإسلام فيها بالتطرف والإرهاب، وتصم المسلمين بالهمجية والعنصرية

وانتهاك المقدسات، وتصف ما حدث بأنه أبشع صور الإرهاب!، ألا فليعلم الصهاينة ومن يقف خلفهم أن المسجد الأقصى إسلامي عربي كان وما زال وسيبقى، وإن ظن هؤلاء أن تطاول الأزمنة وتزييف التاريخ وتغيير الواقع سينسي العرب والمسلمين قبلتهم الأولى فهم واهمون، وعلى الدول الكبرى أن لا تكيل بمكيال واحد في تعاملها مع قضايا العالم، وأن تكف عن الانحياز والدعم المطلق لهذا الكيان الغاصب الذي غرسوه في بلادنا، وليعلموا أن ما يحدث بحق المسلمين ومقدساتهم يمثل بيئة خصبة للتطرف والإرهاب الذي يهدد الأمن والسلم في العالم وليس في منطقتنا المنكوبة فحسب.

وشدد وكيل الأزهر على أننا –نحن أمة العرب والإسلام- أمة سلام، ولكنه سلام القوة وليس سلام الضعف والانكسار والانهزام، وإننا نوقن أن هذا السلام هو الخيار الأوحد للعالم ليتجاوز الثمرات المرة للكراهية، وإن الرضا بالتجاوزات والانتهاكات التي يقوم بها الصهاينة نقص في الإيمان، فضلا عن كونه رعونة عقلية وسبة لا تقبل في عصر الحضارة والحقوق والحريات، وإن الواجب علينا أن ننطلق من البيانات الرسمية التي تنبئ عن مشاعر صادقة تجاه القضية إلى دعم حقيقي لفلسطين يتمثل في مد يد العون: نصرة دينية، وفكرا متجددا، ودعما سياسيا، واستثمارا حقيقيا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واختتم فضيلته في كلمته أن ما يقدمه الأزهر الشريف من مؤتمرات وندوات ومطبوعات هو خطوة ضرورية من أجل استعادة الوعي المطلوب بقضية فلسطين والأقصى وخاصة لدى النشء، وإن الأوجب أن يوجد حراك فعال في المحافل الدولية ولدى أحرار العالم لكشف هذا الكيان الذي تتبرأ من أفعاله النكراء شرائع السماء، ويدين جرائمه العقلاء، وقد عقد الأزهر مؤتمره الأخير لنصرة القدس، وقد صرح خلاله أتباع الديانة اليهودية الذين شاركوا في المؤتمر بأن هذا الكيان لا يمثل اليهودية، وأن ما يرتكبه من جرائم بعيد كل البعد عن تعاليم اليهودية الصحيحة.

الأمين العام لمجلس التعاون يؤكد مواقف الإجماع العربي على سيادة الشعب الفلسطيني ودعمه ضد الاحتلال

أكّد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، أنّ مواقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه تجاه القضية الفلسطينية هي مواقف الإجماع العربي، التي تعدها قضية العرب والمسلمين الأولى والقائمة على مبدأ سيادة الشعب الفلسطيني على جميع أراضيه المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، وضرورة تفعيل جهود المجتمع الدولي لحل هذا الصراع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق تلك الأسس، ورفضْ كافة السياسات الإسرائيلية التي تنتهك القوانين والأعراف الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والرفض لأي توجه لضم المستوطنات في الضفة الغربية إلى إسرائيل وبناء الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وأدان كافة الإجراءات التي تستهدف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، وطرْد الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية، ومحاولات تغيير طابعها التاريخي والقانوني وتركيبتها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقرارات الدولية والاتفاقات القائمة المبرمة بهذا الشأن.

وأشار البديوي إلى أنّ المؤتمر يهدف إلى دعم التحرك العربي والدولي لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس وكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتمكين المواطن الفلسطيني من الصمود في وجه المخططات الإسرائيلية.

الهدمي: الاحتلال يسعى لبسط نفوذه على القدس ومقدساتها

واستعرض وزير شؤون القدس فادي الهدمي بعض تحديات ومحاور سعي الاحتلال لبسط نفوذه على القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، مشيراً إلى أن كل ما تقوم به إسرائيل في مساعيها هو لتغيير الوضع القائم التاريخي وتغيير الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس بممارسة التقسيم الزماني والمكاني فيها، من خلال إغلاق أبواب المسجد الأقصى، والحفريات، والأنفاق، وقرارات الإبعاد للمقدسيين، إلى جانب اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك

وتحطيم النوافذ التاريخية فيه بقوة السلاح.

وأكد الهدمي أن المسجد الأقصى المبارك هو مسجد إسلامي خالص، وأن أهل القدس هم رأس الحربة في عملية التصدي لكل المخططات الإسرائيلية، موجها التحية لمرابطي ومرابطات القدس الذين يدافعون عن المسجد الأقصى.

وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف وحدة استيطانية يخطط لها في القدس بمراحل مختلفة، من أجل اللعب بمربع الديمغرافيا والجغرافيا فيها، من خلال زيادة عدد المستوطنين والمستوطنات وتقليل الوجود الفلسطيني الإسلامي والمسيحي والاستيلاء على الأراضي، لتوسيع الغلاف الاستيطاني، وصولا إلى قلب القدس في الأحياء المقدسية، التي يتم فيها محاولات مستمرة للاستيلاء على المنازل كما يحدث في الشيخ جراح وسلوان، بما يؤثر على الوجود الإسلامي المسيحي في المدينة المقدسة. ونوّه الهدمي إلى توظيف القوانين الإسرائيلية لخدمة المشاريع الاستيطانية، من خلال عدة خطوات كمشروع مركز المدينة والقضاء على القيمة التنافسية للقدس كمدينة سياحية، إلى جانب مشاريع وادي الجوز والعيسوية، ومشروع التسوية الذي يهدف إلى إدخال ملكيات يهودية في كل بيت بالقدس، ضمن نظام قانوني مسيس وغير عادل من أجل الهيمنة على القدس وممتلكاتها ومنازلها.

وتحدث الهدمي عن سياسة هدم المنازل في القدس، مشيرا إلى أنه في عام 2022 تم هدم أكثر من 238 منزلا، إلى جانب 20 ألف شقة سكنية مهددة بالهدم، بما يمثل سياسة هدم ممنهجة لمنازل المقدسيين، تنفيذا لمخططات الاحتلال الاستيطانية، منوها إلى أن حي البستان في بلدة سلوان مهدد بالهدم بشكل كامل ضمن سياسة التهجير القسري.

وتناول موضوع أسرلة التعليم في محاولات إسرائيلية لضرب الهوية والرواية الفلسطينية، سعيا منها لمحو الهوية العربية الفلسطينية الإسلامية المسيحية في القدس من خلال التعليم.

وأشار إلى أنه سيتم من خلال المؤتمر عرض أكثر من 82 مشروعا لأجل خلق ربط بين الخطاب السياسي العربي الداعم لفلسطين وقضيتها، خاصة القدس، وترجمتها لخطة عمل يمكن تنفيذها للحفاظ على القدس بالتدخل الفعلي، من خلال قضايا محددة وقطاعات حيوية في التعليم والصحة والإسكان والشباب ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن منظومة تعزيز المقدسيين.

البيان الختامي لمؤتمر القدس "صمود وتنمية"

أكد مؤتمر القدس "صمود وتنمية"، أن القضية الفلسطينية العادلة، وفي القلب منها القدس الشريف، ستبقى القضية المركزية للأمة العربية وللأحرار والمتمسكين بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والعدل والمساواة حول العالم.

وشدد المؤتمر، في بيانه الختامي، على أنه لن يتحقق السلام العادل والشامل والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، إلا بعد أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق العودة والتعويض وتقرير المصير والاستقلال، وزوال الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني، وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس، ومطالبة جميع دول العالم بالتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني والانتصار لقضيته العادلة، والاعتراف بدولة فلسطين ومنحها حقها بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ودعا المجتمع الدولي للتحرك العملي لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل عليه بأشكاله كافة، بما فيها الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، ونظام الفصل العنصري والإجراءات التمييزية، ومطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته نحو التنفيذ الفعلي لقراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها قرارات 242 و338 و1515 و2334، والعمل على وقف السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية بحق الشعب الفلسطيني، وإزالة المستوطنات غير القانونية وجدار الضم والتوسع، والتي تمثل جميعها انتهاكات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 9/7/2004.

وأكد أن جميع السياسات والخطط الإسرائيلية الممنهجة وغير القانونية، التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على الضمّ الإسرائيلي الباطل واللاغي لمدينة القدس الشرقية، وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها الديموغرافية وتقويض النمو السكاني والعمراني لأهلها، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، بما في ذلك تكثيف سياسة هدم المنازل والتهجير القسري للمواطنين من أحياء وبلدات مدينة القدس المحتلة، بمن فيهم أهالي بلدة سلوان وحي الشيخ جراح وباقي أحياء ومناطق المدينة، ضمن حملة إسرائيلية ممنهجة للتطهير العرقي وتثبيت نظام الفصل العنصري، إنما هي انتهاكات فاضحة للقرارات الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن 252 (1968) و267 (1969) و476 و478 (1980).

وشدد على ضرورة حماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، ووقف المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في مدينة القدس وفي المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، ومحاولات تغيير مسماه، وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه، والسعي إلى تقويض أساساته وتزوير تاريخه من خلال الحفريات الإسرائيلية تحته، والإدانة الشديدة للاقتحامات المتكررة والمتصاعدة للمسجد الأقصى المبارك والاعتداء على حرمته والمصلين الآمنين فيه من قبل مسؤولي حكومة الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين، والتأكيد على رفض الإجراءات الإسرائيلية الممنهجة وغير القانونية لتقويض الكنائس وإضعاف الوجود المسيحي في المدينة المقدسة، والتحذير من أن هذه الانتهاكات الجسيمة للوضع القانوني والتاريخي القائم لمقدسات مدينة القدس، تشكل مخالفات خطيرة للاتفاقات والالتزامات الدولية ذات الصلة وستكون لها تبعات وانعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

وطالب بتنفيذ القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، الصادرة عن الأمم المتحدة، والمجلس التنفيذي لليونسكو، ولجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، والتي أكدت على أن المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين فقط، وجزء لا يتجزأ من مواقع التراث العالمي الثقافي. وأكد على سيادة دولة فلسطين على مدينة القدس ومقدساتها، وعلى دعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ودورها في حماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ودورها في الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها، وعلى أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية، هي الجهة الشرعية الحصرية صاحبة الاختصاص بإدارة شؤون المسجد الأقصى المبارك وصيانته وتنظيم الدخول إليه.

كما طالب المجتمع الدولي بتحمل المسؤوليات القانونية والأخلاقية والإنسانية من أجل الوقف الفوري للمشاريع الاستيطانية الإسرائيلية في مدينة القدس، بما فيها ما يُسمى بمخطط مركز مدينة القدس ومشروع واجهة القدس ومشروع "وادي السيليكون" ومشروع "مدينة داود"، ومشروع "المنطقة الصناعية" في العيسوية، ومشروع القطار الهوائي للمستوطنين، ومشروع تسوية العقارات والأملاك في المدينة، والقوانين العنصرية الإسرائيلية التي تخول سلطات الاحتلال بسحب بطاقات هوية آلاف المقدسيين، والاستيلاء على ممتلكاتهم من خلال ما يُسمى بـ "قانون أملاك الغائبين"، مضيفا أن هذه الإجراءات العنصرية الباطلة تهدف إلى سلب المزيد من الأراضي والعقارات الفلسطينية في البلدة القديمة ومحيطها، ومحو الآثار العربية في مدينة القدس المحتلة.

وأدان ورفض السياسة الإسرائيلية الممنهجة لتشويه وتغيير الثقافة والهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس، سواء من خلال إغلاق المؤسسات الوطنية والثقافية الفلسطينية ومحاولات السطو على التراث الفلسطيني، أو من خلال محاولات تغيير المناهج التعليمية الفلسطينية في مدينة القدس، وفرض

مناهـج مُحرّفة بـدلاً منها، بمـا في ذلك الاعتـداء علـى الطلبـة والمدرسـين وتطبيـق سياسـة الحبـس المنزلي على الأطفال، وفرض عقوبات مالية وإدارية علـى المؤسسـات التعليمية الفلسـطينية التـي لا تنصـاع لهذه السياسـة الخبيثة، تصل إلى حد إغلاقها.

كمـا أدان سياسـة الاعتقـال التعسـفي والإداري الإسـرائيلي، والحرمـان من العـلاج والإهمال الطبـي المتعمد القاتل للأسـرى، معربـا عـن دعمـه لنضـال الأسرى لتحقيق حريتهم.

وطالـب المؤسسـات والهيئـات الدولية والحقوقيـة المعنيـة، بالتدخـل العاجـل لإلزام حكومـة الاحتلال بتطبيق القانون الدولي الإنسـاني واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقـوق الطفـل، والعهد الدولي الخـاص بالحقـوق المدنية والسياسـية، والضغط على إسرائيل للإفراج الفوري عن جميع الأسـرى والمعتقلين وجثامين الشـهداء، ووقف سياسة الإبعاد والإقامة الجبرية، والحبس المنزلي التي تمارسها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بشكل واسع وممنهج ضد أطفال ونساء القدس، بهدف زرع الخوف فـي وعيهم وتدمير مستقبلهم.

وأعلن رفـض أي قرار يخـرق المكانة القانونية لمدينة القدس الشريف بما يشمل فتح أي مكاتب أو بعثات دبلوماسـية في المدينة، ما يشـكل خرقاً لقراري مجلس الأمن رقـم 476 و438 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ES-10/19، وعدواناً على حقوق الشعب الفلسطيني، واسـتفزازاً لمشـاعر الأمـة العربيـة بمسـلميها ومسـيحييها، وخرقـاً خطيراً للقانون الدولي وقـرارات الأمم المتحدة ذات الصِّلة.

ورحـب بقـرار الجمعية العامـة للأمم المتحدة رقـم 77/247 والقاضي بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول ماهية وجود الاحتلال الاستعماري الإسـرائيلي على أرض دولة فلسـطين، والآثـار المترتبـة علـى هـذا الوجود، والممارسات غير القانونية المرتبطة به.

وحـث الـدول الأعضاء وجميـع الدول المتمسـكة بقيم العدالة ومبـادئ القانون الدولـي على مسـاندة دولة فلسـطين في هذا المسـعى، من خلال تقديم مرافعات قانونيـة خطيـة للمحكمـة حتـى تاريخ 25/7/2023، ومرافعات أخرى شفوية وفق إعلان المحكمة.

وحـث المحكمـة الجنائيـة الدولية على إنجـاز التحقيـق الجنائـي، ومسـاءلة ومحاسـبة مرتكبـي جرائـم الحـرب، والجرائـم ضـد الإنسـانية، وغيرها من الجرائم التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل بحق الشـعب الفلسـطيني الأعـزل، بما فيها جرائم الاستيطان والضم، والعدوان والحصار المتواصـل على قطاع غزة، والإعـدام الميدانـي المتعمـد للمدنييـن والصحفييـن والمسـعفين، والتهجيـر القسري.

وطالب المجتمـع الدولي بتوفير الحماية للمدنييـن الفلسـطينيين، وتنفيـذ قراري مجلس الأمن رقـم 904 (1994) ورقم 605 (1987)، وقـرار الجمعية العامة رقـم 2018) ES/RES/A-20/10)، وحث دول ومؤسسـات المجتمع الدولي علـى المشـاركة فـي حمايـة المدنييـن الفلسطينيين وتشـكيل آلية فعالة لتنفيذ ما جاء في قـرار الجمعيـة العامة وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة، التي تضمنت خيـارات قابلة للتطبيـق لحماية المدنيين الفلسطينيين.

وأعلـن البدء، مـن خلال هـذا المؤتمر بتنفيـذ قـرار مجلـس جامعـة الـدول العربية على مسـتويي القمة والوزاري، فـي دوراتـه المتعاقبـة، بتشـكيل لجنة استشـارية من خبـراء القانـون الدولي فـي إطار جامعة الـدول العربية، بهدف دعـم الجهـود والمسـاعي الفلسـطينية الهادفة إلى إنصاف الشـعب الفلسـطيني ومحاسـبة المسـؤولين عـن الجرائـم الحاليـة والتاريخية المرتكبة بحقه، عبر آليـات العدالة الدولية، وتقديم المشـورة القانونيـة والمسـاندة الفنيـة والماليـة اللازمة لهذه المساعي.

وأكد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعيـة تجـاه القدس، ودعـوة جميع الـدول والمنظمـات والصناديق العربية والإسـلامية ومنظمات المجتمع المدني إلى ترجمة الدعم السياسـي إلى تدخلات عمليـة تشـمل توفيـر الدعـم والتمويل اللازم فـي مجالي التنمية والاسـتثمار، لتنفـيذ المشـروعات الواردة في إطار التدخـلات التنمويـة 2023 - 2025 (ملـف المشـاريع) الذي قدّمـته دولـة فلسـطين للمؤتمر، وفق خطتها التنموية القطاعيـة التـي تهـدف لإنقـاذ المدينة المقدسـة وحمايـة مقدسـاتها وتعزيـز صمـود أهلها ومؤسسـاتها، في مواجهة الخطط والممارسـات الإسرائيلية لتهويد المدينة وتهجير أهلها.

ودعـا إلى تشـجيع الـدول الأعضاء في جامعـة الـدول العربيـة بالشـراكة مع صناديـق الاسـتثمار والقطـاع الخاص العربـي، لتأسـيس آلية تمويـل تطوعية مشـتركة في إطار جامعة الدول العربية لدعم المشـاريع الصغيرة والمتوسـطة،

الهادفة إلى تعزيز صمود أهل القدس في مدينتهم، وتمكينهم من مواجهة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تقويض وجودهم في القدس وتهجيرهم منها.
كما دعا إلى وضع الآليات اللازمة لتنفيذ قرار الدورة 31 لقمة الجزائر العربية، بخصوص التبرع بقيمة أصغر عُملة نقدية محلية تُضاف على فاتورة الهاتف الثابت والمحمول لمشتركي الخدمة في الدول العربية.

وثمن الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، في إطار الوصاية الهاشمية للملك عبدالله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وتثمين دور لجنة القدس برئاسة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، وتثمين الجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة لها، وتوجيه التقدير للجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برئاسة الرئيس عبد المجيد تبون، دعما للقضية الفلسطينية، من خلال المواقف السياسية التاريخية والدعم المالي المستمر لموازنة دولة فلسطين، والتقدير للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وما تقدمه من دعم للأوقاف الإسلامية بمدينة القدس، وتوجيه التقدير لجمهورية مصر العربية برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي على دورها التاريخي في دعم القضية الفلسطينية، وتوجيه التقدير لكل الجهود العربية الهادفة للحفاظ على مدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين، وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومقدساتها وتراثها الثقافي والإنساني، ودعم مؤسساتها في مواجهة سياسات الاستيطان والتهويد والتزوير الإسرائيلية الممنهجة.

ووجه الشكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على العمل المخلص والناجح لعقد مؤتمر القدس رفيع المستوى، وتوفير كل السبل الضرورية لإنجاحه ومتابعة نتائجه.

ودعا الأمين العام لجامعة الدول العربية للعمل على اعتماد أعمال ونتائج مؤتمر القدس رفيع المستوى، في الدورة القادمة لمجلس جامعة الدول العربية.

ويأتي عقد المؤتمر استنادا إلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة (31) التي عُقدت بمدينة الجزائر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية يومي 1 و2/11/2022 (قرار رقم 781)، والذي نصّ على عقد مؤتمر رفيع المستوى لدعم مدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين، بهدف حمايتها ودعم صمود أهلها، على المستوى السياسي والقانوني والتنموي، في مواجهة السياسات والممارسات الإسرائيلية العدوانية الممنهجة التي تستهدف المدينة وأهلها.

وعُقد مؤتمر القدس رفيع المستوى تحت شعار "صمود وتنمية"، في مقر جامعة الدول العربية بحضور ومشاركة الرئيس محمود عباس، والملك عبد الله الثاني، والرئيس عبد الفتاح السيسي، بالإضافة إلى وفود رفيعة المستوى من قادة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وممثلين رفيعي المستوى عن منظمات وتجمعات دولية وإقليمية وعربية، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأزهر الشريف ومجموعة من رجال الدين والنواب والوكالات والصناديق والاتحادات والشخصيات الاعتبارية والمنظمات الأهلية ورجال وسيدات الأعمال.
ووجه الحضور تحية إكبار لنضال الشعب الفلسطيني الطويل والمستمر من أجل الحرية والاستقلال، واستحضروا القيم الإنسانية والأخلاقية التي بني عليها ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والقرارات الدولية والعربية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

واستمع الحضور، خلال الجلسة الافتتاحية والسياسية، إلى كلمات الدول الأعضاء والضيوف، واستكملت أعمال المؤتمر في مسارين متوازيين: قانوني واقتصادي (تنموي استثماري)، تناول المسار القانوني المحاولات الإسرائيلية المحمومة لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، والاستيطان والتهجير القسري، وسياسات التهويد والهيمنة وأسرلة المناهج التعليمية في القدس، وقضية الأسرى والأطفال وإنصافهم. وتناول المسار الاقتصادي إمكانيات الاستثمار والتنمية في قطاع الإسكان بالقدس، والنهوض بالقطاعات الحيوية في المدينة وفق الخطط التنموية الاستراتيجية لدولة فلسطين، ومن بينها الصحة والتعليم والإسكان والسياحة والثقافة والشباب والمرأة.

مؤتمر القدس
صمود وتنمية
جامعة الدول العربية 2023

5 شهداء ونحو [324] حالة اعتقال وهدم [69] منشأة في القدس خلال يناير 2023

رصدت محافظة القدس، في تقريرها الصادر عن وحدة العلاقات العامة والإعلام فيها، بتاريخ 1 فبراير 2023، تضمن جرائم الاحتلال التي رُصدت في أحياء وبلدات القدس، خلال يناير 2023، أنها وثقت نحو (5) حالة استشهاد فلسطينيين، (324) حالة اعتقال وهدم (69) منشأة، كذلك اقتحام (4408) مستوطنين باحات المسجد الأقصى المبارك.

الشهداء

ووثقت المحافظة في تقريرها استشهاد 5 مواطنين بينهم طفلان، والشهداء هم: سمير عوني حربي أصلان (41 عاما)، والفتى محمد علي محمد علي (17 عاما)، ويوسف عبد الكريم محيسن (22 عاما)، وخيري موسى علقم (21 عاما)، والفتى وديع عزيز أبو رموز (16 عاما).

واحتجزت سلطات الاحتلال جثامين

الشهداء (محمد علي، وخيري علقم، وديع أبو رموز) ليرتفع عدد الشهداء المقدسيين المحتجزة جثامينهم في ثلاجات الاحتلال و"مقابر الأرقام" إلى 25 شهيدا.

الإصابات

ورصدت محافظة القدس خلال يناير 2023 وقوع 17 إصابة، نتيجة إطلاق الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط والضرب المبرح من قبل قوات الاحتلال، إضافة لعشرات حالات الاختناق بالغاز المسيل للدموع.

عمليات الاعتقال

تصاعدت عمليات الاعتقال التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الأهالي في محافظة القدس خلال يناير 2023، وتم توثيق نحو (324) حالة اعتقال لمواطنين من بينهم نحو (60) طفلًا، و(7) سيدات.

التحديات والانتهاكات في المسجد الأقصى

وقالت محافظة القدس، إنها رصدت اقتحام (4408) مستوطنين متطرفين للمسجد الأقصى المبارك خلال يناير 2023، و(65591) تحت مسمى سياحة باحات المسجد الأقصى المُبارك بحماية مشددة من قوات الاحتلال الإسرائيلي الخاصة المدججة بالسلاح.

اعتداءات المستوطنين

وأكدت المحافظة أن المستوطنين نفذوا 22 اعتداء على المقدسيين، خلال يناير 2023، تخللها اعتداء بالإيذاء الجسدي. كما ارتفعت وتيرة الدعوات التحريضية التي تنظمها جماعات استيطانية لاقتحامات المسجد الأقصى المبارك، وطالبت جماعات الهيكل المتطرفة بافتتاح كنيس داخل الأقصى والسماح بأداء كامل الطقوس التلمودية وإدخال الأدوات والقرابين في المسجد الأقصى.

عمليات الهدم والتجريف

هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي وجرفت (69) منشأة في محافظة القدس المحتلة، خلال يناير 2023، منها (10) منشآت تم هدمها ذاتيا، وتنفيذ (10) عمليات حفر وتجريف لأراض. وهدمت آليات وطواقم الاحتلال (49) منشأة شملت: 26 محلا تجاريا 25 منها في حزما، إضافة إلى 11 منزلا في: سلوان، وبيت حنينا، وبيت صفافا، ومخيم شعفاط، وجبل المكبر، و5 أسوار وجدران استنادية في عناتا وجبل المكبر وبلدة سلوان، وبركسين في بلدة السواحرة وسلوان، وبركسا زراعيا في العيسوية، وبركسا للأغنام في جبل المكبر، وسلسلة حجرية وكونتينر في عناتا، وموقف للمركبات قيد الإنشاء في بلدة جبل المكبر.

قرارات الهدم والإخلاء القسري والاستيلاء

ورصدت محافظة القدس تسليم سلطات الاحتلال الإسرائيلي إخطارات هدم لعدة منازل في العديد من بلدات محافظة القدس المحتلة. حيث سلمت سلطات الاحتلال خلال يناير 2023 نحو (74) إخطارا بالهدم لمنشآت تجارية ومنازل.

قرارات محاكم الاحتلال

قالت محافظة القدس، إن محاكم الاحتلال الإسرائيلي أصدرت (35) حكما بالسجن الفعلي بحق أسرى مقدسيين، من بينها (13) حكما بالاعتقال الإداري، إضافة لفرض غرامات مالية باهظة، خلال يناير 2023. وأضافت أنه جرى رصد (27) قرارا بالحبس المنزلي، من بينهم (11) طفلا، تراوحت مدة القرارات ما بين يومين إلى 45 يوما. كما إصدار سلطات الاحتلال نحو 22 قرارا بالإبعاد، عن المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة بحق مقدسيين، في محاولة منها للسيطرة على المسجد الأقصى والأماكن المحيطة به، كما سلمت 7 مواطنين قرارات بالمنع من السفر.

الانتهاكات بحق الأسرى

وقالت محافظة القدس في تقريرها إن إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي تواصل التنكيل بالأسرى والاعتداء عليهم بشكل مستمر، حيث رفضت المحكمة العليا لدى الاحتلال طلب استئناف قدم لها للإفراج عن الأسير المقدسي أحمد مناصرة. كما أصدرت قرارا بزيادة الحكم على 7 أسرى من بلدة العيسوية بالقدس وهم: قاسم درباس، وإسماعيل محيسن، وخالد محيسن، ومحمد مصطفى، وعبد الله أبو ريالة، وأحمد أبو عصب، ومحمد الرازم.

الانتهاكات بحق المؤسسات المقدسية

أوضحت محافظة القدس، أن الاحتلال الإسرائيلي يواصل قمع وإغلاق مؤسسات مقدسية ويقمع الفعاليات التي تثبت وجود المقدسي في المدينة المحتلة، حيث اقتحم مستشفى المقاصد، وداهم مقر ديوانية الأربعين في بلدة العيساوية، بحجة عقد اجتماع لاتحاد أولياء أمور الطلاب في مدارس القدس المحتلة، وأن الاجتماع ممول من قِبل السلطة الوطنية. كما استهدف مقر مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية- بيت المقدس "ميثاق" في بلدة أبو ديس، بقنابل الغاز، ما أدى إلى تحطم زجاج النوافذ. وأوقفت سلطات الاحتلال التمويل المادي لمدرسة الإبراهيمية في القدس المحتلة منذ بداية عام 2023، بحجة منع طواقم تفتيش الوزارة من دخول المدرسة، كما اعتدت على وفد مقدسي في بلدة عارة بالداخل المحتل بعد زيارته للأسير المحرر ماهر يونس، واعتقلت عددا منهم. واعتدى جنود الاحتلال على المسعفين في مخيم شعفاط بالقدس المحتلة، واقتحم عدد من

الجنود سيارة الإسعاف التي نقلت الشهيد محمد علي واعتدوا على المسعفين، كما استهدفوا الصحفيين بقنابل الغاز خلال تغطيتهم اقتحام مخيم شعفاط، وهدم منزل عائلة الشهيد عدي التميمي.

المشاريع الاستيطانية

وثقت محافظة القدس خلال يناير 2023، مصادقة سلطات الاحتلال على (3) مشاريع استيطانية أحدهم في حي المصرارة شرق مدينة القدس المحتلة، حيث بدأت بلدية الاحتلال مؤخرا بأعمال حفر، الأمر الذي أدى إلى تأثر الحركة التجارية في الحي التاريخي. كما صادقت "لجنة التخطيط والبناء" في بلدية الاحتلال على مخطط مسار جديد للقطار الخفيف الذي يربط بين شرق القدس وغربها، وسيتسبب هذا المسار بالاستيلاء وهدم مزيد من منازل المقدسيين.

استهداف شخصيات مقدسية

تواصل سلطات الاحتلال انتهاكاتها بحق الرموز المقدسية وعلى رأسهم محافظ القدس عدنان غيث، حيث اقتحمت منزله في بلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك، وسلمته قرارا بتجديد منعه من دخول الضفة الغربية، وثبتت قرار منع دخوله للضفة الغربية.

ويذكر أن محكمة الاحتلال أصدرت قرارا في الرابع من أغسطس 2022، بفرض الحبس المنزلي المفتوح على المحافظ غيث دون تحديد فترة زمنية للقرار. كما سلمت سلطات الاحتلال أمين سر حركة فتح في القدس شادي مطور، قرارا عسكريا بمنع دخوله للضفة الغربية لمدة شهرين، من الرابع عشر من هذا الشهر وحتى الرابع عشر من مارس 2023، بحجة "المشاركة بفعاليات ونشاطات تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية".

واقتحمت قوات الاحتلال منزل خطيب المسجد الأقصى عكرمة صبري في حي الصوانة بمدينة القدس المحتلة، وسلمته استدعاءً للتحقيق. كما اقتحمت قوات الاحتلال منزل رئيس الهيئة المقدسية لمناهضة التهويد ناصر الهدمي، وسلمته قرارا بتجديد منعه من السفر، علما أنه يقبع تحت الإقامة الجبرية في مكان سكنه بحي الصوانة بالقدس المحتلة.

كما شن أعضاء كنيست الصهيونية الدينية حملة إعلامية "عبرية" ضد المستشار القانوني لمحافظ القدس مدحت ديبة، وكانوا سابقا قد طالبوا بمحاكمته على تصريح له "اعتبار كل مسرب خائن"، ورفعوا ضده قضية لدى نقابة المحامين الإسرائيليين، لشطبه من سجلات المحاماه ومنعه من الترافع.

— — — — — —

مستوطن يقتحم كنيسة "حبس المسيح" في القدس ويحطم بعض محتوياتها

اقتحم مستوطن، بتاريخ 2 فبراير 2023، كنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة من القدس المحتلة وقالت محافظة القدس في بيان صحفي، إن مستوطنا اقتحم مبنى الكنيسة الواقع مقابل المدرسة العمرية، وقام بتكسير وتحطيم بعض محتوياتها، وحاول إشعال النار فيها وأضافت أن الحارس الموجود في المكان تصدى للمستوطن.

وأدان مدير مركز القدس للعلاقات الكنسية يوسف ضاهر، الاعتداء على الكنيسة، مشيرا إلى تزايد اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على المقدسات المسيحية في البلدة القديمة من القدس، مطالبا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته، تجاه هذه الجرائم.
وكعادتها، ادعت شرطة الاحتلال في بيان صحفي، ان منفذ الاعتداء على كنيسة "حبس المسيح"، سائح أجنبي وهو "مختل عقليا"، وهو ما ذكر بجريمة إحراق المسجد الأقصى في 21 أغسطس 1969، على يد متطرف يهودي أسترالي الجنسية يدعى مايكل دنيس روهن، حيث ادعت في حينه سلطات الاحتلال أنه "مجنون"، وقامت بترحيله إلى أستراليا.

يذكر أن هذا الاعتداء الرابع، الذي تتعرض له اماكن عبادة مسيحية في القدس من قبل متطرفين يهود، منذ بداية عام 2023، حيث تعرضت مقبرة الكنيسة الاسقفية لاعتداء وتكسير للصلبان، كما تعرضت البطريركيه الارمنية في وقت سابق الى محاولة لاقتحامها، وكتبت عبارات عنصرية على جدرانها.

أدانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اقتحام مستوطن كنيسة "حبس المسيح" في البلدة القديمة من مدينة القدس المحتلة، وتحطيم محتوياتها ومحاولة إشعال النار فيها.

وشدد الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية سعيد أبو علي، في بيان، بتاريخ 2 فبراير 2023، على أن حكومة الاحتلال تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم والانتهاكات التي تتعرض لها المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين، وبشكل خاص في المدينة المقدسة، في محاولات لتهويدها وضمها وتغيير هويتها العربية ومعالمها التاريخية.

ودعا إلى ضرورة ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم الإرهابية، مطالبا المؤسسات الدولية ذات الصلة بتطبيق القانون الدولي وحماية الأماكن الدينية، والخروج عن صمتها الذي يشجع الاحتلال ومستوطنيه على مواصلة اقتحاماتهم واعتداءاتهم على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة.

مجازر الهدم وحصار العاصمة تصعيد خطير وإعلان حرب

اعتبرت محافظة القدس بتاريخ 15 فبراير 2023، أن عمليات الهدم الاسرائيلية الاجرامية في القدس "تصعيد خطير وجريمة حرب باعتبارها تنفذ من خلالها تهجيرا قسريا وتطهيرا عرقيا بكل ما بالكلمة من معنى".

جاء ذلك في بيان صدر عن محافظة القدس تعقيبا على الجرائم اليومية لدولة الاحتلال التي تقوم بها من عمليات هدم وتهجير للسكان بشكل مسعور وغير مسبوق في كافة مناطق العاصمة.

وأكدت المحافظة على ان الاعباء المفروضة على كاهل المواطن المقدسي لا يتخيلها عقل بشري، فحكومة التطرف وهياكلها الامنية كافة تلحق بالمقدسيين اشد انواع التنكيل، فهي من جانب تمنع ولا تمنح تراخيص البناء، وتلاحق المواطن المقدسي اشهر وسنوات من لحظة تشييده لمنزله، بفرض غرامات تبدأ من عشرات وتصل الى مئات آلاف وملايين الشواقل، ومن ثم تنفذ مجزرة الهدم وتجبر صاحب المنزل على دفع غرامته، ولاحقا تفرض عليه غرامة إزالة الردم ومن ثم كلفة الهدم والتي تصل ايضا الى مبالغ طائلة جدا، واضافت المحافظة في بيانها "ان حكومة الاحتلال تتفنن في ابتداع ما يرهق المواطن المقدسي للدفع بالمقدسيين الى التفكير بهجرة مدينتهم، وهذا الذي لن يحصل"، وقالت: "ان الأمر يستدعي بذل كل الجهود الممكنة وعلى كافة المستويات لوضع استراتيجية تعزز صمود المواطن المقدسي وترتقي لمستوى التحدي الذي يواجهه أمام هذه الآلة الإجرامية".

وحذرت المحافظة في بيانها من عمليات عسكرة المدينة وانتشار الحواجز العشوائية التنكيلية التي تمارس ارهابها وقمعها بحق الكل المقدسي، والتنكيل اليومي للشبان والنساء والشيوخ والمرضى الفلسطينيين في القدس وخاصة ما يجري على حواجز الفصل العنصري الاحتلالية في مخيمي شعفاط وقلنديا من ضرب واهانة وقمع واجبار على خلعهم للملابس وغيرها.

وحملت المحافظة في بيانها الحكومة الإسرائيلية القوة القائمة بالاحتلال المسؤولية الكاملة والمباشرة عن نتائج وتداعيات هذه الجريمة بصفتها إنتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولإتفاقيات جنيف والإتفاقيات الموقعة، واعتبرت المحافظة أن إكتفاء المجتمع الدولي والإتحاد الأوروبي ببيانات الإدانة والشجب لعمليات هدم المنازل والمشآت غير كاف ولا يُشكل ضغطاً حقيقياً على سلطات الإحتلال لوقف هذه الجريمة.

وقالت: "إن المطلوب محاسبة قادة الاجرام الاسرائيلي في حكومة الاحتلال على انتهاكاتهم الجسيمة للشرعية الدولية وقراراتها وللقانون الدولي الإنساني"، مؤكدة انه لا يمكن لدولة الاحتلال ان تظل فوق القانون الدولي دون محاسبة ، معتبرة ان افلات اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال من العقاب في كل مرة ترتكب فيها هذه الجرائم هو ما جعلها تتمادى في غيها وجرائمها واضطهادها لابناء شعبنا في القدس وباقي الاراضي الفلسطينية.

وقالت المحافظة في بيانها: "إن تصريحات صبيان التطرف في حكومة الاحتلال تحريض رسمي بتصعيد الحرب المفتوحة على الوجود الفلسطيني في القدس، ورخصة بمواصلة مطاردة وملاحقة هذا الوجود وان استمرار هذه العمليات الاجرامية لها تداعيات، الاحتلال وحده يتحمل نتائجها".

واختتمت المحافظة بيانها بتوجيه التحية والاجلال والاكبار لأهلنا وابناء شعبنا في العاصمة المحتلة الذين يذودون عن ارضهم وبقائهم فيها ومقدساتهم بالغالي والنفيس وهم يواجهون آلة الاجرام والقمع الصهيونية، واضافت ان مشاهد الشموخ والعز التي سطرتها جماهير شعبنا في بلدات واحياء ومخيمات وريف وبادية القدس تدعو للفخر والعزة والعنفوان، وخاصة في البلدة القديمة وسلوان وجبل المكبر وحي بشير والعيسوية ومخيمي شعفاط وقلنديا وجبل الزيتون وقرى شمال غرب وشمال شرق وجنوب المدينة، الذين يرسخون كل يوم الدروس والعبر في التصدي بصدور عارية لجرائم الاحتلال اليومية والذود عن شرف الامة العربية والاسلامية، ايمانا منهم بعدالة قضيتهم وحقهم بالحرية والاستقلال، فهم القادة الميدانيون وسدنة المدينة وخط دفاعها الاول.

"هيئة الأسرى" تنقل تفاصيل الهجمة الشرسة التي تعرضن لها أسيرات "الدامون"

نقلت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، عبر محاميتها حنان الخطيب، التي تمكنت من زيارة معتقلة "الدامون"، بتاريخ 2 فبراير 2023، تفاصيل الهجمة الشرسة التي تعرضن لها أسيرات "الدامون" قبلها بأيام.

وأوضحت ممثلة الأسيرات مرح باكير، للمحامية الخطيب أنه "بتاريخ 30 يناير 2023، أقدمت وحدات القمع التابعة لإدارة السجن بما فيها وحدات اليماز على اقتحام ثلاث غرف وهي (2، 9، 11) بقسم الأسيرات، وإجراء تفتيشات استفزازية فيها".

وتابعت باكير "بعد الانتهاء من التفتيش بدأن الأسيرات بالتكبير وأحرقن غرفتين احتجاجا على هذه الممارسات، وكرد على ذلك عزلت إدارة السجن 5 منهن بزنازين الدامون، وحرمتهن من الزيارة ومن إجراء اتصالات هاتفية لمدة شهر، وعزلت نائبة ممثلة الأسيرات ياسمين شعبان بسجن آخر، والذي تبين لاحقا أنها محتجزة بزنازين سجن نفيه تيرتسا بالرملة".

ولفتت إلى "أن إدارة السجن فصلت التيار الكهربائي خلال الاقتحام منذ الصباح وحتى المساء، كما عطلت أجهزة التلفاز حتى الآن وأن من بين الأسيرات من رفضن الخروج من القسم، فتعمدت وحدات القمع جرهن للخارج ما أدى إلى سقوط الحجاب عن رؤوسهن".

وأكدت باكير مطالب الأسيرات مجددا والمتمثلة بإنهاء عزل الأسيرات الخمسة المحتجزات بزنازين "الدامون" وإعادتهن للقسم، والكشف عن مصير الأسيرة ياسمين شعبان، ومعرفة موعد إنهاء عزلها وإرجاعها للقسم، والمطالبة بإجراء اتصال هاتفي معها للاطمئنان عليها، وإعادة القنوات التلفزيونية التي تم تعطيلها. يذكر أن الاعتداء على الأسيرات أدى إلى إعلان الحركة الأسيرة التمرد في كافة السجون والمعتقلات، ولا زال الوضع متوترا، فيما أكدت الحركة أن رسالتها واضحة وهي أنه لا يمكن التراجع عن الخطوات التصعيدية التي شرع بها الأسرى، إلا بعد الاطمئنان على الأسيرات ومعرفة مصيرهن، من خلال اتصال هاتفي، وإلغاء كافة العقوبات بحقهن.

الاحتلال يصدر 260 أمر اعتقال إداري خلال يناير 2023

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، 260 أمر اعتقال إداري بحق عدد من الأسرى، خلال شهر يناير 2023. وأوضحت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، في تقرير لها، بتاريخ 1 فبراير 2023، أن من بين الأوامر الصادرة، 103 أوامر إدارية جديدة، و157 أمر تجديد، لفترات تتراوح ما بين شهرين إلى ستة أشهر.

ويعتقل الاحتلال داخل سجونه حالياً ما يقارب 860 معتقلاً إدارياً يقبع معظمهم ما بين سجون (عوفر، النقب، مجدو)، من بينهم 7 أطفال وأسيرتان، وهما شروق البدن ورغد الفني. والاعتقال الإداري هو اعتقال دون تهمة أو محاكمة، ودون السماح للمعتقل أو لمحاميه بمعاينة المواد الخاصة بالأدلة، في خرق واضح وصريح لبنود القانون الدولي الإنساني، لتكون إسرائيل هي الجهة الوحيدة في العالم التي تمارس هذه السياسة.

وتتذرع سلطات الاحتلال وإدارات السجون بأن المعتقلين الإداريين لهم ملفات سرية لا يمكن الكشف عنها مطلقا، فلا يعرف المعتقل مدة محكوميته ولا التهمة الموجهة إليه.

وغالبا ما يتعرض المعتقل الإداري لتجديد مدة الاعتقال أكثر من مرة لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو ثمانية، وقد تصل أحيانا إلى سنة كاملة، ووصلت في بعض الحالات إلى سبع سنوات كما في حالة المناضل علي الجمّال.

بن غفير يصدر أوامر بإنشاء قسم مخصص لعزل الأسيرات

أصدر ما يسمى "وزير الأمن القومي" في حكومة الاحتلال الإسرائيلي إيتمار بن غفير، بتاريخ 9 فبراير 2023، أوامر بإنشاء قسم مخصص لعزل الأسيرات الفلسطينيات.

وقالت قناة "كان 11" الرسمية الإسرائيلية إن ذلك يحدث لأول مرة، إذ لم تعتد إدارة سجون الاحتلال على عزل الأسيرات في زنازين إنفرادية، "بسبب نقص الميزانية لإنشاء قسم مخصص لزنازين العزل".

وأوضحت أن بن غفير أصدر أوامر بإنشاء قسم لعزل الأسيرات في سجن الرملة "نفي ترتسيا"، وتعهد بتخصيص الميزانية اللازمة لذلك، "بهدف عزل أسيرات كإجراء عقابي".

ويأتي ذلك بعد أيام من اقتحام قوات القمع التابعة لإدارة سجون الاحتلال، قسم الأسيرات في معتقل "الدامون"، وإجراء تفتيشات استفزازية ودقيقة لغرفهن، ومصادرة الأجهزة الكهربائية من القسم. ولاحقا، أغلقت إدارة سجون الاحتلال القسم وفرضت العزل الإنفرادي على

مجموعة من الأسيرات لمدة 7 أيام، وعزل الأسيرات بشكل جماعي لمدة خمسة أيام، وحرمانهن من الزيارة والهاتف العمومي لمدة شهر. وأدى الاعتداء على الأسيرات إلى إعلان الحركة الأسيرة التمرد في كافة السجون والمعتقلات.

وتواصل سلطات الاحتلال انتهاك حقوق الأسيرات الفلسطينيات، خلافاً لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1987، والتي حظرت المعاملة غير الإنسانية، خلافاً لقواعد الأمم المتّحدة النموذجية لمعاملة السجناء لعام 1955.

وتعيش الأسيرات خلال مراحل الاعتقال ظروفاً لا إنسانية، لا تراعى فيها حقوقهنّ في السّلامة الجسدية والنّفسية والخصوصية، إذ يحتجزن في ظروف معيشية صعبة، يتعرّضن خلالها للاعتداء الجسدي والإهمال الطبي، وتحرمهن سلطات الاحتلال من أبسط حقوقهن اليومية، كحقهنّ في التجمّع لغرض أداء الصلاة جماعةً أو الدّراسة، إضافة إلى انتهاك خصوصيتهن بزرع الكاميرات في ساحات المعتقل، ما يضطر بعضهنّ إلى الالتزام باللّباس الشرعي حتّى أثناء ممارسة الرياضة.

كما تحرمهن من حقّهن بوجود مكتبة داخل المعتقل، رغم المطالبات المتكررة لذلك، إضافة إلى حرمانهنّ من ممارسة الأشغال الفنية اليدوية، علاوة على تعرضهنّ للتنكيل خلال عملية النقل عبر عربة "البوسطة" إلى المحاكم أو المستشفيات، والتي تستغرق عملية النّقل بها لساعات، ويتعرّضن خلالها للاعتداء على يد قوّات "النحشون".

ويبلغ عدد الأسيرات حاليا 29 أسيرة، بينهن ثلاث قاصرات و7 أمهات. وتعتبر الأسيرة ميسون موسى المعتقلة عام 2015 أقدم الأسيرات، وهي محكومة بالسجن 15 عامًا. فيما تقضي الأسيرتان شروق دويات وشاتيلا أبو عياد أعلى الأحكام، البالغة 16 عامًا.

ومن بين الأسيرات، ست جريحات أصبن خلال عملية اعتقالهن. وتعتبر حالة الأسيرة إسراء جعابيص أصعب الحالات، إذ تعاني من تشوهات حادة في جسدها، جرّاء تعرضها لحروق خطيرة أصابت 60% من جسدها، جرّاء إطلاق جنود الاحتلال النار على مركبتها عام 2015، ما تسبب بانفجار اسطوانة غاز في مركبتها.

كما أن من بينهن الأسيرة رغد الفني التي اعتقلتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في 29 أكتوبر 2022، وحولتها إلى الاعتقال الإداري. وتفيد دراسات الرّصد والتّوثيق بأنّ سلطات الاحتلال اعتقلت أكثر من (16) ألف امرأة فلسطينية منذ العام 1967.

إدارة سجن النقب تواصل عزل [68] أسيرا بشكل جماعي

قال نادي الأسير، إنّ إدارة سجن النقب الصحراوي، تواصل عمليات التّنكيل بحقّ (68) أسيرًا يقبعون في قسم (6)، وتفرض بحقّهم عملية عزل جماعيّ، وتجردهم من احتياجاتهم الأساسية، بما فيها الأغطية والملابس.

وأوضح نادي الأسير في بيان صحفي، بتاريخ 4 فبراير 2023، أنه منذ تعرض الـ60 أسيرا لعملية قمع في الـ28 من يناير 2023 حتّى اليوم، لم يتمكنوا من الاستحمام، وتحرمهم كذلك إدارة المعتقل من الخروج إلى ساحة السّجن (الفورة)، كما وتتعمد قوات القمع اقتحام القسم بشكلٍ متكرر.

وأشار إلى أن الأسرى يعانون البرد الشديد، خاصّة أن سجن (النقب) وفي هذا الوقت من العام تحديدًا يكون شديد البرودة، كونه يقع في الصحراء، حيث لا تتوفر لدى الأسرى سوى بطانيات لا تقيهم من البرد القارس، عدا عن أنّ عددها محدود.

ولفت نادي الأسير، إلى أنّ الإدارة تتعمد إحضار الطعام غير مطهي جيدًا، كما أنّ كمية الخبز التي تزودهم بها نصف الكمية التي يحتاجونها، علمًا أنّ عددًا من الأسرى هم من كبار السن، والمرضى.

وأشار إلى أنّه ورغم الجهود المستمرة منذ أيام من أجل إنهاء عزلهم ومعاناتهم، إلا أن الإدارة تواصل سياسة التّنكيل بحقّهم، ولا تستجيب لمطالب الأسرى.

وحمّل نادي الأسير إدارة السّجون المسؤولية الكاملة عن مصيرهم، وطالب الجهات المختصة وعلى رأسها الصليب الأحمر، بالتدخل العاجل من أجل إنهاء معاناتهم.

يذكر أن الأسرى الـ(68) تعرضوا لعملية قمع في 28 يناير 2023، ونقلتهم إدارة السّجون من قسم (8) إلى قسم (6)، بعد الاعتداء عليهم والتّنكيل بهم، وتزامن ذلك مع عمليات قمع تعرض لها الأسرى في عدة أقسام، في سجون (عوفر، مجدو، الدامون) إضافة إلى سجن (النقب).

— — — — — —

معاناة مضاعفة لأسرى سجن "عتصيون" في ظل البرد القارس

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، بتاريخ 13 فبراير 2023، إن 35 أسيرا، يقبعون في سجن "عتصيون"، يعيشون معاناة مضاعفة في ظل البرد القارس.

وذكرت محامية الهيئة جاكلين الفرارجة بعد زيارتها للسجن، أن الأسرى يعانون الأمرّين في فصل الشتاء، مشيرة إلى أن غرف السجن عبارة عن بركسات حديدية باردة جدا، يتوسطها شباك بشبك حديدي دون زجاج أو أي عازل يمنع تسرب مياه الأمطار إلى الداخل، ما تسبب في رطوبة الأغطية هناك، إضافة إلى انتشار العفن على الجدران والأسقف.

وأضافت في بيان صحفي، أن ساحة الفورة مغطاة بشبك حديدي، لا يحمي الأسرى من البرد والأمطار أثناء خروجهم، إلى جانب عدم توفر المياه الساخنة للاستحمام والاستعمال اليومي، إضافة إلى رداءة الطعام كماً ونوعا، حيث تكون الوجبات غالبا باردة، ولا يُسمح لهم بتناول مشروبات ساخنة، إلا الشاي صباحا.

وسجن عتصيون (مركز توقيف عتصيون)، يقع في جنوب الضفة الغربية المحتلة، وهو مقام على أراضٍ محتلة شمال الخليل، ضمن تجمع مستوطنات "غوش عتصيون"، ويُدرج ضمن أسوأ مراكز التوقيف.

الأسير عاصف الرفاعي.. مطلوب ميتا

"لم نكن نريدك حياً، كنا نريدك ميتا"، هكذا أفصح محقق الاحتلال الإسرائيلي، للأسير عاصف الرفاعي (20 عاماً) من قرية كفر عين شمال غرب رام الله، عن النية المُبيّتة له.

ظروف اعتقاله حالت دون أن يتم اغتياله، وفق المحقق، حيث تم اعتقاله من منزل ذويه في تمام السادسة من صباح الرابع والعشرين من سبتمبر 2022، وهو اليوم الذي يصادف يوم ميلاده العشرين. اعتقل عاصف، بعد نحو شهر من المطاردة من قبل جيش الاحتلال، وبعد نحو شهرين من آخر جلسة للكيماوي خضع لها في مستشفى المطلع بمدينة القدس.

خضع الرفاعي لجلسته الثامنة في شهر يوليو 2022، وهي ضمن اثنتي عشرة جلسة أقرها له الأطباء بالحد الأدنى، غير أن الملاحقة التي تعرض لها من قبل الاحتلال حرمته من استكمال علاجه.

جرب عاصف الاعتقال أربع مرات سابقة، ففي المرة الأولى اعتقل بينما كان لم يبلغ بعد أربعة عشر عاماً، وكانت هذه الاعتقالات قصيرة، إلا أنه في اعتقاله الأخير أمضى عشرة أشهر، فيما أصيب بالرصاص ثلاث مرات.

وبعد الافراج عنه بأربعة أشهر عام 2021، نقل إلى مجمع فلسطين الطبي بمدينة رام الله بعد شعوره بآلام حادة في جسده، وبعد إجراء صور طبقية له، أدخل على الفور لغرفة العمليات، حيث تبين أن عاصف، ابن الثامنة عشرة من عمره، يعاني من سرطان القولون، ويجب أن يبدأ على الفور العلاج الكيماوي في مستشفى المطلع بالقدس. رفض الاحتلال منح عاصف تصريحاً للعلاج بالقدس، حيث اضطر للدخول إليها عن طريق "التهريب". يقول والده عبد المعطي

الرفاعي:" كنّا نسلك الجبال هبوطاً وصعوداً حتى نفلت من أعين الاحتلال، ورغم وضع عاصف الصحي الخطير، إلا أنه كان يكابر على نفسه، ويسير متكئاً على كتفي، فكان لا يقوى على المشي لأكثر من عشرين مترا متواصلة".

ويضيف: "كان يصل المستشفى منهكاً متبعاً، ويخضع لجلسة العلاج الكيميائي التي تستمر لـ56 ساعة متواصلة، فيما أن الجلسة كانت كل خمسة عشر يوماً، ويضطر في كل جلسة أن يسلك هذه الطرق الصعبة، وخلال تلك الفترة خضع لعدة عمليات لاستئصال الأورام، إضافة لجلسات الكيميائي".

ومنذ الجلسة الخامسة، أعطى الاحتلال عاصف تصريحاً للعلاج بشروط مقيدة، وهي أن يذهب للعلاج بالقدس لوحده دون مرافقة أحد، رغم أن وضعه الصحي كان بحاجة إلى من يرافقه ويبقى معه.

يوم اعتقاله الأخير، والمهدد فيه بالحكم لسنوات طويلة قد تصل إلى 25 عاماً! وفق والده، أجبره جنود الاحتلال للسير لأكثر من اثنتي عشرة كيلو متر في الجبال والأودية، رغم أنه كان في وضع صحي صعب، ويعلق كيساً طبياً في جانب جسده الأيسر، ولديه فتحة في بطنه، وأخرى في الجانب الأيمن، الأمر الذي تسبب بتراجع وضعه الصحي وفقدانه للوعي ونقله إلى أحد مشافي الاحتلال لتلقي العلاج، حيث مكث بالمستشفى لمدة يوم وبعدها نُقل للتحقيق معه لمدة 5 أيام ومن ثم إلى معتقل "عوفر".

"وقف عاصف أمام قاضي محكمة الاحتلال في جلسة تمديد اعتقاله كاشفاً عن بطنه، مظهراً ما يعانيه، وقائلاً إنه يخضع لساعات تحقيق طويلة رغم وضعه الصحي، وحينها رضخ القاضي له، وحوله لتحقيق الشرطة الذي قد يكون أخف من تحقيق الشاباك، لكنه يبقى تحقيقاً"، يقول والده.

بدأت العائلة بتشكيل حالة من الضغط على إدارة سجون الاحتلال بالتعاون مع مؤسسات حقوقية حتى يكمل عاصف علاجه الكيماوي، فنقل في شهر أكتوبر 2022 إلى مستشفى "شعاري اتصيدق" ولم يقدم له أي علاج، سوى أن الطبيب تعرف على وضعه الصحي واطلع على التقارير الطبية الخاصة بحالته والصادرة من مستشفى المطلع، ولم يعد للمستشفى إلا في شهر ديسمبر 2022، ووقتها أجريت له صورة طبقية، ولم يفصح له عن نتيجتها لا من المستشفى ولا من قبل إدارة سجون الاحتلال.

خضع عاصف، مطلع شهر فبراير 2023 لعملية ناظور، وتبين أن الخلايا السرطانية انتشرت في انحاء جسده، ووصلت بالإضافة إلى القولون، إلى أجزاء جديدة من الأمعاء، والغدد، والكبد، وأنّ حالته الصحيّة، تتفاقم بشكلٍ متسارع، فيما أبلغه أطباء الاحتلال بأنه سيخضع لجلسات علاج كيميائي أو بيولوجي، وهو بانتظار تحديد موعد العلاج وطريقته. "وضعه أصعب وأسوأ مما تتخيل، ففي كل زيارة، أو جلسة محاكمة له يكون أسوأ من المرة التي سبقتها، لكنه صاحب بنية جبارة، ولا يستسلم بسهولة، ورغم أنه يعاني من أوجاع شديدة في جسده، فيما تكتفي إدارة المعتقل بتزويده بالمسكنات، لا يحب أن يطلب المساعدة من رفاقه الأسرى، حيث أنه يقوم بتغير ملابسه لوحده، ويغير الكيس الطبي المرافق له"، يضيف والده الذي قضى في سجون الاحتلال 10 سنوات، وحين اعتقاله كان عاصف طفلاً رضيعاً في عمر الستة أشهر.

لا يهم أبو عاصف، وهو أب لسبعة أبناء، الحكم الذي قد ينالـه نجله المعتقل في قسم (19) بسجن عوفر، بقدر ما يهمه استكمال علاجه، ويقول:" مهما كان الحكم الذي سيصدر بحقه، فإن باب السجن لا يغلق على أحد، لكن ما لم يتلقَ العلاج فإن الأمور ستصل لمنحنى مرعب لنا كعائلة".

وتعتبر حالة عاصف الرفاعي الأصعب والأشد في سجون الاحتلال، حسب نادي الأسير، في وقت أن هناك أكثر من 600 أسير مريض من بينهن نحو 200 أسير يعانون من أمراض مزمنة، منهم 24 أسيرا ومعتقلا يعانون من السرطان والأورام بدرجات متفاوتة.

— — — — — —

الاحتلال اعتقل 598 مواطنا خلال يناير 2023

قالت مؤسسات الأسرى، إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، اعتقلت خلال شهر يناير 2023 (598) مواطنا، من بينهم (99) طفلاً، و(8) من النساء، وشكّلت حالات الاعتقال في القدس النسبة الأعلى، تليها الخليل، وجنين.

وأشارت مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان، (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة - القدس)، في بيانها، بتاريخ 12 فبراير

2023، إلى أنّ عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال بلغ نحو (4780) أسيراً، حتّى نهاية شهر يناير 2023، من بينهم (29) أسيرة، ونحو (160) قاصرًا بينهم ثلاث أسيرات قاصرات، و(915) معتقلًا إداريًّا، من بينهم أسيرة و5 أطفال.

وكانت أعلى نسبة اعتقالات خلال يناير في القدس، حيث بلغت (324) حالة، تليها الخليل بـ(81)، وجنين بـ(62)، فيما بلغ عدد أوامر الاعتقال الإداريّ الصادرة (260) أمراً، منها (103) أمرا جديدا، و(157) أمر تجديد.

وأكدت المؤسسات أنّ عمليات الاعتقال في تصاعد مستمر، ولا تقتصر فقط قراءتها من حيث حصيلة الأعداد، بل كامتداد لتصاعد عمليات الاعتقال منذ عام 2022، الذي شهد تحولات من حيث: مستوى الجرائم، والانتهاكات التي رافقت عمليات الاعتقال، وأبرزها الإعدامات الميدانية، ومستوى التنكيل الذي طال المعتقلين وعائلاتهم، واعتقال أفراد من العائلة للضغط على قريب لهم لتسليم نفسه، إضافة إلى عمليات التحقيق الميداني التي طالت العشرات خلال حملات اعتقال جرت في البلدات، واعتقال عدد من الجرحى، سواء ممن تعرضوا لإطلاق النار قبل الاعتقال أو خلاله.
وكانت أعلى حملة اعتقالات جرت في القدس في الثامن والعشرين من يناير 2023، وطالت على الأقل (60) مواطنًا، كان من بينهم والدة الشهيد خيري علقم، ووالدة الجريح محمود عليوات.

اقتحامات وحشية وعقوبات بحق الأسيرات

واصلت سلطات الاحتلال انتهاك حقوق الأسيرات المحتجزات داخل سجن "الدامون" خلال شهر يناير 2023، إذ أقدمت وحدات القمع التابعة لإدارة السجن، بما فيها وحدات اليمّاز على اقتحام غرف الأسيرات، وتفتيشها بطريقة استفزازية، وعزل خمس منهن داخل زنازين الدامون، كما عزلت الأسيرة ياسمين شعبان بسجن "نفي ترتيسيا" بالرملة.

كما تعمدت خلال عملية الاقتحام إلى فصل التيار الكهربائي، من الصباح حتى المساء، وقامت بجر بعض الأسيرات، ما تسبب في سقوط الحجاب عن رؤوسهن، ولم تكتف بذلك، بل فرضت عليهنّ عقوبات إضافية، كالحرمان من الزيارة، وإجراء اتصالات هاتفية لمدة شهر، وتعطيل جهاز التلفاز.

وواجهت الأسيرات ظروفاً معيشية صعبة ولا إنسانية، ولا تراعي حقوقهنّ المكفولة بالاتفاقيات الدولية، إذ تعرّضن لكافّة أساليب التعذيب النفسيّ، كالحرمان من رؤية أطفالهنّ وأهلهن، والمنع من الزيارة، والتعذيب الجسدي كالشبح، والعزل الانفرادي في زنزانة ضيقة جدًا، إضافة إلى الإهمال الطبي (القتل البطيء)، والطريقة الوحشية التي يتعرضن لها أثناء عملية اعتقالهنّ.

ولا تزال تحتجز سلطات الاحتلال داخل سجونها (29) أسيرة، بينهن 3 قاصرات وهن: (نفوذ حماد، وزمزم القواسمة، وراما أبو عيشة)، وأقدمهنّ الأسيرة ميسون موسى المعتقلة منذ العام 2015، وأعلاهنّ حكماً الأسيرتان شروق دويات، وشاتيلا عيّاد المحكومتان بالسجن لمدة (16) عاماً، إلى جانب معتقلة إدارية وهي الأسيرة رغد الفني، ومن بين الأسيرات (7) أمهات يحرمهنّ الاحتلال من أبنائهنّ، إضافة إلى (10) أسيرات جريحات، وأصعبهنّ حالة الأسيرة إسراء جعابيص من القدس المحكومة بالسجن لـ(11) عاماً.

— — — — — —

بعد 40 عاما: ماهر يونس في حضن والدته

في الثانية من فجر الـ18 من يناير 1983، كانت آخر لحظات ماهر يونس في بيته في بلدة عرعرة، كوب ماء سقته إياه شقيقته فريدة، وزرد السلاسل يقيد معصمه، ليعود اليوم، صباح الـ19 من يناير 2023، ليشرب ماء البيت مجددا.

هذا الماء الذي ظل يجري في عروقه حيا، دون أن تجف إرادته أو ينفذ صبره على مدار أربعة عقود كاملة.

عاد ماهر يونس (65 عاما)، إلى عارة وعرعرة، بعد أن قاتل أربعين عاما أصفاد سجون الاحتلال، زرد السلاسل، وعتمات الزنازين وسوط الجلاد.

فك ماهر قيده وعاد، عودة لم يعشها أي

فلسطيني منذ بدايات الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين قبل 75 عاما، عاد إلى البيت الذي خرج منه في كانون الثاني 1983، عودة أولى وتاريخية في تاريخ الثورة الفلسطينية.

أربعون عاما مرت، فتحت وأغلقت فيها سجون، تبدلت حدود، ظهر واختفى سجانون، وبقي ماهر يونس يعرف طريقه إلى البيت، وإلى الأم التي انتظرته بكل ثواني الـ40 عاماً.

لحظة وطأت قدماه بلدته، توجه فورا قبل لقاء الأحياء ومن ينتظرونه، للقاء الأحياء في روحه وذاكرته، الذين غادروا الحياة قبل أن يتمكن من معانقتهم، شاهد ضريح والده الذي توفي عام 2008، لينتقل إلى ضريح طفل شقيقه نادر، قبل أن يختتم بزيارة ضريح والدته الثانية، والدة رفيق سجنه وتحرره الحاجة أم كريم يونس التي توفيت في مايو 2022 دون أن تتمكن من معانقة نجلها كريم بعد انتظار دام 39 عاما ونصف.

محاطا بأبناء شقيقاته الخمس، وشقيقه الوحيد، شبان صغار يقبلون رأسه، بينما تنتظره الحشود، التي لا يعرفها، ويراها لأول مرة في طريقه إلى منزل عائلته في بلدة عرعرة.

أولى كلمات ماهر يونس بعد التحرر كانت: "أتمنى الحرية لجميع أسرانا، كما نلتها أنا، أحيي أبناء الشعب الفلسطيني، وأدعوهم للوفاق والوحدة".

وأضاف: "كان أملي أن أتحرر بعد أربعين عاما، فأجد الوطن محررا".

أما والدته، فقالت: "ريقي نشف.. احتضن ابني في بيتنا، البيت الذي ولد وتربى فيه، لأول مرة بعد أربعين عاما، حيث عشت طوال هذه السنوات على زيارته وبيننا السلك الشائك والزجاج السميك والهاتف".

ولد ماهر يونس في الـ6 من يناير 1958، وهو من قرية عارة في أراضي العام 1948، ومن عائلة مكونة من خمس أخوات، وأخ، واعتقلته قوات الاحتلال في الـ18 يناير 1983، وحكمت عليه بالسجن المؤبد، حيث جرى تحديده لاحقا بـ40 عاما.

"أمنستي": الخطر يداهم الفلسطينيين بينما ترسخ إسرائيل نظام الفصل العنصري (أبارتهايد)

طالبت منظمة العفو الدولية "أمنستي" السلطات الإسرائيلية بتفكيك نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الذي يسبب الكثير من المعاناة وإراقة الدماء.

وأوضحت المنظمة في بيان صدر عنها، بتاريخ 1 فبراير 2023، أنه منذ إطلاقها حملة كبرى ضد نظام الفصل العنصري قبل عام واحد، قتلت القوات الإسرائيلية ما يقرب من 220 فلسطينيا، من بينهم 35 في شهر يناير 2023. وأشارت إلى أن عمليات القتل غير المشروع تساعد في الإبقاء على نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وتشكل جرائم ضد الإنسانية، مثلها مثل الانتهاكات الجسيمة والمستمرة الأخرى التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية، مثل الاعتقال الإداري والنقل القسري.

وقالت: "خلال الأيام القليلة الماضية، سلطت سلسلة من الهجمات المميتة الضوء على الحاجة الملحة إلى المساءلة، ففي 26 يناير 2023، شنت القوات الإسرائيلية غارة على مخيم جنين للاجئين، وقتلت 10 فلسطينيين، من بينهم امرأة تبلغ من العمر 61 عاما.

وقالت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية أنياس كالامار: "لقد كشفت الأحداث المفجعة التي وقعت خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير 2023، مرة أخرى، مدى التكلفة المميتة لنظام الفصل العنصري، إن تقاعس المجتمع الدولي عن محاسبة السلطات الإسرائيلية على جرائم الفصل العنصري، وغيرها من الجرائم، قد أطلق لها العنان لعزل الفلسطينيين، وتفرقتهم، والسيطرة عليهم، وقمعهم بشكل يومي، ويساعد في إدامة العنف المميت"، مبينة أن الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، ومن المفزع أن نرى الجناة يفلتون من العدالة عاما بعد عام.

وأضافت: "لقد حاولت إسرائيل، منذ فترة طويلة، إسكات من استنتجوا بأنها ترتكب جرائم الفصل العنصري من خلال حملات تشويه مستهدفة، بينما يرضى المجتمع الدولي لنفسه الانصياع للتخويف الذي تسببه هذه الأساليب، وحتى يُفكَّكَ نظام الفصل العنصري، ما من أمل في حماية أرواح المدنيين، ولا أمل في تحقيق العدالة للعائلات المكلومة".

ولفتت المنظمة في بيانها، إلى أنه في ظل نظام الفصل العنصري، تسيطر السلطات الإسرائيلية، فعليا على كل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين تقريبا، وتعرضهم للقمع والتمييز المجحف يوميا من خلال شرذمة المناطق، والتفرقة

القانونيــة، حيث يُعزل الفلســطينيون في الأراضي الفلســطينية المحتلة في جيوب منفصلة، مع عزل أولئك الذين يعيشــون في قطاع غزة عــن بقية العالم من خلال الحصار الإسرائيلي غير القانوني، الذي تســبب في أزمة إنســانية، وهو شكل من أشكال العقاب الجماعي.

— — — — — —

مجلس السفراء العرب يبحث مع الخارجية الفرنسية التصعيد الإسرائيلي

بحث وفد من السفراء العرب المعتمدين لدى فرنســا، مــع مديرة إدارة الشــرق الأوســط وشــمال إفريقيــا فــي وزارة الخارجية الفرنسية آن غيغان، تطورات الأوضاع في فلسطين المحتلة، والتصعيد الإسرائيلي الأخير.

وأكد الســفراء خــلال اللقاء، الــذي عقد بطلب من دولة فلســطين، ضرورة تدخل المجتمع الدولي مــن أجل وقف التصعيد الإسرائيلي، والتوصل لحل عادل يضمن تحقيــق الفلســطينيين طموحاتهم الوطنية المشروعة التي يكفلها القانون الدولي.

وأدانت سفيرة فلســطين لدى فرنسا هالة أبــو حصيــرة، سياســة الكيــل بمكيالين والانتقائيــة التــي يتعامــل بهــا المجتمع الدولــي مــع الأزمات في العالــم، مؤكدة ضرورة تطبيق القوانيــن الدولية في كل مكان.

وأشــارت إلى أن ما حــدث في جنين منذ أيام هــو عملية إرهابية إســرائيلية كاملة الأركان، تخالف القانون الدولي، مشــددة علــى أن الوجــود الإســرائيلي على أي أرض فلســطينية هــو بحد ذاتــه جريمة، تستوجب العقاب، كما جميع الجرائم التي يرتكبها الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. وطالبــت أبو حصيرة، فرنســا والمجتمع الدولــي بالتدخل العاجل لحماية الشــعب الفلســطيني من حكومة اليمين المتطرفة وأعضائهــا الفاشــيين الذيــن لا يخفــون خططهــم فــي قتــل وتهجيــر الشــعب الفلســطيني، عبر الاستمرار بسياسة هدم المنــازل والترحيل القســري، وتوســيع الاســتيطان، وإطــلاق يــد المســتوطنين ضــد أبنــاء الشــعب الفلســطيني العزل وتغيير الوضع التاريخي القائم في القدس المحتلــة، داعية لتفكيك نظــام الأبارتهايد وإنهاء الاحتلال للأرض الفلسطينية.

بدورها، أعربت غيغان عن قلق المستوى السياســي الفرنســي من خطورة الوضع الميدانــي والتهديــد بالتصعيــد الخطير، مؤكدة تمسك فرنسا الكامل بحل الدولتين باعتبــاره الحــل الوحيد القابــل للتطبيق، والذي يحقق السلام وفق القانون الدولي، والقرارات الأممية ذات الصلة.

— — — — — —

مجلس الكنائس العالمي يؤكد تضامنه مع الشعب الفلسطيني ويستنكر اعتداء مستوطن على كنيسة في القدس

جــدد الســكرتير العام لمجلــس الكنائس العالمي القس جيري بيلاي، التأكيد على تضامن المجلس مع الشــعب الفلسطيني والوقــوف بحــزم مــع قــرارات الأمــم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلســطينية، مشــددا علــى أنه "ســيرفع صوته دوما ضــد أشــكال الظلــم، بغــض النظر عن الجهــة التــي تمارســه أو المــكان الذي يحدث فيه".

جاء ذلك خلال استقباله، بتاريخ 2 فبراير 2023، فــي مقر المجلــس بمدينة جنيف السويسرية، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمــم المتحدة والمنظمــات الدولية في سويســرا الســفير إبراهيم خريشــي، وســكرتير ثانــي دعاء نوفل مــن البعثة، بحضور المديرة التنفيذية لبرنامج مجلس الكنائس العالمي لمنطقة الشــرق الأوسط كارلا خيويان، ومدير الشؤون الدولية في المجلس بيتر بروف، ومديرة الاتصالات في المجلس ماريان إيجدرستن.

وقال بيــلاي: "وجهة نظرنــا تنطلق من أســاس الشهادة المســيحية، فنحن منظمة قائمة على الإيمان، وإيماننا يدعونا للعمل من أجــل العدالــة والســلام والدفاع عن حقوق في العالم". واستنكر بيلاي اعتداء مستوطن على كنيسة "حبس المسيح" في البلــدة القديمة من مدينــة القدس المحتلة، مؤكدا إدانة المجلس لكافة الأعمال العدائية التــي تتجاهل الرمــوز الدينية. وأضاف: "بغض النظر عــن توجهاتنا ومعتقداتنا، يتوجب علينا احترام المعتقدات والرموز الدينية المقدسة لدى الآخرين".

وجرى خــلال اللقاء، الاتفاق على افتتاح معــرض "بيــت لحــم تولــد مــن جديد: عجائــب المهد" في جنيف، خلال شــهر مايــو 2023. وكان المعــرض الــذي يســلط الضوء علــى أعمــال الترميم في كنيســة المهد بمدينة بيت لحــم، قد افتتح في شــهر أكتوبر 2022 في مقر منظمة الأمــم المتحــدة للتربيــة والعلــم والثقافة "اليونســكو"، فــي العاصمــة الفرنســية باريس.

ويتنــاول المعــرض تاريخ كنيســة المهد وهندســتها المعمارية، من خلال وصف التصميــم المعماري، بما في ذلك رســوم الفسيفساء، إلى جانب السجلات التاريخية من خــلال اقتباســات الحجــاج القدامى، كمــا يقــدم مقاطــع فيديو توضــح جودة أعمال الترميم التي تم إجراؤها، ويســرد القصص وراء بعض الفسيفساء الداخلية. وينظم المعرض البعثة الدائمة لفلســطين لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافــة، بالتعــاون مع اللجنة الرئاســية العليــا لشــؤون الكنائــس في فلســطين، واللجنة الرئاسية لترميم الكنائس، وسفارة دولة فلســطين لدى الفاتيكان، إلى جانب

دعم العديد من مؤسسات القطاع الخاص.

يذكر أن "كنيسة المهد وطريق الحج" في بيت لحم، جزء من ممتلكات التراث العالمي، حيث تم إدراج المكان على قائمة التراث العالمي.

المفوض السامي لحقوق الإنسان: الإجراءات الإسرائيلية تؤدي إلى "مزيد من العنف وإراقة الدماء"

حذّر المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك، من أن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها حكومة الاحتلال الإسرائيلي ستؤدي إلى "مزيد من العنف وإراقة الدماء".

وقال تورك في بيان صدر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة في مدينة جنيف السويسرية، بتاريخ 3 فبراير 2023، "أخشى أن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها حكومة إسرائيل تؤدي إلى تأجيج المزيد من الانتهاكات والتجاوزات لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي".

وأوضح أن "الخطط التي وضعتها حكومة إسرائيل لتسريع وتوسيع نطاق ترخيص الأسلحة النارية، مع النية المعلنة المتمثلة في إضافة الآلاف من الإسرائيليين الذين يحملون أسلحة نارية، إلى جانب الخطاب البغيض، لا يمكن أن يؤدي إلا إلى مزيد من العنف وإراقة الدماء". وأضاف: "نحن نعلم من التجربة أن انتشار الأسلحة النارية سيؤدي إلى زيادة مخاطر القتل والإصابة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين".

ولفت البيان إلى أن عام 2022 شهد رقما قياسيا في عدد الشهداء الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وثّق مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استشهاد 151 فلسطينيا برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى فتى استشهد برصاص الجيش أو مستوطنين، وشهيدين برصاص مستوطنين.

وقال تورك: "في العديد من الحالات التي تتحمل مسؤوليتها القوات الإسرائيلية، هناك مخاوف جدية من الاستخدام المفرط للقوة والقتل التعسفي".

وأشار البيان إلى أنه منذ مطلع عام 2023، استشهد 33 فلسطينيا في الضفة الغربية المحتلة برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، وارتقى شهيدان برصاص المستوطنين.
وأضاف تورك: "لقد شهدنا بالفعل هذا العام المزيد من إراقة الدماء والمزيد من الدمار".

ولفت البيان إلى الإجراءات التي أعلنتها سلطات الاحتلال في 29 يناير 2023، المتمثلة بإغلاق منازل عائلات الفلسطينيين المشتبه بتنفيذهم عمليات في القدس الشرقية المحتلة، والتهجير القسري للعائلات من منازلها، واقتراح قوانين لسحب الهويات المقدسية منهم، وتجريدهم من حقوق المواطنة والإقامة والضمان الاجتماعي، والإسراع بهدم المنازل بحجة عدم وجود تصاريح بناء.

وأكد تورك أنه إذا نفذت إسرائيل هذه الإجراءات، فقد ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي، موضحا أن "تدابير العقاب الجماعي - بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري وهدم المنازل - محظورة صراحة بموجب القانون الإنساني الدولي وتتعارض مع أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان".

ودعا المفوض السامي إلى "اتخاذ تدابير عاجلة لتهدئة التوترات، بما في ذلك - بشكل حاسم - ضمان التحقيق في عمليات القتل والإصابات الخطيرة وفقًا للمعايير الدولية".

وقال: "لقد انتشر الإفلات من العقاب، وهو ما يرسل إشارة بأن التجاوزات مسموح بها"، مؤكدا أن "الالتزام بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان هو التحقيق في الخسائر في الأرواح في أي سياق لتطبيق القانون بشكل موثوق وفعال".

ودعا تورك حكومة الاحتلال الإسرائيلي إلى "الاحترام الكامل للقانون الدولي

لحقوق الإنسان، ولا سيما القواعد التي تنظم استخدام القوة"، مشددا على ضرورة "تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى حل سياسي لهذا الوضع الذي طال أمده والذي لا يمكن تحمله".

خبراء أمميون يطالبون المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات لوقف هدم المنازل في الضفة

طالب خبراء من الأمم المتحدة المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات لوقف عمليات الهدم والإغلاق الممنهج والمتعمد للمساكن، والتهجير التعسفي والإخلاء القسري للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة.

واستند كل من: المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية منذ عام 1967 فرانشيسكا ألبانيز، والمقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق بالاكريشنان راجاغوبال، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا بولا غافيريا بيتانكور، إلى التقارير التي وثقت هدم السلطات الإسرائيلية خلال شهر يناير 2023، 132 مبنى فلسطينيا، في 38 تجمعاً محلياً في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك 34 مبنى سكنيا، و15 مبنى ممولا من المانحين.

وأوضحوا "أن هذا الرقم يمثل زيادة بنسبة 135 في المئة، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2022، ويتضمن خمس عمليات هدم عقابية".

وأكد الخبراء الأمميون أن "الهدم المنهجي لمنازل الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، والحرمان من تصاريح البناء للفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، يرقى إلى مستوى "التدمير المتعمد، والممنهج، والشامل للمساكن".

وجدّد الخبراء قلقهم بشأن الوضع في مسافر يطا، حيث لا يزال أكثر من 1100 فلسطيني معرضين لخطر وشيك، يتمثل في الإخلاء القسري، والتشريد التعسفي، وهدم منازلهم، وسبل عيشهم ومرافق المياه والصرف الصحي.

وتابعوا: في نوفمبر عام 2022، هدمت السلطات الإسرائيلية مدرسة ممولة من المانحين في اصفي الفوقا في يطا، وصدرت أوامر هدم لأربع مدارس أخرى في المنطقة.

وقال الخبراء، إن "الهجمات المباشرة على منازل الشعب الفلسطيني، ومدارسه، ومصادر رزقه، وموارده المائية، ليست سوى محاولات إسرائيل للحد من حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتهديد وجودهم".

وأكملوا: "يبدو أن التكتيكات الإسرائيلية المتمثلة في التهجير القسري للسكان الفلسطينيين وطردهم لا حدود لها، ففي القدس الشرقية المحتلة، تواجه عشرات العائلات الفلسطينية أيضًا مخاطر وشيكة من عمليات الإخلاء القسري والتهجير، بسبب أنظمة التخطيط والتخطيط التمييزية التي تفضل التوسع الاستيطاني الإسرائيلي - وهو عمل غير قانوني بموجب القانون الدولي ويرقى إلى جريمة حرب".

كما أعربوا عن قلقهم إزاء تأييد الحكومة الإسرائيلية وتصعيدها لعمليات الإخلاء والهدم العقابية، وغيرها من الإجراءات العقابية ضد "منفدي العمليات" وأفراد أسرهم، مثل إلغاء وثائق الهوية، وحقوق المواطنة، والإقامة، والضمان الاجتماعي.

وقال: "إن إغلاق منازل عائلات المشتبه بهم، وما تلاه من هدم لمنازلهم، يشكل ازدراء أساسيًا لمعايير حقوق الإنسان الدولية، وسيادة القانون، ومثل هذه الأفعال ترقى إلى مستوى العقاب الجماعي المحظور بشكل صارم بموجب القانون الدولي.

وأعربوا عن أسفهم كون الإفلات من العقاب سائد، ولا سيما على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المحتملة التي ترتكبها القوة المحتلة، لقد حان الوقت لأن تحدد هيئات التحكيم الدولية طبيعة الاحتلال الإسرائيلي والسعي لتحقيق العدالة والمساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة".

وقد أثار الخبراء مراراً مخاوف بشأن هذه القضايا، كونه لم يُتلقَ أي رد حتى الآن من قبل الحكومة الإسرائيلية.

استمرارا للتضييق على فلسطينيي الـ48: إسرائيل تعتزم وقف الاعتراف بشهادات الجامعات الفلسطينية

قالت وسائل اعلام إسرائيلية، إن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر "الكابينيت"، سيجري مداولات، حول توقف إسرائيل عن الاعتراف بشهادات الجامعات الفلسطينية.

وذكرت إذاعة "كان" الإسرائيلية بتاريخ 1 فبراير 2023، أن وزير الزراعة الإسرائيلي آفي ديختر، بادر إلى مشروع القرار بادعاء أن من شأنه إضعاف العلاقة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وأراضي الـ48.

وبحسب ادعاء ديختر، الذي تولى في الماضي منصب رئيس الشاباك، "فإنه خلال دراسة الطلاب الفلسطينيين من مناطق الـ48 في الجامعات الفلسطينية ينكشفون إلى "مواد ورسائل معادية لإسرائيل، والتي يعودون معها إلى البلاد وينقلونها إلى طلابهم".

وفي إطار التحريض العنصري الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني بأراضي الـ48، ادعت رئيس لجنة التربية والتعليم السابقة شيران هسكل، من حزب الليكود، إن أكثر من 20% من المعلمين في المدارس العربية في إسرائيل تخرجوا من جامعات فلسطينية، "بعد أن امتصوا مضامين تصوّر إسرائيل كعدو".

وينضم مشروع القرار الذي قدمه ديختر إلى قرارات صادق عليها الكابينيت، بتاريخ 29 يناير 2023، حيث تقرر سلب الحقوق في التأمين الوطني من عائلات أسرى، وتوسيع عدد تصاريح حمل السلاح للمستوطنين، وسحب المواطنة من عائلات أسرى من المجتمع العربي، وسحب بطاقات هوية والإقامة من عائلات أسرى مقدسيين.

وأشارت "كان" إلى أن مندوبي الشاباك الذين شاركوا في اجتماع مغلق وسري، قبل أسبوعين، أيدوا هذه الخطوات، فيما قال أعضاء كنيست شاركوا في الاجتماع نفسه إن تأييد الشاباك سيساعد في دفع هذه الخطوات، رغم أن مندوبي المستشارة القضائية للحكومة الإسرائيلية، تحفظوا عليها.

مثقال ريان.. واقعة اغتيال معلنة

منذ يوم 11 فبراير 2023، ينتظر اطفال مثقال ريان، عودة أبيهم إلى المنزل محملاً بالألعاب والفواكه، وهم دائمو السؤال عنه. جود، وجنى، وسلمان - الذي رزق به قبل شهر واحد - لم يدركوا بعد معنى الفقدان، ومعنى اليتم، وبأن والدهم لا يمكن له أن يعود.

"هو أب حنون ككل الآباء، وانسان مثابر ويحوز على محبة الجميع" قالت والدته الملتاعة وهي تغرق بالدموع. ولعل واقعة استشهاد الأب مثقال سلمان ريان (27 عاما)، من بلدة قراوة بني حسان غرب مدينة سلفيت بتاريخ 11 فبراير 2023، برصاص أحد رعاع المستوطنين، لم تكن الا واقعة اغتيال معلنة ومخططة ولن تكون الأخيرة، وتنذر، أكثر من أي وقت مضى، بارتفاع وتيرة إرهاب المستوطنين في الضفة الغربية، بممارسة القتل العمد من مسافة صفر، اتجاه المواطنين العزل في القرى والبلدات الفلسطينية، سيما المتاخمة لحدود المستعمرات والبؤر الاستعمارية.

هناك، في منطقة "الرأس" الواقعة شمال بلدة قراوة بني حسان، قام مستوطن مسلح بأنياب العنصرية، بإطلاق الرَّصاص الحي على الشاب ريان بشكل متعمد ومن مسافة قريبة، قبل أن يرتقي شهيداً.
رئيس بلدية قراوة بني حسان إبراهيم عاصي قال: خلال الأشهر الأخيرة شكّل هذا المستوطن المتطرف الخطر الأكبر على أهالي بلدة قراوة بني حسان، حيث يتعرض بشكل مستمر للمواطنين في المنطقة، وذلك برفقة عدد من المستوطنين المدججين بالسلاح، يحاولون منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، ويقتلعون الأشجار ويسرقون المواشي، بنية الاستيلاء على مئات الدونمات من أراضي البلدة. وأضاف عاصي، يرصد المستوطنون تحركات المزارعين في اراضي البلدة القريبة من المستوطنات، ويعملون كمراقبين، حيث يطلقون طائرات الاستطلاع في المنطقة، ويستدعون قوات الاحتلال لتضييق الخناق على الأهالي.

وذكر: ما حدث في ذلك اليوم، هو أنه تقدم المستوطن بالقرب من الشاب ريان الذي تواجد في المنطقة بعد نداء استغاثة من قبل الأهالي الذين تعرضوا لهجوم مباشر من قبل المستوطنين على منازلهم وقام بإطلاق النار بشكل متعمد وواضح صوبه، ليرتقي شهيدا.

في يونيو 2022، وفي حادثة مشابهة بمحافظة سلفيت، استشهد الشاب علي حسن حرب (27 عاما) من قرية اسكاكا شرق سلفيت، جراء تعرضه للطعن في صدره من قبل مستوطن على مرأى وبحماية من جنود الاحتلال الذين منعوا المواطنين من محاولة إسعافه، واعتدوا عليهم، وتركوه ينزف قرابة نصف ساعة قبل أن ينسحبوا ويتركوه ملقى على الأرض. كان ذلك خلال تصديه وعدد من الأهالي لمستوطنين نصبوا خيمة في أرض تقع غرب القرية تسمى "الحرايق" بهدف الاستيلاء عليها.

بدوره، ذكر المدير العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عمار الدويك، أنه في آخر سنتين تم تسجيل تصاعد كبير في منحنى عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين العزل، شمل هذا العنف الاعتداء على الممتلكات والأشجار ومحاولة التضييق على المزارعين الفلسطينيين اثناء موسم قطف الزيتون، ومحاولة طرد الفلسطينيين من أراضيهم من خلال ما يسمى بـ"الاستيطان الرعوي" الذي اصبح ينافس التجمعات الاستيطانية في الاستيلاء على الأراضي.

وأضاف: أن العنف يشمل إطلاق النار والقتل، وذلك ضمن سياسة زيادة تسليح المستوطنين من خلال تسهيل اجراءات اقتناء السلاح، ومنح الرخص، وسياسة تسهيل إطلاق النار واللجوء لاستخدام "القوة المميتة" التي تم تعديلها في ديسمبر 2021 وأصبحت تسمح لجنود الاحتلال والمستوطنين بإطلاق النار على الفلسطينيين وملقي الحجارة حتى لو كانوا في حالة فرار، وسياسة التحريض اللفظي ضد الفلسطينيين من قبل سياسيين اسرائيليين.

وأضاف: هذا يؤكد على أن سياسة تسليح المستوطنين هي عمليا دعوة واضحة لقتل الفلسطينيين، ومن المتوقع أن نرى المزيد من العنف الدموي من قبل المستوطنين اذا استمر الحال على ما هو عليه، والهدف من ذلك كله تهجير الفلسطيني وجعله يفقد الأمان في أرضه ووطنه.

وبيّن الدويك: المطلوب فلسطينياً تعزيز مقومات صمود المواطنين وفضح سياسة الاحتلال الاسرائيلي أمام العالم، والاستمرار في المسار الحقوقي والمطالبة بالحماية الدولية للفلسطينيين، والعمل بشكل منظم على فضح شبكات العنف الاستيطاني والمجموعات الارهابية الاستيطانية ووضعها

على قوائم الارهاب في العالم، ومحاربتها وملاحقتها قانونياً في جميع الدول التي تتيح الملاحقة القانونية لمثل هذا النوع من الجرائم.

لم تتوقف اعتداءات المستوطنين في محافظة سلفيت عند هذا الحد، بل تصاعد خطرهم بتهديد حياة المواطنين الفلسطينيين بشكل يومي ومتكرر على مفترقات الطرق وهجومهم على المنازل الواقعة على أطراف القرى والبلدات، واقتلاع عشرات اشجار الزيتون، وتدمير الغرف الزراعية.

وباستشهاد الشاب ريان، يرتفع عدد الشهداء الذين ارتقوا برصاص جيش الاحتلال والمستوطنين منذ بداية العام الجاري إلى 46 شهيدا (4 شهداء برصاص المستوطنين)، بينهم 9 أطفال وسيدة مسنة، وأسير في سجون الاحتلال.

— — — — — —

حرب النار

لم تكن اعتداءات المستوطنين الأخيرة بحق أبناء الشعب الفلسطيني، من إحراق ممتلكات المواطنين والمساجد، والكنائس، بالأمر الجديد، ففي عام 1969 بدأ المتطرف دينيس مايكل روهان بذلك، عندما اقتحم المسجد الأقصى المبارك من باب الغوانمة وأشعل النار في المصلى القبلي.

في أكثر من واقعة، أقدمت عصابات المستوطنين على إضرام النيران في مقدسات إسلامية ومسيحية بالقدس وغيرها من البلدات، إضافة إلى خط شعارات عنصرية مسيئة ضد العرب والمسلمين والمسيحيين.

"حرب النار" كما يسميها بعض المواطنين، لم تقتصر على الشجر والحجر، بل طالت المواطنين أنفسهم، كما حدث مع الفتى الشهيد محمد أبو خضير (16 عاما) من مدينة القدس المحتلة، عندما أضرم ثلاثة مستوطنين النار في جسده، عقب اختطافه في الثاني من يوليو عام 2014، تلاها حادثة إحراق عائلة دوابشة في بلدة دوما جنوب نابلس عام 2015، واستشهاد ثلاثة من أفرادها.

"بتاريخ 28 يناير 2023 حاول المستوطنون إحراق مواطن، وهو داخل مركبته بين بلدتي مجدل بني فاضل وعقربا جنوب نابلس، إلا أن عناية الله قدرت له النجاة من الحادثة"، بحسب مسؤول ملف الاستيطان شمال الضفة غسان دغلس.

يضيف: "خلال اليومين الماضين أحرق مستوطنون منزلا ومركبة في بلدة ترمسعيا شمال رام الله، ونحو 12 مركبة في مجدل بني فاضل وعقربا وجالود جنوب نابلس، إضافة إلى رصد أكثر من 150 اعتداء، بحق المواطنين وممتلكاتهم".

ويؤكد دغلس أن جرائم الحرق عادت بقوة وبشكل أوسع؛ من خلال استهداف المواطنين داخل منازلهم ومركباتهم، باستخدام مواد سريعة الاشتعال تلتهم ما حولها وتنتشر بسرعة في الأرجاء.

ويتابع: "جرائم الحرق طالت مساجد ونسخا من القرآن، ومحالا تجارية، وغرفا زراعية، وحقولا ومزروعات، فافتعال الحرائق بسبب المستوطنين كثيرة منذ بداية الاحتلال لفلسطين، وهي شاهدة على جرائمه".

ويقول "ما زال الطفل أحمد دوابشة الناجي الوحيد من المحرقة، يعاني من آثار الجريمة التي ارتكبها المستوطنون بحق عائلته".

لعل استخدام النار من أكثر الوسائل دموية، التي يلجأ اليها المستوطنون لإلحاق أكبر ضرر بالفلسطينيين وممتلكاتهم؛ واليوم باتوا يطالبون باقتناء أسلحة رشاشة وأخرى ثقيلة بدلا من "المسدسات". ويرى الباحث في الشأن الإسرائيلي عصمت منصور، أن إقدام المستوطنين على استخدام أساليب النار، وإحراق ممتلكات المواطنين عبر جماعات متطرفة، يهدف لتضييق الخناق على الفلسطينيين، وإيذائهم، وإلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر بممتلكاتهم.

ويقول منصور "إن المستوطنين يعتبرون تنفيذ مثل هذه العمليات يساعد في تهجير الفلسطينيين من أرضهم؛ من خلال استهداف المواطنين أنفسهم، وترويعهم، وإيذائهم".

ويضيف "أن بعض جماعات المستوطنين في سبعينات القرن الماضي اعتمدت على أسلوب الاغتيالات والقتل، لكن عادوا إلى استخدام النار في استهداف الفلسطينيين، والتي ربما لا تترك أثرا يدلل على من قاموا بها".

يشار إلى أن الاحتلال ومستوطنيه نفذوا 8724 اعتداء بحق المواطنين وممتلكاتهم في مختلف المحافظات خلال عام 2022، حسب تقرير صدر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

القرية التي استفاقَ أطفالها على أخبار هدم مستقبلهم

بدا تجمع المئات أمام المدرسة في قرية الخان الأحمر، مثيراً لدهشة الطلبة، الذين عادوا صباح يوم الاثنين 23 يناير 2023، إلى مقاعد الدراسة، بعد انقضاء إجازة الربع الثاني من العام الدراسي.

لا يعلم السواد الأعظم من التلامذة سبب ما يحدث خارج المدرسة، بعضهم يقف خلف سياج معدني وأمام جدار أحد الصفوف كتب عليه "انى اخترتك يا وطني"، لاستكشاف دواعي الجلبة، فيستمعون لهتافات وكلمات ويتابعون أشخاصا يرفعون أعلام فلسطين ويلوحون بها، أمام مجموعة من المستوطنين تجمعوا على تلة مقابل القرية.

"سيهدمون الخان"، قال أحد الطلبة اليافعين بتعابير ممتعضة، بعد استطلاع سريع لما يجري، وعاد أدراجه إلى صفّه المجاور لمدخل المدرسة، بصحبة اثنين من زملائه.

داخل الصف الثاني، فتحت إحدى الطالبات عينيها على آخرهما، وصكت وجهها، ما أن تناهى إلى مسامعها خبر احتمال تدمير المدرسة، إذا ما هُدمت القرية.

وراحت تفاضل مع جاراتها في مقاعد الصف بين الخيارات المتاحة لمدرسة المستقبل، إحداهن قد تذهب إلى أبو ديس، وأخرى للعيزرية، وثالثة إلى أريحا.

أما الطفلة المشدوهة، فتود لو تبقى في مدرستها هذه القريبة على مكان سكناها، وإن اضطرت لمغادرتها فلا بأس بالالتحاق بمدرسة في بئر السبع بالنقب، عند أبناء أخوالها.

في المدرسة التي دشنت في سبتمبر 2009، وبنيت بادئ الأمر من الطين والإطارات المطاطية، يتلقى اليوم 152 تلميذاً تعليمهم في 11 صفاً، تتراوح بين التمهيدي وحتى العاشر الأساسي.

الطلبة المنحدرون من خمسة تجمعات بدوية شرقي القدس المحتلة، والذين يتشاركون اليوم مقاعدهم، قد يتشاركون بعد أيام عناء البحث عن مدرسة أخرى، إذا ما نفذت حكومة الاحتلال وعيدها

بهدم قرية الخان الأحمر وترحيل سكانها، البالغ عددهم نحو 200.
في التلة التي تطل على الخان، تجمهر عدد من المستوطنين إلى جانب عضوي الكنيست من حزب "الليكود" اليميني، داني دانون ويولي ادلشتاين، بهدف الضغط على رئيس حكومتهم بنيامين نتنياهو للعمل على إخلاء القرية، بحلول الأول من فبراير 2023.

وفي ذلك اليوم، ستعقد محكمة الاحتلال "العليا" جلسة للنظر في تفعيل قرار الهدم والترحيل، أو تجميده لمدة ستة أشهر إضافية. ومؤخراً، أعلن وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال المتطرف إيتمار بن غفير، أنه سيطلب من الحكومة إخلاء قرية الخان الأحمر، بشكل فوري.

يقول رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مؤيد شعبان، إن الاستعداد يجب أن ينطلق من ترجيح أن تقدم حكومة الاحتلال على خطوة حمقاء بتنفيذ قرار الهدم.
وذكّر شعبان، أن الائتلاف الحاكم في تل أبيب قام على عديد من التفاهمات، في مقدمتها توسيع المستوطنات وشرعنة البؤر الاستيطانية وخطة الضم وإخلاء التجمعات الفلسطينية، خاصة في المناطق المصنفة "ج".

وشدد على أن الرد الفلسطيني سيكون أكثر شراسة وإرادة من الفترة التي سبقت محاولات هدم قرية الخان الأحمر عام 2018، والتي شهدت اعتصامات مفتوحة للمقاومة الشعبية في الخان وبين مواطنيه.

بدوره، أوضح مدير دائرة العمل الشعبي في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان عبد الله أبو رحمة، أن قادة الجماعات الاستيطانية الذين كانوا يحثون الحكومة الإسرائيلية على التعجيل في تنفيذ قرار الهدم، هم من اعتلوا سدة الحكم في دولة الاحتلال، وأصبحوا من أصحاب الأمر والنهي.

وأشار إلى منظمة "ريغافيم" الاستيطانية، التي ما انفكت تقدم مبررات لتسريع هدم الخان الأحمر وإخلائه، أسسها المتطرفان إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، وهما يشغلان منصبي وزيرين في حكومة الاحتلال، فضلاً عن قيادتهما لحزبين يمينيين متطرفين.

وأكد أبو رحمة، أن القرار الذي ستتخذه إسرائيل مطلع فبراير 2023 بخصوص القرية، سيقرر شكل الرد الفلسطيني، والذي لن يقل عن تفعيل خيمة التضامن الدائمة في الخان الأحمر، للتصدي لمخططات التهجير.

يوسف أبو داهوك الذي يقطن الخان الأحمر، يرى أن الوقت بالنسبة للاحتلال أصبح مواتياً أكثر من ذي قبل لتنفيذ مخطط هدم القرية، بعد أن أصبحت منظمة "ريغافيم" ممثلة بشكل رسمي في الحكومة وإحدى ركائزها.

ويقول إن الحكومة الإسرائيلية اتجهت لتأجيل الهدم مرة كل ستة أشهر، بعد الضغوط الشعبية محلياً والدبلوماسية والقانونية دولياً، إلا أنها ما زالت في انتظار الوقت المناسب حتى تنضج مقومات تنفيذ قرار هدم القرية القائمة منذ العام 1952، وهو ما كان بعد تسلم بن غفير وسموتريتش حقائب وزارية.

ويرى أبو داهوك إن إسرائيل عملت على تهيئة المجتمع الدولي لهدم الخان الأحمر، من خلال مسرحية إقامة بؤرة استيطانية على أراضي قرية جوريش، جنوب شرق نابلس، وهدمها بعد 24 ساعة.

وأضاف: "سيتظاهرون أنهم يستندون إلى أحكام القانون، وسيقولون فككنا بؤرة استيطانية على أراضي جوريش أقيمت بشكل غير شرعي، وكذلك سنهدم الخان الأحمر التزاماً بقرار قضائي. قرية طلعت عليها الشمس لأكثر من سبعين عاماً ببؤرة لم تبلغ من العمر 24 ساعة".

وكان وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال المتطرف إيتمار بن غفير، أعلن بتاريخ 21 يناير 2023، أنه سيطلب من الحكومة إخلاء قرية الخان الأحمر، بشكل فوري.

وتوعد بن غفير بإخلاء الخان الأحمر عقب إخلاء بؤرة استيطانية أقامها مستوطنون بينهم حفيد الحاخام دروكمان على أراضي قرية "جوريش" جنوب شرق نابلس. ويعيش نحو 200 مواطن فلسطيني، أكثر من نصفهم من الأطفال خطر هدم مساكنهم وترحيلهم عن أرضهم ومصدر رزقهم في القرية، الواقعة على بعد 15 كم شرقي القدس المحتلة.

وتعود أصول أهالي القرية لقبيلة الجهالين البدوية، التي طُردت على يد عصابات الاحتلال الصهيونية من النقب الفلسطيني عام 1952.

في مارس 2010، صدر أول قرار عما تسمى "الإدارة المدنية" بهدم كافة المنشآت في الخان الأحمر، ولجأ الاهالي إلى محاكم الاحتلال للالتماس ضد القرار على مدار سنوات، وكان يتم خلالها الحصول على قرارات تأجيل للهدم.

في مايو 2018، قررت سلطات الاحتلال هدم القرية وتهجير سكانها، ولكنها فشلت بسبب الصمود الأسطوري لهم، وأيضا بسبب صدور قرار من الجنائية الدولية، حذر الحكومة الإسرائيلية من القيام بتهجير أو هدم القرية، والتجمعات المحيطة بها في المنطقة التي تسمى (E1)، واعتبرت ذلك بمثابة "جريمة حرب"، إضافة إلى الجهد الدبلوماسي

والموقف الدولي الكبير الداعم لبقاء الفلسطينيين في أراضيهم، وأيضا الموقف الحاسم من الأهالي أنفسهم الرافض للتعاطي مع أية حلول، دون البقاء، والاعتراف بالقرية.

المحكمة المذكورة، قررت بتاريخ 5 سبتمبر 2018، إخلاء القرية، وأمهلت الأهالي أسبوعًا واحدًا لإخلائها، بعد رفضها التماسات قُدّمت منهم ضدّ القرار.

وبتاريخ 23 سبتمبر 2018، سلّمت سلطات الاحتلال، الأهالي أوامر هدم ذاتي، أمهلتهم حتى مطلع أكتوبر 2018 لتنفيذها، قبل أن تقوم بذلك جرافات الاحتلال وآلياته.

ويقع الخان الأحمر ضمن الأراضي التي تستهدفها سلطات الاحتلال، لتنفيذ مشروعها الاستيطاني المسمى "E1"، عبر الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الممتدة من شرقي القدس وحتى البحر الميت، والهادف إلى تفريغ المنطقة من أي تواجد فلسطيني، كجزء من مشروع لفصل جنوب الضفة الغربية عن وسطها، وعزل مدينة القدس المحتلة عن باقي الضفة.

وتمثل قرية الخان الأحمر البوابة الشرقية للقدس المحتلة، وإفشال المخطط الاستيطاني يعني إفشال تقسيم الضفة الغربية لكانتونات، كما تفيد هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

وقد أُعلنت حالة التأهب في قرية الخان الأحمر، الرابضة على إحدى تلال القدس الشرقية، تحسبا لإعلان سيصدر من تل أبيب يتقرر إثره مصير أكثر من 200 إنسان.

أعيد نصب الخيمة، وشكلت المجموعات ووزعت عليها المهام، إيذانا ببدء الاعتصام المفتوح في ذلك التجمع البدوي، الذي تشكل النساء والأطفال فيه ما نسبته 70% من مواطنيه. أُدير مولد الكهرباء، ومد حبل الإضاءة على طول الخيمة وثبت في منتصفها، ونصبت المقاعد البلاستيكية في محيطها، وبدأ المتضامنون على اختلاف مشاربهم ومناصبهم بالتقاطر.

كونت مجموعات عشوائية من أهالي القرية والمتضامنين، وفُتحت مواضيع الساعة أحاديث بينهم، زيارة بلينكن، وتهديد بن غفير بهدم منازل في القدس الشرقية، التوتر في السجون، حصار أريحا، وغيرها.

مشاهد أحيت في ذاكرة يوسف أبو داهوك، وهو أحد مواطني القرية، أيام خيمة الاعتصام الأولى التي أقيمت في الخان الأحمر في مايو 2018، وشكلت نقطة تحول مركزية في صدور قرار من المستويين السياسي والعسكري الإسرائيليين بإرجاء الهدم.

يتحدث أبو داهوك عن معنوياته التي أخذت ترتفع بمجرد رفع الخيمة على أعمدتها، لتتفوق على مخاوفه من القرار المرتقب خلال الساعات التالية بشأن مستقبل القرية.

ويقول: "هذه ليست خيمة بلاستيكية فحسب، بل هي منارة صمود وتحدٍ، ورمز للتحرر والمقاومة، وبمجرد رؤيتها تعود الطمأنينة لتسكن أفئدة الأهالي، وتوافد المواطنين والمسؤولين والمتضامنين إليها يشعرنا بالعزة والكرامة".

واستحضر أبو داهوك، من الموروث الشعبي المثل القائل: "نفس الرجال بحيي الرجال"، للإشارة إلى ما يخالجه من مشاعر إزاء عودة التضامن المفتوح مع الخان الأحمر، بما يزيد سكان القرية إصرارا وتحديا وعنادا للاحتلال الإسرائيلي.

وأضاف: "تواجد الناس على هذه الأرض وتحت الخيمة لا شك أنه يعطي دفعة معنوية ويزيدنا ثباتا ورباطا وإصرارا على مواجهة القادم من الساعات".

ويتفق نائب رئيس حركة "فتح" محمود العالول، مع أن الخيمة المعاد نصبها في قرية الخان الأحمر، تبعث على الطمأنينة من جانب الدلالة على حالة الاصطفاف الشعبي والرسمي لإعلان رفض سياسات الاحتلال.

وقال العالول: "الخان الأحمر قصة عمرها سنوات، وهم يدركون أن التفاعل معهم لم ولن ينقطع، والمواطنون هنا مطمئنون إلى الموقفين الرسمي والشعبي اللذين يعتبران هذا الموقع أيقونة للمقاومة الشعبية".

وأشار إلى أن عودة قضية الخان الأحمر لدائرة الضوء، من شأنه شحذ الطاقات والهمم وصولا لحملة وطنية واسعة لصناعة الموقف وتضافر الجهود في مواجهة مجمل سياسات الاحتلال وانتهاكاته.

وشدد على أن المخاطر لا تحدق بالخان الأحمر فحسب، بل تشكل الحكومة الإسرائيلية الفاشية خطرا على كل شيء، على الساكن والمسكن، والقدس والأقصى، والأسرى.

ومن المنتظر أن تعلن حكومة الاحتلال الإسرائيلي غدا الأربعاء، ردها على الالتماس المقدم من جمعية "ريغافيم" الاستيطانية، بشأن تنفيذ قرار محكمة الاحتلال العليا بإخلاء قرية الخان الأحمر وهدمها.

ومنذ أبريل 2018، قدمت الحكومات في تل أبيب 8 طلبات لـ"العليا" لتمديد إرجاء الهدم، وذلك تحت وطأة ضغوط المقاومة الشعبية والمواقف الدولية والآراء القانونية، التي أكدت أن التهجير القسري يمثل جريمة حرب.

وما أفشل تنفيذ قرارات الهدم القائمة منذ 2018، هي عوامل ثابتة لم تتبدل، إلا أن هناك متغيرات تبعث على القلق من القرار المرتقب، حسب مدير دائرة العمل الشعبي في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان عبد الله أبو رحمة.

أولى هذه المتغيرات، يتمثل بالأحزاب المتطرفة التي صعدت إلى الكنيست الإسرائيلية، وشغل ممثلوها مناصب حكومية، ويضاف إلى ذلك أن مؤسس جمعية "ريغافيم"، التي تستعجل الهدم والإخلاء في الخان الأحمر، هي أحد الأذرع الاستيطانية لحزب "الصهيونية الدينية"، ومن أسسها هو بتسلئيل سموترتش، الذي أصبح وزيرا وصاحب قرار، وهذا قد يساهم في عملية الهدم.

وتطرق أبو رحمة إلى أن الدعاية الانتخابية للأحزاب المتطرفة في إسرائيل كانت تتضمن بندا خاصا بهدم قرية الخان الأحمر، كما أن الإقدام على ذلك كان شرطا لقبول المشاركة في الائتلاف الحكومي بقيادة بنيامين نتنياهو.

ويضيف إلى ذلك، تصريحات لإيتمار بن غفير الوزير المتطرف، الذي قال إنه سيعيد وضع هدم قرية الخان الأحمر على طاولة التنفيذ، دون أن يغفل زيارة أعضاء من حزب الليكود الحاكم الأسبوع الماضي للمنطقة والوقوف على التل المقابل للخان الأحمر، إلى جوار عشرات المستوطنين.

وأضاف أبو رحمة: "شهر فبراير 2023 كان الأكثر دموية منذ 2015 حيث ارتقى 35 شهيدا بينهم 8 أطفال وسيدة، فيما سجلت واحدة من أعلى إحصائيات عمليات الهدم في شهر واحد، والتي طالت 91 منشأة، هذا والحكومة الجديدة في تل أبيب ما زالت على العتبة فقط" في إشارة إلى أنها لم تكشف عن كل مخططاتها ولن يردعها شيء إذا ما قررت الهدم في قرية الخان الأحمر.

وأكد أن العودة إلى خيمة الاعتصام السلمية تأتي لإثبات أن قرية الخان الأحمر شهدت جريمة تهجير قسري إن وقع الهدم، ما قد يدفع المجتمع الدولي والمؤسسات القانونية والحقوقية للتحرك.

وأثنى أبو رحمة على صمود أهالي الخان الأحمر، الذين قالوا كلمتهم في عام 2018، وطوال تلك الفترة وصولا إلى هذا اليوم، واجه المواطنون هناك العديد من الضغوط العسكرية ورفضوا الكثير من المغريات التي قدمت لهم، فلا الترغيب ولا الترهيب أثناهم عن موقفهم بالبقاء حتى لو هدم الاحتلال مساكنهم.

ويستذكر أبو رحمة عبارة لأحد مواطني الخان الأحمر قال فيها: "نحن بحكم نشأتنا كبدو نقضي أكثر من 65% من حياتنا تحت الشمس والمطر، ولا بأس إن وصلت النسبة إلى 100%".

— — — — — —

"تدريبات الاحتلال العسكرية".. ذريعة للتهجير القسري في الأغوار

ليست المشقة فترة عابرة في حياة المواطن ياسر أبو الكباش وأسرته من خربة حمصة الفوقا بالأغوار الشمالية، بل هي حياتهم اليومية المعتادة منذ سنوات طويلة، فقبل أيام حزم أبو الكباش وعائلته أمتعتهم واصطحبوا مواشيهم تاركين خيامهم بعد أن أخطرتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإخلاء مساكنهم قسرا لإجراء تدريبات عسكرية في المنطقة.

وحمل الإخطار الذي سلمته سلطات الاحتلال لعائلة ياسر أبو الكباش وعائلة نجله أواخر شهر يناير 2023، تهديدا بالاستيلاء على مواشيهم في حال رفضوا ترك مساكنهم، لمدة عشرة أيام متفرقة تمتد بين الخامس من شهر فبراير وحتى الأول من مارس 2023.

تحت هذا الضغط، اضطر أبو الكباش للمغادرة مكرها؛ خوفا من فقدان مواشيه وهي مصدر رزقه الوحيد الذي يعيل منه عائلته.

بينما كانت العائلة تغادر مسكنها، بدأت مناطق عديدة من الأغوار الشمالية تعج بجنود الاحتلال وآلياته المنتشرة بين خيام المواطنين وأراضيهم، فيما تخترق أصوات الرصاص وقذائف الدبابات هدوء المكان.

يقول أبو الكباش: "هذه المعاناة أصبحت جزءا من حياتنا اليومية، نعيش منذ سنوات طويلة حالة شد وجذب مع الاحتلال الذي يذيقنا فصول العذاب لتهجيرنا من الخربة".

في كل عام، يهجّر الاحتلال قسرا العديد من عائلات حمصة الفوقا وغيرها من مناطق الأغوار الشمالية من مساكنهم، خاصة في ذروة فصلي الصيف والشتاء، بذريعة إجراء تدريبات عسكرية في المنطقة.

يؤكد أبو الكباش: "يتحين الاحتلال أصعب الظروف لإخلائنا من مساكننا، في مثل هذا الوقت من كل عام نجبر على مغادرة خيامنا ونتعرض لمعاناة كبيرة جراء الظروف الجوية الصعبة والبرد القارس".

ويضيف: "ليس بيدنا ما نفعله سوى الصبر، نقف عاجزين أمام كل ما يجري ونعتصر ألما على أطفالنا الذين يكابدون مشقة انعدام المأوى في هذا الجو الصعب، لدينا أطفال وأصغرهم لم يتجاوز الأربعة أشهر من عمره".

رغم أن أبو الكباش وجد مأوً مؤقتا عند أقارب له في خربة حمصة التحتا، إلا

أنه بقي مشغول البال بتبعات التدريبات التي تجري على مقربة من خيامه وبين محاصيله الزراعية. فعندما غادر مسكنه، ترك خلفه عشرات الدونمات المزروعة بالمحاصيل البعلية كانت قد بدأت بالنمو، وهو الآن يبدو متأكدا أنه لن يجد أثرا لمحصوله عندما يعود بعد انقضاء التدريبات، فمحاصيل المواطنين تتلف تحت جنازير الدبابات التي تحوّل الأراضي الزراعية إلى ساحات تدريب وتترك فيها دمارا كبيرا وأخاديد عميقة تجعلها غير صالحة للاستخدام.

يؤكد أبو الكباش: "نعود في كل عام بعد انقضاء مدة التدريبات ولا نجد أثرا لمحاصيلنا، هذه المحاصيل نعتمد عليها أساسا لإطعام مواشينا بعد حرماننا من دخول غالبية الأراضي الرعوية؛ بسبب الاستيلاء عليها من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين".

إضافة لذلك يبقى أكبر ما يؤرق السكان بعد انتهاء التدريبات وعودتهم لمساكنهم، مخلفات التدريبات والقذائف التي يتركها الجنود خلفهم، وتشكل خطرا على حياة المواطنين في حال انفجارها.

في تقرير أعده مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم" عام 2018، أوضح أنه "منذ عام 2014 قُتل على الأقلّ ثلاثة فلسطينيين وجُرح خمسة على الأقلّ جرّاء انفجار مثل هذه الذّخيرة في الأغوار الشمالية".

ووفقا لـ (بتسيلم): "يقوم الجيش بهذه التدريبات كجزء من سياسة تتّبعها إسرائيل منذ سنين طويلة سعيًا منها إلى تهجير سكّان التجمّعات الفلسطينية من المنطقة. عوضًا عن تهجير السكّان علانية عبر تحميلهم على ظهر الشاحنات تبذل الدولة جهودًا كبيرة في توليد ما يبدو وكأنّه هجرة طوعيّة إذ تفرض عليهم واقعًا معيشيًّا لا يطاق يجبرهم في نهاية الأمر على مغادرة منازلهم ومناطق سكناهم وكأنما بإرادة منهم".

وأضاف المركز: "صمود السكان الفلسطينيين وبقاؤهم فوق أراضيهم يعني تعرضهم يوميا لآثار السياسة القاسية الموجهة ضدهم عبر التدريبات العسكرية المتكررة أو بوسائل أخرى تشمل فيما تشمله، هدم المنازل وعنف المستوطنين والحرمان من الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه الجارية".

وعائلة ياسر أبو الكباش، واحدة من عائلات عديدة تعرضت قبل عامين لعملية تهجير قسري من مكان سكنها الأصلي في خربة حمصة الفوقا، وابتعدت قسرا مئات الأمتار إلى الشرق منه.

وتواجه هذه العائلات الآن خطر التهجير نهائيا من كامل الخربة ومن أماكن سكنها الجديدة وتتعرض لتهديدات لتنفيذ ذلك. منذ شهر نوفمبر 2020 وحتى شهر يوليو 2021، شهدت خربة حمصة الفوقا سبع عمليات هدم متتالية لخيام المواطنين ومنشآتهم، نجم عنها تهجير عشرات المواطنين، غالبيتهم من الأطفال.

ويوضح الناشط الحقوقي عارف دراغمة أن ما يجري من إخلاء السكان من أماكن سكنهم لإجراء تدريبات هي سياسة تضاف لسياسات عديدة ينتهجها الاحتلال لملاحقة الفلسطيني في الأغوار وتهجيره من أرضه قسرا.

خلال عامي 2021 - 2022، وفقا لدراغمة، تعرضت 90 عائلة للإخلاء من مساكنها في مناطق عديدة من الأغوار الشمالية على فترات متفاوتة لإجراء تدريبات. وغالبية التدريبات التي أجريت في الأغوار مؤخرا كانت في خربة حمصة الفوقا، وخربة ابزيق، والرأس الأحمر، والمالح.

ويؤكد أن خربة حمصة الفوقا تعاني من انتهاكات متسارعة بهذا الشأن، فهي ذات موقع استراتيجي بين الأغوار الشمالية والوسطى، كما أن ثلاث مستوطنات تحيط بها أقربها مستوطنة "روعيه"، إضافة إلى مستوطنتي "حمدات" و"بقعوت"، نظرا لذلك يطمع الاحتلال بتوسعة هذه المستوطنات أو ربطها ببعضها على أنقاض الخربة.

تمتد تبعات التدريبات لتطال جميع مناحي الحياة اليومية لأهالي الأغوار، فبالإضافة لخطر إنفجار المخلفات ما يتسبب بوقوع ضحايا وهذا ما حدث

في مرات سابقة، يخسر سكان تجمعات الأغوار غالبية محاصيلهم البعلية نتيجة تسيير آليات الاحتلال ودباباته فوق الأراضي والمحاصيل الزراعية، كما تتعرض البنية التحتية الزراعية في مناطق الأغوار للتلف بسبب هذه التدريبات، يقول دراغمة.

يشار إلى أن خربة حمصة الفوقا هي خربة فلسطينية ذات أراض سهلية مملوكة لأهالي طوباس وطمون، هدمها الاحتلال بشكل كامل بعد احتلال الأغوار عام 1967 وهجَّر غالبية سكانها، ويستولي الآن على الغالبية العظمى من أراضيها، ويغلقها بأوامر عسكرية ويمنع سكانها من البناء فيها بحجة أنها "منطقة إطلاق نار".

جدار اسمنتي.. تهديد جديد لأراضي شمال طولكرم

عادت قضية جدار الفصل والتوسع العنصري إلى الواجهة مجددا، بعد أن شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي بوضع ألواح من الباطون والقواطع الإسمنتية، على طول الجدار غرب بلدتي قفين وعكابا شمال طولكرم، لتقض مضاجع المواطنين أصحاب الأرض في تلك المنطقة والقرى المجاورة.

ففي مكان قريب من الجدار يجلس المزارع سمير صباح من بلدة قفين يراقب آليات الاحتلال وهي تقوم بوضع هذه المكعبات وتحجب الرؤيا عن مشاهدة الأرض خلفها، وينظر بألم وحسرة على مصير أرضه التي عزلها الجدار إلى جانب آلاف الدونمات الزراعية لعائلات من بلدته والقرى الأخرى.

ويعلق صباح الذي يمتلك 27 دونما خلف الجدار مزروعة بأشجار الزيتون، يعتاش عليها، "كان لدينا الأمل بأن هذا السياج سيزاح يوما ما وربما قريبا، ولكن ونحن نرى ما يجري على الأرض، فإن الأمور تذهب لمنحنى خطير، لا نعرف خفاياه ولكن يبدو أنه مقدمة لحرماننا من أراضينا لسنوات مقبلة".

ويصف صباح الجدار بالمأساة الكبيرة للمزارعين والمنطقة برمتها، ويقول: "منذ إقامة الاحتلال لهذا الجدار ونحن نعاني، حيث البوابات الالكترونية التي يتمركز عليها جنود الاحتلال، ويمنعونا من التوجه لأراضينا لرعايتها أو لقطف ثمار الزيتون في موسمه، مع قلة التصاريح التي يصدرها الاحتلال بمسمى تصاريح زراعية أو إعاقة إصدارها، بحجة الظروف الأمنية، أو فرض شروط تعجيزية علينا، وفي كثير من الأحيان نصطدم بالرفض".

وأضاف أن "مجرد التفكير بكيفية الوصول للأرض، وتجهيز رزمة من الوثائق لإثبات الملكية، يثير القلق لدينا، متزامنة مع إجراءات الاحتلال المعقدة على الجدار، تارة يفتح البوابة وتارة أخرى يغلقها لساعات طويلة ونظل محتجزين داخل الأرض في ظروف خطيرة، والتي نغصت علينا فرحة موسم الزيتون الذي كان هذا العام ماسيا من حيث كمية الحمل على الأشجار، ولم نتمكن من جنيه بالشكل المطلوب".

وقفين إحدى بلدات وقرى الشعراوية الأكثر تضررا التي استهدفتها قوات الاحتلال بجدار الفصل العنصري من جهتها الغربية الجنوبية عام 2002، والذي التهم 5500 دونم من أراضيها، وهي من أكبر المساحات تم الاستيلاء عليها شمال المحافظة، وضمها خلف الجدار.

ووقعت قفين وقرية عكابا المجاورة ضمن قرار مصادقة حكومة الاحتلال في نوفمبر 2022، على إقامة جدار إسمنتي جديد في شمال الضفة الغربية، بطول 100 كيلو متر، منها 45 كيلو مترا ممتدا من قرية سالم في جنين، وصولا إلى منطقة طولكرم.

ويقول رئيس بلدية قفين وليد صباح، إن قوات الاحتلال وضعت ألواحا إسمنتية على طول السياج وتحديدا خلفه، والذي يفصل البلدة عن أراضيها الزراعية، يمتد من بداية بوابة عكابا باتجاه الجنوب حيث أراضي قفين، ما يعادل مسافة كيلو ونصف.

ويضيف: نشاهد يوميا الآليات الثقيلة مع الشاحنات الضخمة تنقل القطع الإسمنتية، فيما آليات أخرى تقوم بحفر القواعد وتثبيت الألواح بارتفاع 8 أمتار، ما تسبب في حجب الرؤيا بشكل كامل، وبالتالي حرمان المزارعين من مشاهدة أرضيهم، وعزلهم نهائيا عنها، وهو ما يثير مشاعر مأساوية للمزارع المتشبث بأرضه، ويزيد من معاناته.

وقال: "لا نعلم نية الاحتلال، ولكن هدفه واضح وهو فرض واقع جديد على البلدة، التي تعرضت لسلب آلاف الدونمات من أراضيها المشجرة بالزيتون منذ عام 1948 مرورا بعام 2002 لصالح الجدار، وأكثر من 650 دونما أبقتها لإقامة الجدار عليها، ليضاف إليها التوسع الكبير لمستوطنة "حرميش"، الجاثمة على أراضي البلدة، وتتقدم بوتيرة عالية باتجاه الشرق، وأصبحت على مسافة قريبة من الجدار.

ويشير صباح إلى أن قوات الاحتلال بإغلاقها للمنطقة بجدار إسمنتي، تعلن بذلك أن مجرد التواجد فيها أو محاولة الاقتراب ممنوع، ويعرض من يقترب منها للخطر.

يقول رئيس مجلس قروي عكابا تيسير عمارنة: "في نهاية عام 2022 تفاجأنا بآليات ضخمة تنقل ألواحا من الباطون

باتجاه الجدار، وقيامها بتثبيتها من جهة منتصف الجدار باتجاه الجنوب حيث أراضي قفين"، مشيرا إلى أن هذه الممارسات أعادت للمزارعين مشاهد إقامة جدار الفصل العنصري عام 2002 الذي التهم 2500 دونم من أراضيهم الزراعية بعد الاستيلاء عليها.

وأشار إلى أن "أراضي القرية محددة داخل مخطط هيكلي، من الجدار حتى مدخل القرية، معربا عن تخوفه في أن يكون هذا الجدار إعادة ترسيم حدود من جديد وأن يصبح حدا فاصلا ما بين المناطق الفلسطينية وأراضي الـ48، وبالتالي وضع اليد على كل الأراضي المعزولة خلف الجدار".

وأضاف عمارنة أن المواطنين الذين يتنقلون تحت قيود تفرضها سلطات الاحتلال للسماح لهم بالوصول إلى أراضيهم خلف الجدار، متخوفون من إجراءات الاحتلال هذه، وأصبح لديهم تصور بمستقبل مجهول حول مصير الأراضي التي عزلت الآن بشكل كامل، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الخسارات السنوية للمزارعين الذين وقعت أراضيهم ضحية للجدار.

شكل استيطاني جديد يخنق جنوب غرب جنين

تعمل قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ نهاية شهر يناير 2023 على تحويل السياج الحديدي المقام على أراضي بلدة طورة الشرقية جنوب غرب مدينة جنين، إلى جدار إسمنتي بارتفاع يصل إلى قرابة 8 أمتار.

عام 2002 عزلت سلطات الاحتلال أراضي قرى ظهر المالح، وأم الريحان، وخربة الرعدية القريبة من بلدة طورة خلف سياج حديدي، ونصبت حاجزا عسكريا دائما أمام أهالي القرى الثلاث، يفصلهم عن مدينة جنين وقراها.

اعتبر رئيس مجلس قروي أم الريحان مجدي زيد، الجدار الإسمنتي بمثابة سجن داخلي لأهالي القرى المعزولة الثلاث، قائلا: "قبل نحو 10 أيام أغلقت قوات الاحتلال الحاجز لمدة ثلاثة أيام ومنعونا من الدخول والخروج، وبعد فتحه بدأوا بتحويل السياج الحديدي إلى جدار اسمنتي بارتفاع 8 أمتار".

ويضيف: "لم يبلغ الأهالي بهذا التغيير، يدعون أنهم يريدون حماية مستوطني مستوطنة شاكيد القريبة من يعبد، وحتى اليوم بنوا جدارا بطول 200 متر، ولا نعرف المساحة المقررة لذلك ويعيق الجدار المقام حركة المواطنين، ويزيد من صعوبة تنقلهم".

يقول زيد "الحاجز يفتح ويغلق بمواعيد محددة، من السابعة والنصف صباحا حتى التاسعة ليلا، ونحن ملزمون بإبراز تصاريح الدخول والخروج لدى المرور منه، وهي خاصة لأهالي القرى الثلاث فقط، فيما عدا ذلك يمنع أيا كان من الدخول والخروج، إلا من خلال إصدار تصاريح خاصة".

وتمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي المواطنين من نقل موادهم التموينية أو حاجاتهم الأساسية من الحاجز إلا وفق تصاريح خاصة وبكميات قليلة مكتوبة على التصاريح، ويتضمن ذلك كميات الزيتون المراد نقلها من أراضي المواطنين عبر بوابة وحاجز الجدار، ويسمح لهم فقط بنقل نصف الكمية التي يتم قطفها يوميا.

ويوضح زيد "نحن محرومون من أبسط حقوقنا بالعيش بطريقة طبيعية، في موسم الزيتون تصدر لنا تصاريح للوصول إلى أراضينا، ولا يسمح لنا بنقل كل المحصول فقط النصف، ونمنع من إدخال المعدات الزراعية إلا بتنسيق، وكذلك المبيدات الحشرية، حتى الدواب تحتاج إلى تصاريح للدخول".

ولا يحظى سكان القرى الثلاث والبالغ عددهم قرابة 1000 نسمة، بأي حقوق كما أراضي الـ48، كونهم ضمن القرى التي تم ضمها لما يعرف بقرى خلف الجدار، ولا يسمح لهم بالعيش الطبيعي كفلسطينيين على أراضيهم أيضا.

وتعيق قوات الاحتلال إدخال مركبات الإسعاف إلى القرى الثلاث إلا بتنسيق مسبق، ويشمل المنع مواد البناء التي يجبر الأهالي على شرائها من أراضي الـ48 بأسعار أعلى مما هي عليه في مدينة جنين بحجة منع دخولها عبر الحاجز العسكري.

رئيس مجلس قرية طورة طارق قبها، يقول: إن الاحتلال الإسرائيلي أقام عام 2002 بوابة زراعية للقرى المعزولة خلف الجدار بعد بنائه على أن تفتح للمزارع الحامل لتصريح الدخول فقط، ونواجه يوميا أزمة للعمال والموظفين الخارجين من القرى المعزولة إلى يعبد وجنين.

ويضيف أن الجنود المتواجدين على الحاجز العسكري لا يبالون بأحد، ولا يلتزمون بموعد فتح الحاجز وهو السابعة والنصف صباحا، بل يفتحونه وفق مزاجهم، وكذلك عند إغلاقه.

ويشير إلى أنه "تم الاستيلاء على حوالي 400 - 500 دونم من أراضي طوره لصالح بناء جدار الفصل والتوسع العنصري عند إقامته عام 2002، واليوم يتم تحويله إلى جدار أسمنتي بارتفاع 8 أمتار، بدءا من بوابة "800" باتجاه نزلة زيد إلى الشرق من يعبد، إضافة إلى

الاستيلاء على محمية المعمرة الطبيعية والبالغ مساحتها حوالي 2500 دونم".

ويضيف أن محمية المعمرة كانت بمثابة متنفس للناس من كافة محافظة جنين والمدن الأخرى، وهي مغلقة منذ عام 2002 وحتى اليوم. ويتابع قبها: "منذ أسبوع تم البدء ببناء الجدار الاسمنتي، كنا على الأقل نرى أراضينا خلف الجدار، أما اليوم حرم الناس من رؤية أراضيهم وليس فقط الدخول إليها".

وخلال الأسبوع الأخير من شهر يناير 2023، استولت قوات الاحتلال الإسرائيلي على منزل في قرية طورة يعود إلى عائلة محمد حسن الكيلاني وحولته إلى نقطة عسكرية، وقامت بنصب خيمة على سطح المنزل بعد أن أخلته قبل أيام، وعادت واستولت عليه من جديد، في سياق تضييق الخناق على المواطنين.

وبحسب مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية غسان دغلس، فإن حكومة الاحتلال الإسرائيلي صادقت خلال عام 2022 على الاستيلاء على 87 دونما من أراضي يعبد الزراعية لصالح بناء 107 وحدات استيطانية جديدة.

— — — — — —

إسرائيل ماضية في ضم الضفة والتطهير العرقي

مسعورة بالاستيطان، وهاوية في سرقة الأرض الفلسطينية، هو أدق توصيف للحكومة الاسرائيلية اليمينة المتطرفة الحالية، والتي تدق أنياب جرافاتها بالهدم والتدمير في أراضي المواطنين بمختلف المناطق.

تم هدم ستة منازل فلسطينية في قرية الديوك التحتا غرب مدينة أريحا بتاريخ 25 يناير 2023، وذلك في إطار سياسة التهجير القسري الهادفة إلى إفراغ المنطقة من أهلها الأصليين لصالح التوسع الاستيطاني.

ونشرت صحيفة "إسرائيل اليوم" بتاريخ 25 يناير 2023، تقريرا ترجمه محمد دراغمة، تحدث عن مخطط الحكومة الإسرائيلية لفرض ما أطلقت عليه "سيادة" بالضفة الغربية، وذلك عبر الموافقة على آلاف خطط البناء في المستوطنات، وضم ملايين الفلسطينيين للبيانات الرسمية، وإخراج ما تسمى "الإدارة المدنية" من وزارة الجيش التي ستنتقل لسلطة "بتسلئيل سموتريتش"، الذي سيكون مسؤولا كذلك عن تعيين رئيس "الإدارة المدنية" ومنسق "أنشطة الحكومة في المناطق" المحتلة، علما بأنه منذ تأسيسها عام 1981، فإن تعيين رئيس الإدارة المدنية، لا يخضع لأي تدخل سياسي ويقتصر تعيينه على قرار من رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي، ويصادق عليه وزير الجيش.

ووفق الصحيفة ذاتها، فإن الوزارات في الحكومة الإسرائيلية ستغير الأرقام الرسمية للمستوطنين في الضفة بدلا من نصف مليون مستوطن إلى 2.5 مليون بمن فيهم الفلسطينيون. وتسعى سلطات الاحتلال من وراء هذه الخطوة لاعتبار المواطنين في الضفة سكانا يتلقون خدمات من "دولة إسرائيل"، الأمر الذي يمكن اعتباره ضما.

ولفتت الصحيفة إلى أن لقاء جرى مؤخرا بين وزير جيش الاحتلال يوآف جالنت وقادة المستوطنين في الضفة، كشف فيه عن مجموعة من الخطوات، ومنها تأهيل البؤرة الاستيطانية "أفيتار" المقامة على قمة جبل صبيح في بلدة بيتا جنوب نابلس، وتعديل ما يعرف بقانون الانفصال الذي نتج بموجبه الانسحاب من مستوطنات قطاع غزة وتلك المحيطة بمدينة جنين عام 2005، بما يسمح بعودة المستوطنين إلى بؤرة "حوميش" الاستيطانية، وتعزيز البنية التحتية وتأمين البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة.

وفي تقريرها السنوي، كشفت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان عن أن سلطات الاحتلال نفذت خلال العام الماضي 715 عملية هدم لمنشآت تابعة للمواطنين في عدة مناطق، فيما أخطرت 1220 منشأة أخرى بالهدم، كما أقيمت 12 بؤرة استيطانية، وصدر قرار بالاستيلاء على 26424 دونما، إضافة للمصادقة على 83 مخططا هيكليا في الضفة والقدس لبناء 8288 وحدة استيطانية.

وحذر رئيس الهيئة مؤيد شعبان من أن أخطر ما يحدث وما يستمر حدوثه هذه الأيام، هو ما يجري من ضم صامت وتحديدا في منطقة الأغوار، من خلال إنشاء بيئة قسرية طاردة للسكان الفلسطينيين الأصليين، إضافة إلى إجراءات الضم الحقيقي التي تحدث وتحديدا في المناطق المصنفة (ج).

وأوضح أن سلطات الاحتلال عمدت خلال عام 2022 إلى التوسع على الأرض الفلسطينية ضمن مجموعة من التوجهات الاستراتيجية، أولها، الإجراءات التي تستهدف السفوح الشرقية من الضفة الغربية، وعلى رأسها تسليط عتاة المستوطنين المسلحين وبحماية الجيش، للسيطرة على الأرض وإنشاء بؤر رعوية هدفها الأساس طرد الفلسطينيين، والسيطرة على أرضهم وعلى موارد المياه وتفريغ المراعي الفلسطينية من الرعاة الفلسطينيين، كوسيلة لضرب جوهر الاقتصاد الزراعي والرعوي الفلسطيني، وكذلك المحاولات المستمرة لتفريغ تلال جنوب شرق الخليل من خلال البيئة القسرية التي يفرضها الاحتلال، وثانيها: الإجراءات التي تستهدف غرب الضفة، وعلى رأسها إنشاء التكتلات الاستيطانية الضخمة التي تقسم الضفة الغربية، وتحاصر

الفلسطينيين في معازل صغيرة محاطة ومحاصرة بالمستعمرات والشوارع الاستيطانية وشبكة الأنفاق والجسور لخدمة المشروع الاستيطاني لإعدام إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية تماما، وثالثها: تهويد القدس من خلال تنفيذ مجموعة من المخططات التي تحاصر المدينة المقدسة وتفريغها من بعدها التاريخي والحضاري والإنساني لصالح رواية الاحتلال ووجوده المزعوم.

وقال شعبان إن هذه الإجراءات، التي لم تعد خافية على أحد، تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي والمواثيق الدولية التي تجرم الاستيطان، لكن هذه الجريمة تقابل بصمت دولي مطبق، ومزدوج المعايير، بل ويشجع الاحتلال على الاستمرار في جريمته.

إلى جانب ذلك تثير وسائل الإعلام الإسرائيلية بشكل يومي الحديث عن "الخروقات الفلسطينية في مناطق ج"، والتي تدعي خلالها أن الفلسطينيين يواصلون عمليات البناء "غير القانوني" في هذه المناطق بينما يمنع المستوطنون من البناء.

بدوره، أكد وزير العدل محمد شلالدة أن ما ترتكبه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات جسيمة بحق السكان المدنيين في الأرض الفلسطينية يعتبر انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنسان، وحقوق الإنسان، كما أن المركز القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ينطبق عليها قانون الاحتلال الحربي، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

وأكد أنه وفق القانون الدولي فإن سلطات الاحتلال لا يجوز لها القيام بأي تغييرات ديمغرافية في الإقليم الفلسطيني، فهي سلطة مؤقتة تعمل على إدارة هذا الإقليم المحتل.

وتابع شلالدة: "السيادة على الإقليم الفلسطيني وفق قرارات الشرعية الدولية هي ثابتة للشعب الفلسطيني منذ انتهاء الخلافة العثمانية وحتى تاريخه، وبالتالي ما تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال من انتهاكات جسيمة في كل المناطق بغض النظر عن التصنيفات فهي لا أثر لها في القانون الدولي، وكلها تعتبر إقليما محتلا بما فيها القدس الشرقية".

وأشار إلى أن قرار الضم الصادر عن "الكنيست" باطل وغير قانوني وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وما يجري في الأرض المحتلة من ترحيل وتشريد ضد السكان المدنيين، وبشكل خاص في الخان الأحمر جريمة ضد الإنسانية، ويدخل في إطار جريمة الفصل العنصري، لأن إسرائيل تقوم بممارسة ممنهجة تجاه الشعب الفلسطيني بهدف إخلاء أراض معينة وإحلال مجموعة استيطانية بدلا عنها، في مسعى لتكريس الاستيطان، متجاهلة كذلك واحدا من أهم قرارات مجلس الأمن بالخصوص وهو القرار 2334 الذي أكد عدم شرعية الاستيطان.

وينص قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334، المعتمد في 23 ديسمبر 2016، على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وعلى مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967.

وأردف شلالدة: "ما تقوم به سلطات الاحتلال من ترحيل وتهجير خاصة في مناطق "ج"، يشكل انتهاكا صارخا لنص المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتي حظرت النقل القسري الجماعي والفردي، أو نفيهم من مناطق سكناهم لمناطق أخرى، ويخالف نص المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تقول إن النفي أو النقل غير المشروع يعتبر انتهاكا جسيما".

وتنص هذه المادة على "يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه". وعلى أنه "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها".

كما تنص المادة (53) من الاتفاقية نفسها على انه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير".

وقال الشلالدة إن هذه الانتهاكات الجسيمة التي تدخل في إطار منظومة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، يجب أن يقابلها تفعيل الآليات القانونية الدولية الجنائية لمقاضاة إسرائيل وقادتها.

ولفت شلالدة إلى أن هناك قرارا ينتظر صدوره وهو الرأي الاستشاري حول طبيعة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والمحال من الجمعية العامة للأمم المتحدة لمحكمة العدل الدولية، موضحا أن صدوره سيعيد القضية الفلسطينية إلى جذورها ومنها كافة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

وشدد على أن مسؤولية الحماية القانونية للشعب الفلسطيني ليس مسؤولية دولة فلسطين وحسب، وإنما الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة، ومجلس الامن، وذلك عبر تفعيل الآليات القانونية والقضائية لتحميل الاحتلال المسؤولية القانونية الدولية لجرائمها المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

علا بركات.. فنانة فلسطينية تجسد حياة الأطفال بطريقة مبتكرة

على طاولتها الخشبية المليئة بالألوان والأوراق والرسومات، تقضي الفنانة الفلسطينية علا بركات معظم أوقاتها، في صناعة أفلام كرتونية بتقنية " الستوب موشن" والتي تحاول من خلالها تسليط الضوء على واقع الطفل الفلسطيني في قطاع غزة.

تقول علا بركات إنها تستطيع أن تقوم بتحويل أي قصة أو فكرة باستخدام مواد خام بسيطة من الورق والكرتون إلى شخصية متحركة وإعطائها روح معينة لتستطيع بذلك التواصل مع المتلقي وهو الطفل بشكل جميل. وتضيف إن الهدف من انخراطها في هذا العمل، هو شغفها للرسم وحبها للطفل بشكل عام، لكن ما يعزز الأمر هو إمكانية الطفل أن يعبر عن نفسه عن طريق الرسوم، حيث تعتبره أمر مهم جدا في زمننا الحاضر.

تستحضر الفنانة علا الأفكار من حياة الأطفال التي تقتضي معهم أوقاتها للتعرف على أحوالهم وما يعايشونه من خوف وعنف وإهمال، وتحاول بطريقتها الخاصة أن تطرح المشاكل عن طريق أفلام كرتونية بتقنية "الستوب موشن" وفي بعض الأحيان تطرح أيضا الحلول لبعض المشكلات وعملية صنع الأفلام الكرتونية بتقنية "ستوب موشن" عملية مُطوّلة، من صنع الشخصيات يدوياً، وتسجيل الصوت والتحرير والمونتاج النهائي، ولكن مع التحديات في قطاع غزة تصبح العملية أطول من المعتاد، لا سيما مع انقطاع التيار الكهربائي بطول مستمر في القطاع.

وعن ذلك تقول عُلا بركات "أكثر الصعوبات التي تواجهني عدم توفر بعض المواد الخام الحقيقية اللازمة في صناعة الشخصيات، ثمة شخصيات تصنع بالصلصال فليس شرطاً أن تكون الشخصيات ورقية جميعها، في بعض الأحيان يكون ذلك الصلصال المخصص لصناعة مثل هذه الشخصيات غير متوفر في غزة، ولو كان متوفراً يكون ثمنه مرتفعاً".

أما حول مشروع صورة وحكاية، تقول علا أنها أطلقت المشروع في عام 2020، والذي يخصص في التعبير الحر في عرض قضايا الطفل الفلسطيني، حيث تكون القصص أكثر واقعية وصدقا وخيالية أيضا. شاركت علا في المهرجان السينمائي الدولي "الأرض للجميع" بفيلم كرتوني بعنوان "روحي وتعالي"، والذي يحاكي المساواة بين الجنسين، حيث مثلت دولة فلسطين في المهرجان وقدمت الواقع الفلسطيني للعالم.

وتطمح علا أن يتم عرض الأفلام التي تعمل عليها حاليا على قنوات عربية، بالإضافة إلى وجود مكان خاص يجمع الأطفال المعفنين في ورش تعبير حر لتسطيع من خلالها محاكاة الواقع الذي يعيشه الأطفال.